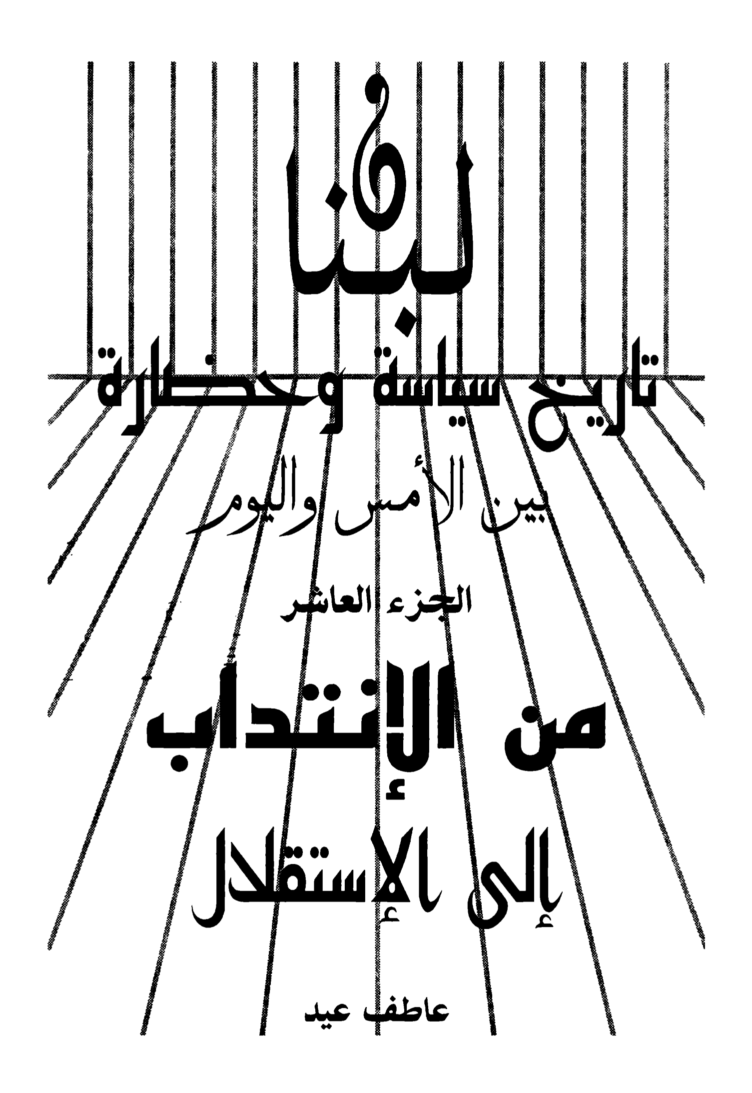

موسوعة
لبنان
تاريخ، سياسة وحضارة
من الإنتداب إلى الإستقلال


لبنان
تاريخ سياسة وحضارة
بين الأمس واليوم
الجزء العاشر
من الإنتداب
إلى الإستقلال
عاطف عيد

الفصل الأوّل

لبنان تحت الحكم الفرنسي المباشر

بعد الانسحاب العثماني

بعد انتصار القوات البريطانية بقيادة الجنرال اللنبي على القوات العثمانية في ١٨ أيلول ١٩١٨ في فلسطين، تقدمت هذه القوات المنتصرة إلى جميع المواقع التي كان عليها الجيش التركي المهزوم والذي لاقى صعوبات كثيرة. فأخليت دمشق في ٣٠ أيلول حيث شكّل أحفاد الأمير عبد القادر الجزائري محمد سعيد وعبد القادر باسم ملك الحجاز الشريف حسين حكومة مؤقتة ورفعوا العلم العربي على كل المباني الرسمية. وعملوا على جمع ميليشيا مسلّحة من أنصارهم للمحافظة على الأمن داخل دمشق.

ويظهر أن أحفاد الأمير عبد القادر الجزائري كانوا على اتصال بأنصار الشريف حسين.

وفي أول تشرين الأول دخلت قوات من جيش الجنرال اللنبي إلى دمشق إضافة إلى دخول وحدات عربية تابعة للشريف حسين بقيادة نوري السعيد الذي يرافقه الضابط الإنكليزي لورانس «العرب» واعتبرا ممثلين للأمير فيصل بن الحسين. وقد أبطلا كل التدابير السابقة وعيّنا رضا الركابي حاكماً عسكرياً.

في بيروت

أما في بيروت فكان الوالي العثماني إسماعيل حقي قد سلّم قبيل انسحابه مقاليد الأمور إلى رئيس البلدية عمر الداعوق، الذي بادر مع اعضاء المجلس البلدي إلى تشكيل حكومة مؤقتة تتولى إدارة الشؤون المعيشية وحفظ الأمن والنظام.

في جبل لبنان

وفي بعبدا عاصمة المتصرفية، كان ممتاز بك قد سلّم مقاليد الأمور إلى

رئيس بلديتها حبيب فياض. وبعد يومين اجتمع موظفو المتصرفية وانتخبوا الأميرين مالك شهاب وعادل أرسلان لإدارة شؤون الجبل. فكتب هذان الأميران إلى البطريرك الماروني لوضعه في صورة التطورات الجارية والمستجدة بعد الانتخاب. فطلب إليهما حفظ السلطة والنظام وإرشاد الناس إلى التزام السكينة. وفي الوقت نفسه أرسل البطريرك الماروني موفداً إلى جزيرة رودس للوقوف على مجريات الأمور من وجهة نظر الحكومة الفرنسية. وفعل مجلس إدارة لبنان الشيء نفسه.

الأيوبي في بعبدا

في ٧ تشرين الأول جاء شكري الأيوبي إلى بعبدا حيث التقى مجلس إدارة جبل لبنان وكلّف رئيس هذا المجلس حبيب باشا السعد بتشكيل حكومة داخل المتصرفية باسم الشريف حسين على أن تكون أعمالها مؤقتة بانتظار المستجدّات.

وممّا تجدر الإشارة إليه أن كلّ هذه التنظيمات كانت بوحي من لورانس.

دخول الحلفاء

هذه الأمور المستجدّة جعلت الفرنسيين والإنكليز يجتمعون ويحدّدون مسار اتفاقية سايكس ـ بيكو المعقودة عام ١٩١٦ بالنسبة لمستقبل الولايات العثمانية أو المناطق التي كانت خاضعة سابقاً للسلطنة العثمانية.

وقد استدعى الجنرال اللنبي الأمير فيصل وأفهمه أن إدارة المناطق التي أخلاها الأتراك ودخلتها القوات الحليفة ستبقى خاضعة له، وبأن الحكومتين الفرنسية والإنكليزية وقّعتا اتفاقاً تُعطى بموجبه فرنسا حقّ إدارة المناطق الساحلية من سوريا، إضافة إلى بيروت ومتصرفية جبل لبنان. وبالتالي فإن الدولة العربية التي ستشكّل في باقي المناطق السورية ستكون خاضعة للنفوذ الفرنسي، وتشمل مدن دمشق وحمص وحماه وحلب.

لكن فيصل احتجّ على هذا التدبير ثم عاد ورضخ. أما لورانس فعندما لم تعجبه هذه التطورات سأل اللنبي أن يمنحه إجازة فكان له ما أراد فغادر دمشق.

الموقف في بيروت وجبل لبنان

أما في بيروت ومتصرفية جبل لبنان فتقرر أن تنسحب كلّ الرموز التي أنشأتها

الحكومة العربية (فيصل) التي كان البطريرك الماروني وأغلبية السكان المسيحيّين قد رفضوا التعاون معها، إضافة إلى رفض كثيرين من أبناء المناطق الأخرى خارج المتصرفية المساهمة فيها. وبالمقابل، فقد تلقى الأميرال فارني قائد الوحدة البحرية الفرنسية في سوريا الأمر بمغادرة بور سعيد والإبحار باتجاه بيروت في ٥ تشرين الأول، فوصلها في ٩ منه، وتقدم الجنود البريطانيون بدورهم إلى المناطق اللبنانية إلى جانب قوات فرنسية.

وعيّن الجنرال اللنبي الكولونيل الفرنسي **de Piepape** حاكماً عسكرياً لبيروت ثم عيّن الفرنسيون بدورهم حاكماً لجبل لبنان فثبّت مجلس إدارة المتصرفية برئاسة حبيب باشا السعد. وتلقّى الأيوبي أمراً بمغادرة بيروت؛ وعندما حاول الرفض أنذر من قبل الجنرال الانكليزي **Bulfin** بوجوب المغادرة، فلم يكن أمامه سوى القبول. فأنزل العلم العربي ورفع مكانه العلم الفرنسي.

وبالمقابل، أعلن مجلس إدارة المتصرفية أن تأييده للحكم الفيصلي لم يكن سوى تدبير مؤقّت أملته الظروف. وفي ٢٣ تشرين الأول، قسّم اللنبي بناء لتعليمات حكومته المناطق التي احتلّتها قواته إلى ثلاثة أقسام عرفت باسم أراضي العدو المحتلّة كالتالي:

١ ـ المنطقة الأولى (الجنوبية) وتشمل فلسطين من مصر جنوباً حتى الناقورة شمالاً وتولّت إدارتها السلطات البريطانية.

٢ ـ المنطقة الشمالية، وسميّت في ما بعد الغربية. وتضمّ متصرفية جبل لبنان وألوية بيروت وطرابلس واللاذقية وأقضية حاصبيا وراشيا وبعلبك وجسر الشاغور وأنطاكيا وبيلان والاسكندرون. وقد وضعت تحت الإدارة الفرنسية المباشرة.

٣ ـ المنطقة الشرقية، وتضمّ ولايات دمشق وحلب. وتولّت إدارتها حكومة عربية برئاسة فيصل.

وقد احتجّ مجلس إدارة جبل لبنان على تسمية أراضي العدو المحتلّة فأوضح الحلفاء هذا الأمر معتبرين لبنان منطقة محرّرة من الأتراك ولا يشملها الاحتلال العسكري.

الفصل الثاني

لبنان في مؤتمر الصلح

بعد نهاية الحرب العالمية الأولى انعقد مؤتمر للصلح في باريس لوضع أسس سلم دائم ولتقرير مصير بعض الشعوب. وقد شارك في هذا المؤتمر كلّ الدول التي أعلنت الحرب على ألمانيا، كما شارك بعض الوفود في نقل أماني شعوبهم، ومن بينها الوفود اللبنانية إلى المؤتمر.

الوفد اللبناني الأول

تخوّف مجلس الإدارة من أن يأخذ مؤتمر الصلح بوجهة نظر الأمير فيصل الداعية لضمّ لبنان إلى سوريا من ناحية، ومن ناحية أخرى كانت هناك نزعة للنظر إلى موضوع حدود لبنان كجزء معبّر عن تنوع المواقف للتيّارات السياسية والطائفية المتصارعة. فالقوى التي اعتبرت لبنان كياناً قومياً أو على الأقل ذا خصوصية طائفية معينة طرحت حدوداً معينة لدولة هذا الكيان وقامت بمختلف التحركات الشعبية والدبلوماسية لتحقيق هدفها.

ومن هنا، فإن الوفد اللبناني الأول الذي تشكل من داود عمون رئيساً وعضوية محمود جنبلاط وعبد الله الخوري وإميل إده وإبراهيم أبو خاطر وعبد الحليم الحجار وتامر حمادة ذهب إلى باريس (اعتذر محمود جنبلاط وحلّ مكانه نجيب عبد الملك، وتغيب إبراهيم أبو خاطر وتامر حمادة) وحمل معه مذكرة كان مجلس الإدارة في المتصرفية قد أصدرها بتاريخ ٩ كانون الأول ١٩١٨ وتطالب «بتوسيع نطاق جبل لبنان وإعادته إلى ما كان معروفاً به من الحدود تاريخياً وجغرافياً». وفي ١٣ شباط ألقى داود عمون خطبة أمام المجلس الأعلى للحلفاء طالب فيها بما يلي:

١ ـ توسيع حدود لبنان إلى ما أسماه بالحدود التاريخية والطبيعية معتبراً أن هذه الأراضي هي شرط ضروري لبقائه، ودونها لن تكون هناك زراعة أو صناعة وتستمرّ الهجرة.

٢ ـ تحقيق استقلال لبنان.

٣ ـ تأليف مجلس نيابي على قاعدة التمثيل النسبي.

٤ ـ طلب مساعدة فرنسا.

وفي ٨ آذار قدّم عمون توضيحاً للمؤتمر حول حدود لبنان كما يقترحها جاء استكمالاً للمذكرات التي تقدم بها الوفد اللبناني أمام مجلس الحلفاء. وجاء التوضيح كما يلي:

أ ـ في الشمال: النهر الكبير الجنوبي.

ب ـ في الجنوب: نهر القاسمية.

ج ـ في الشرق: جبل أنطيليبان على حدود مناطق بعلبك، والبقاع، وراشيا، وحاصبيا.

د ـ في الغرب: البحر الأبيض المتوسط.

وقد دعم عمون توضيحه بأسانيد جغرافية وتاريخية واقتصادية بالإضافة إلى إرادة السكان. وأرفق ذلك كله بخريطة هي نفسها خريطة الأركان الفرنسية التي حملها الجنرال دي بوفور دي تبول عام ١٨٦١. ويذكر أن الوفد الأول عاد دون أن يتوصل إلى نتيجة واضحة لأن فرنسا في تلك الفترة كانت تسعى لضمّ لبنان إلى سوريا وتحاول استمالة الأمير فيصل ليقبل بالانتداب الفرنسي.

فيصل في باريس

في ٧ كانون الثاني ١٩١٩ وصل الأمير فيصل إلى العاصمة الفرنسية لحضور مؤتمر الصلح ممثلاً لوالده الشريف حسين وطالب باستقلال البلاد العربية التي كانت واقعة تحت الاحتلال التركي وجعلها تحت راية والده.

وفي مذكرة لاحقة بتاريخ ٣١ كانون الثاني تطرّق فيصل إلى موضوع لبنان قائلاً: «وبما أن قسماً من سكان لبنان يطلبون ضمانة فرنسية فالعرب مستعدون لقبول استقلال لبنان على أن يبقى الباب مفتوحاً أمامه للانضمام إلى الاتحاد

السوري بمحض إرادته». وطالب بإرسال لجنة استفتاء دولية للوقوف على رغبات السكان حول مستقبلهم السياسي وقد تمت الموافقة على اقتراحه غير أن عضوية اللجنة اقتصرت على الأميركيّين لأن بقية الدول انسحبت منها وقد عرفت باسم لجنة كنغ ـ كراين.

لجنة كنغ ـ كراين

بعد الخلاف الفرنسي ـ البريطاني داخل مؤتمر الصلح تبنّى الرئيس الأميركي ويلسون اقتراحاً تقدّم به الأمير فيصل وهوارد بلس، رئيس الجامعة الأميركية في بيروت، ويقضي بإرسال لجنة تحقيق إلى الشرق للوقوف على رأي السكان. فعارضت كلّ من فرنسا وبريطانيا الاقتراح وذلك لمعرفتهما أن سكان هذه المناطق يرفضون السيطرة الانكليزية ـ الفرنسية حسب اتفاقية سايكس ـ بيكو. ثم تبعتهما إيطاليا بالانسحاب لأن لها هي الأخرى مصالح مهمة في المنطقة.

وفي ١٠ حزيران ١٩١٩ وصل كلّ من هنري كنغ وتشارلز كراين إلى يافا في فلسطين وبقيا ستة أشهر تنقّلا خلالها في سوريا ولبنان حيث زارا المدن اللبنانية واجتمعا بالقادة الروحيين والهيئات السياسية وتسّلما العرائض حيث انقسم عبرها اللبنانيون إلى ثلاث فئات:

ـ عريضة طالبت باستقلال لبنان واستعادة حدوده التاريخية تحت الوصاية الفرنسية.

ـ عريضة طالبت باستقلال لبنان التام واستعادة حدوده التاريخية دون أية وصاية من أحد عليه.

ـ عريضة طالبت باستقلال إداري ضمن الوحدة السورية.

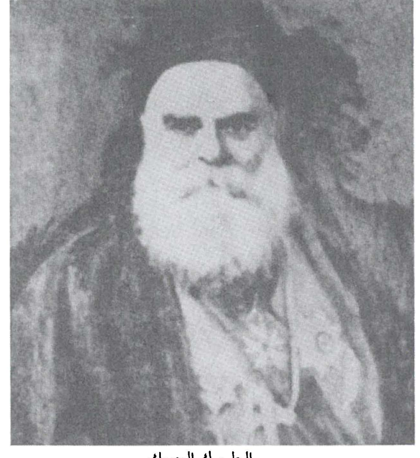
وعادت هذه اللجنة إلى أوروبا ومنها إلى الولايات المتحدة الأميركية ورفعت تقريراً تضمّن الاقتراحات التالية:

١ ـ لبنان المتصرفية أكثرية مخلصة لفرنسا ومعارضة إنكلترا.

٢ ـ في المناطق الأخرى التي يراد ضمّها أو إعادتها إلى لبنان الكبير، كصور وصيدا وطرابلس، طالب السكّان بالأميركيين ثم في الدرجة الثانية بالانكليز مع رفض تام للفرنسيين.

الوفد اللبناني الثاني

لمس الوفد اللبناني الأول غموضاً في الموقف الفرنسي، في ما يتعلق بتوسيع حدود المتصرفية وإعلان استقلالها. وما عزّز هذا الخوف موقف غرف التجارة في عدد من المدن الفرنسية التي كانت تطالب ببسط الحماية الفرنسية. والنفوذ الفرنسي على كامل بلاد الشام تأميناً للمصالح الاقتصادية الفرنسية. فاجتمع مجلس الإدارة في ٢٠ أيار ١٩١٩ بعد حصول تحرك شعبي واسع في المناطق المسيحية، حيث كان المطلب الأساسي لهذا التحرك هو مسألة توسيع الحدود، ووضع مذكرة جديدة في طليعة المطالب التي حوتها «الاستقلال السياسي والإداري للبنان في حدوده الجغرافية والتاريخية»، كما تمّ تكليف البطريرك الياس الحويك بالتوجّه إلى باريس لتقديم المطالب اللبنانية لمؤتمر الصلح.


البطريرك الحويك

كان البطريرك الحويك راغباً في أن يكون الوفد مشكّلاً من كلّ الطوائف اللبنانية. ولكن بسبب ظروف طارئة تشكل من المطران مبارك والمطران فغالي والمطران عبد الله خوري وتوفيق أرسلان وإميل إده ويوسف الجميل والمطران كيرللس مغبغب ولادون الحويك.

وفي ١٥ تموز ١٩١٩، سافر البطريرك الياس الحويك إلى روما واجتمع بالبابا طالباً منه دعم مواقفه لدى الحكومة الفرنسية. وعقب انتقاله إلى باريس، اجتمع إلى رئيس الجمهورية ريمون بوانكاره ورئيس الوزراء كليمنصو وقدّم مذكّرة يؤكّد فيها على مطالب الشعب اللبناني في الاستقلال وتوسيع الحدود وإشراف فرنسا عليه مع عدم الانفصال عنها اقتصادياً. وقدم مذكّرة إلى مؤتمر الصلح ركزت على الأمور التالية:

١ ـ الاعتراف باستقلال لبنان الذي نادى به الشعب اللبناني وحكومته في ١٠ أيار ١٩١٩.

٢ ـ إعادة لبنان إلى حدوده التاريخية والطبيعية بإرجاع المناطق التي سلخت منه بموجب نظام المتصرفية.

٣ ـ أن يعهد بالانتداب على لبنان إلى حكومة الجمهورية الفرنسية شرط أن لا يمسّ ذلك استقلال لبنان.

٤ ـ معاقبة مقترفي الفظائع من أتراك وألمان وإعطاء لبنان التعويضات المناسبة.

نجحت إلى حدّ معيّن مهمة البطريرك في باريس، فعاد إلى بيروت ومعه رسالة من رئيس الوزراء الفرنسي كليمنصو تشير إلى أن فرنسا راغبة في تشجيع العلاقات الاقتصادية مع كل البلاد الموضوعة تحت انتدابها بأفضل ما يكون؛ وعند رسمها لحدود لبنان ستأخذ في الحسبان قبل كل شيء قضية الاحتفاظ بمناطق سهلية «للجبل» ومنفذ بحري ضروري لازدهاره.

اتفاق لويد جورج ـ كليمنصو

بعد أن أدرك الفرنسيون أن تقرير لجنة كنغ ـ كراين والأحداث التي تحصل في سوريا ليست في مصلحتهم، سارع كليمنصو إلى توقيع اتفاق مع رئيس وزراء بريطانيا لويد جورج ينص على الأمور التالية:

١ ـ انسحاب الجيش البريطاني من المنطقتين الشرقية والغربية (المناطق

السورية) ليحلّ مكانه الجيش الفرنسي باستثناء المدن الأربع: دمشق وحمص وحماه وحلب التي تترك خارج الاحتلال العسكري الفعلي.

٢ ـ يتنازل الفرنسيون عن ولاية الموصل للانكليز.

٣ ـ تترك لبريطانيا حرية التصرف في شرقي الأردن.

وعندما سافر الأمير فيصل في زيارة إلى لندن بتاريخ ١٩ أيلول ١٩١٩ فوجيء بالاتفاق المذكور.

اتفاق فيصل ـ كليمنصو

وفي مستهل العام ١٩٢٠ وقع فيصل مع رئيس وزراء فرنسا على اتفاقية تعترف من حيث الجوهر بالحماية الفرنسية على سورية الشرقية وتحتفظ بمركز ممتاز في سوريا الداخلية على أن يكون سهل البقاع منطقة منزوعة السلاح.

وطلب الأمير فيصل أن يبقى ذلك سرياً لحين عودته من باريس إلى دمشق لكي يتسنى له مواجهة المعارضين للاتفاق.

لكن، ما أن تسرب الخبر حتى قامت المعارضة له من أنصار الكيان اللبناني وأنصار الوحدة السوررية.

فالجهة الأولى أرسلت وفدها الثالث إلى باريس، بينما الأخرى المتمثلة بالمؤتمر السوري العام رفضت هذا الاتفاق وأعلنت في ٨ آذار ١٩٢٠ استقلال سوريا الطبيعية وقيام نظام ملكي فيها بزعامة فيصل.

الوفد اللبناني الثالث

بعد هذه التطورات المهمة قرر مجلس الإدارة في ٢٩ تشرين الثاني ١٩١٩ إرسال وفد إلى باريس برئاسة المطران عبد الله الخوري وعضوية توفيق أرسلان والشيخ يوسف الجميل وإميل إده والمطران كيرللس مغبغب وألفرد سرسق (اعتذر) وأحمد بك الأسعد (اعتذر). وقد حمل الوفد رسالة من البطريرك الحويك إلى رئيس الجمهورية الفرنسية، كما حمل توكيلاً من مجلس الإدارة. وقابل كبار رجال

السياسة الفرنسيين وشدد على مطلبين: توسيع حدود لبنان وتحقيق الاستقلال. وقام أعضاؤه بنشاط سياسي كبير في مختلف الدوائر السياسية الفرنسية، وقد بقي مدّة طويلة في باريس.

وفي ٢٤ آب ١٩٢٠ تلقى المطران خوري رسالة من رئيس الوزراء الفرنسي ميللران أبلغه فيها موافقة فرنسا على ضمّ «قمم أنطيليبان الشرقي وجبل حرمون» إلى جبل لبنان، وكذلك توسيعه إلى «الجنوب حتى حدود فلسطين».

مواقف النخب المسيحية ذات الطابع الاستقلالي

بالنسبة للجمعيات اللبنانية ذات الطابع المسيحي والتي تقدمت بمذكرات تتعلّق بالحدود، فإن حزب الاتحاد اللبناني قدّم جملة مذكرات، أبرزها تلك الصادرة في ٥ كانون الثاني ١٩١٩ والموقّعة من يوسف السودا. وقد طالبت «بالحدود الطبيعية والتاريخية للبنان».

أما فرع الاتحاد اللبناني في العاصمة الأرجنتينية بيونس أيرس، فقدّم مذكرة إلى مؤتمر الصلح انتقد فيها فصل بيروت وعكار وصيدا وصور ومرجعيون والبقاع وبعلبك عن لبنان بعد تسوية ١٨٦١ ـ ١٨٦٤، وطالب بإعادة الحدود إلى سابق عهدها، أي في الشمال: النهر الكبير، وفي الجنوب: رأس الناقورة، وفي الشرق: المنحدر الشرقي للسلسلة، الشرقية وفي الغرب: البحر المتوسط.

وأمّا الرابطة اللبنانية في باريس التي جدّدت نشاطها بعد ١٩١٨، وكان محرّك أعمالها خير الله خير الله، فقد تقدمت بعدة مذكرات إلى مؤتمر الصلح أبرزها تلك المؤرخة في ٨ شباط ١٩١٩ والتي تطالب «بتحقيق استقلال لبنان في حدوده الطبيعية والتاريخية».

في المقابل، قدّم مكرزل باسم جمعية النهضة اللبنانية عدة مذكرات إلى مؤتمر الصلح والمسؤولين الفرنسيين طالب في إحداها بإعادة لبنان إلى «حدوده الطبيعية والتاريخية»، وفي الأخرى طالب بإعادة لبنان إلى حدوده الطبيعية والتاريخية حسب الخريطة الموضوعة من قبل قيادة الحملة الفرنسية ١٨٦٠ ـ ١٨٦١، أي في

الشمال: النهر الكبير الجنوبي، وفي الجنوب: رأس الناقورة، وفي الشرق: المنحدر الشرقي لسلسلة جبال لبنان الشرقية.

بالإضافة إلى الوفود وإلى الجمعيات، فقد برز العديد من الوجهاء من مختلف الطوائف المسيحية الذين أرسلوا البرقيات والمذكرات.

وفي هذا السياق يذكر أن اللجنة التنفيذية لتجمّع مسيحيّي بيروت قد اجتمعت مع لجنة كنغ ـ كراين في ٧ آب ١٩١٩ وطالبت بإعادة لبنان إلى حدوده الطبيعية والجغرافية والتاريخية طبقاً لقرار مجلس الإدارة. وكان من أبرز أعضائها: ألفرد سرسق، وميشال تويني، بيار طراد، شكري أرقش، فيليب دي طرزي، وميشال شيحا. كما أن الوفد الماروني أمام لجنة كنغ ـ كراين طالب «بلبنان الكبير» دون أن يعطي تفصيلات بالنسبة للحدود. ومن أعضاء هذا الوفد: مطران بيروت اغناطيوس مبارك، مخايل الحويس، جورج بك تابت، إميل قشوع، نجيب تيان، ألبير بسول، جاك فايق وإميل إده.

أما موقف الطائفة الكاثوليكية أمام اللجنة والذي قدّمه البطريرك فقد كان مع وحدة سوريا في حدودها الطبيعية مع حفظ حقّ الأقليات ووصاية فرنسا.

موقف النخب المسيحية ذات التوجه الاندماجي

إذا كان التيّار الغالب في الأوساط المسيحية قد وقف إلى جانب فصل لبنان عن سوريا، فقد كان هناك بعض النخب والجمعيات المسيحية التي دعت للوحدة السورية والعربية. من أبرزها:

اللجنة المركزية السورية: برئاسة شكري غانم، وقد طالبت بضرورة تنظيم سوريا على أساس فدرالي. وكان لهذه الجمعية فروع في أميركا الشمالية، ومن أعضائها البارزين: الدكتور أيوب تابت، أمين الريحاني، جبران خليل جبران، وميخائيل نعيمة وغيرهم.

حزب الاتحاد السوري: من أعضائه: يعقوب صروف، وفارس نمر، وسليم سركيس، ونقولا حداد. وبرنامجه يدعو لوحدة سوريا الطبيعية على أساس

اللامركزية مع مراعاة التقليد والجغرافية (تقاليد لبنان في حدوده الطبيعية وامتيازاته القديمة).

جمعية سوريا الجديدة: كان يرأسها د. جورج خير الله وأمينها العام د. فيليب حتي، وقد دعت إلى جعل سوريا برمّتها من طوروس إلى صحراء سيناء بلاداً حرة مستقلة.

ويذكر أن كل هذه الجمعيات كانت لها ارتباطاتها الخارجية، فاللجنة المركزية السورية ارتبطت بوزارة الخارجية الفرنسية، والاتحاد السوري كان ميّالاً إلى السياسة البريطانية، أما جمعية سوريا الجديدة فقد طالبت بالوصاية الأميركية.

ومن ناحية أخرى كان هناك العديد من النخب المسيحية اللبنانية التي وقفت مع مشروع فيصل. فمنذ بدء الثورة العربية انضمّ إليه العديد من المسيحيين اللبنانيين مثل سعيد عمون، ابن اسكندر عمون الذي كان مديراً للتشريفات، والمحامي إميل يزبك والدكتور إبراهيم ثابت، وكان طبيب فيصل الخاص. ومن مستشاريه الشيخ فريد الخازن وإميل خوري.

مواقف بعض النخب الإسلامية

إذا كان بعض النخب الإسلامية قد شارك في قرارات مجلس الإدارة المطالبة بالحدود الطبيعية والتاريخية للبنان، وإذا كان البعض أيضاً قد شارك في الوفود التي ذهبت إلى باريس، فإن أكثرية هذه النخب وقفت إلى جانب دمج لبنان مع الداخل السوري وتحت ظلّ الحكم الفيصلي.

ولكن، نلاحظ إزاء ذلك أن كثيراً من العرائض، وخاصة من الجنوب، طالبت بالانضمام إلى لبنان الكبير. وهذه إحداها موجّهة من سكان قرى قضاء صور، وقد ورد فيها:

«إلى مجلس الأربعة ومؤتمر السلام:.

بحق الدماء الزكية التي أهرقت لتحرير الشعوب نطلب باتفاق وإجماع، نحن سكان قضاء صور من شيعيين ونصارى، البالغين أربعين ألفاً، أن تضمّ بلادنا إلى

لبنان لأسباب حقة، **أوّلها**:

إن الشيعيين منّا هم قوم تفرقوا في صور وصيدا ومرجعيون وفي أنحاء لبنان في الريحان وإقليم الخروب وفي سواحله وأعاليه وفي الهرمل. فبحقّ يريدون الانضمام إلى قومهم.

ثانيها: ان النصارى منّا هم من أصل لبناني أتى أجدادهم قديماً من شماليه وجنوبيه حيث نحن وإياهم الآن ولهم إلى اليوم أهل وأقارب هناك اسمهم اسمهم ونسبهم نسبهم فيريدون الانضمام إليهم.

ثالثها: ان لبنان وبيروت مدينته هما سوقنا التجارية منذ القدم. هناك نبيع غلاتنا ومن هناك نأخذ حاجاتنا. فنريد صوناً لاقتصادنا أن ننضمّ لإخواننا في الشمال وأن نخضع لقوانينهم ونطلب الوصاية الفرنسية التي طلبوها.

رابعها: إننا ولبنان واحد القومية والمذهب والعوائد والأخلاق. فبحقّ يطلب كل فريق الانضمام إلى قومه.

خامسها: إننا نطلب الانضمام إلى لبنان فراراً من الصهيونية، فلا نريد أن نلحق بفلسطين، وفلسطين كصور أرض زراعية فلا يمكن أن تكون سوقاً لنا، ولا نذكر أننا أخذنا منها وأعطيناها في زمن من الأزمان. ثم إن أخلاقها وعوائدها تختلف كثيراً عن أخلاقنا وعوائدنا فلا يكون بيننا امتزاج وسلام.

إن أبى مجلس الأربعة أو مؤتمر السلام إلاّ إلحاقنا بفلسطين فيكون قد ارتكب جناية عظمى، ولا شكّ يتبعها جنايات.

ووقع البيان بأسماء أهالي قرى قضاء صور:

صور	دير نطار	تبنين
جويا	برج قلاويه	الجميجمة
مزرعة مشرف	كونين	عيتا
دير عامص	بيت ياحون	رشاف
البياضه	طير زبنا	اليهودية

المجادل	جوار النخل	شمع
قانا	دير قانون	حنويه
يارون	الحبية	طير حرفا
علما الشعب	شيخية	باتولية
عينبل	القوزح	دبل.

وإذا كان منهج الشك التاريخي يحمل على الاعتقاد بأن بعض المؤيدين للسياسة الفرنسية هم الذين كتبوا هذه العريضة، والتساؤل عن مدى صحّتها لجهة تعبيرها الحقيقي عن موقف الأهالي بطرحها أمام المناقشة، فإن مواقف وجهاء أهالي صور أمام لجنة كنغ ـ كراين يدلّ على تأييد الأكثرية الساحقة من هؤلاء الوجهاء الانضمام إلى لبنان الكبير.

كما أن تقريراً آخر عن مواقف وجهاء منطقة بعلبك أمام اللجنة المذكورة يشير إلى وقوف حوالي الستين مختاراً في المنطقة من متاولة ومسيحيين مع الانضمام إلى لبنان الكبير.

وهناك العديد من وجهاء صيدا المسلمين الذين وقفوا إلى جانب الانضمام إلى لبنان الكبير أيضاً وكذلك أهالي قضاء راشيا أيّدوا مقررات مجلس الإدارة.

أما بالنسبة للدروز فقد كان هناك تيار واسع مع لبنان الكبير. من قادته: نسيب بك جنبلاط، ومحمود بك جنبلاط، وملحم بك حمدان، وتوفيق أرسلان، وفؤاد بك عبد الملك بالأضافة إلى شيخي العقل.

مواقف النخب الإسلامية المؤيدة لوحدة سوريا

إن أكثرية النخب الإسلامية كانت مع هذا التوجه، ولكن كان لكلٍّ منها طرحه الخاص. وبالإجمال، فإن مواقف هذه النخب تختصر بالتالي:

واحد يقبل باستقلال جبل لبنان بحدود المتصرفية، وآخر متشدّد يدعو إلى دمج لبنان ضمن وحدة سورية على أساس اللامركزية.

المواقف من الإعلان السوري

أحدث الإعلان عن مقرّرات المؤتمر السوري ردّة فعل سلبية في أوروبا واعتبرته دوائر مؤتمر الصلح تحدّياً صريحاً لأنه مخالف لقراراتها.

أما في لبنان فكان الاستياء على أشدّه لأن قرارات المؤتمر اعتبرت تعرّضاً لكيان لبنان وحدوده.

ففي ٢ آذار ١٩٢٠ اجتمع رؤساء البلديات والوجهاء في بعبدا مع أعضاء مجلس إدارة جبل لبنان حيث أقيم مهرجان احتجاجاً على قرار المؤتمر السوري العام لأنه يعتبر تدخلاً في الشؤون اللبنانية. واقترح الحاضرون رفع العلم اللبناني على دور الحكومة وهو العلم الفرنسي المثلث الألوان تتوسطه الأرزة الخضراء.

مؤتمر سان ريمو

بعد إعلان الملكية في سوريا دعي المجلس الأعلى لعصبة الأمم إلى الانعقاد في مدينة سان ريمو في إيطاليا من ١٨ إلى ٢٦ نيسان ١٩٢٠، واتّخذ قراراً بوضع سوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي من الفئة (أ).

ووضع كلّ من العراق وفلسطين تحت الانتداب البريطاني. وعليه امتنعت اللجنة الدائمة للانتداب في جنيف عن درس العرائض التي تطلب استقلال سوريا التامّ.

ومن ناحية ثانية، احتجّ مجلس الإدارة على مقرّرات مؤتمر سان ريمو وشكّل وفداً من سبعة أعضاء للسفر إلى باريس. غير أن السلطات العسكرية الفرنسية اعتقلتهم وحكمت عليهم بالنفي، وهم: فؤاد عبد الملك، محمود جنبلاط، سليمان كنعان، خليل عقل، سعد الله الحويك، محمد محسن الحاج، والياس الشويري.

لفصل الثالث

لبنان بين ١٩٢٠ ـ ١٩٢٦

ما هو الانتداب

الانتداب فكرة حديثة في التاريخ السياسي تمّ التوصّل إليها أثناء مؤتمر الصلح في باريس بناء لاقتراح تقدّم به رئيس وزراء اتحاد جنوبي أفريقيا الجنرال سمطس «Smuts». وقد شكل اقتراحه حلاً وسطاً بين الفكرة الأميركية الداعية إلى حقّ الشعوب في تقرير مصيرها والمبدأ الأوروبي الداعي لاستمرار السيطرة والاستعمار.

والهدف من الانتداب مساعدة المستعمرات والأراضي التي تحرّرت عقب الحرب العالمية الأولى من السيطرة العثمانية والألمانية، والتي تسكنها شعوب لا تزال غير قادرة على إدارة شؤونها بنفسها لبلوغ الأهداف التي يسعى إليها العالم الحديث.

وبموجب البند ٢٢ من ميثاق عصبة الأمم فإن خير وتطوّر هذه الشعوب يشكّل مهمّة مقدّسة لتلك الدول القادرة على القيام بها باسم عصبة الأمم وهذه الدول المنتدبة مطالبة بموجب قواعد وأسس وقيود بتزويد عصبة الأمم سنوياً بتقارير تتعلّق بالأراضي والبلاد المرتبطة بها، على أن يتحدّد لكل شعب نوع من الانتداب يتلاءم مع مستوى رقيّه وحضارته.

تطبيق الانتداب

تضمّن صكّ الانتداب مقدّمة وإحدى وعشرين مادّة، وقد ورد في المقدمة: إن الدول المتحالفة اختارت فرنسا لإرشاد شعبي سوريا ولبنان. أما أهمّ المواد فقد نصّت على ما يلي:

١ ـ تضع الدولة المنتدبة خلال ثلاث سنوات دستوراً للبنان وسوريا.

٢ ـ تبقي فرنسا جنودها في لبنان وسوريا للدفاع عن البلدين وتعمل على

تنظيم قوى أمن محلية.

٣ ـ تتولى فرنسا شؤون العلاقات الخارجية.

٤ ـ على فرنسا صيانة الأراضي اللبنانية والسورية وعدم التنازل عنها.

٥ ـ تكون اللغة الفرنسية لغة رسمية إلى جانب اللغة العربية.

٦ ـ على الدولة المنتدبة الاهتمام بالآثار والمحافظة عليها.

ولادة لبنان الكبير

صدر القرار بتوسيع حدود لبنان في ٣١ آب ١٩٢٠. وفي أول أيلول أعلن الجنرال غورو لبنان الكبير مستقلاً مع المساعدة الفرنسية، ودعي كبار الرسميّين اللبنانيين لحضور الاحتفال الذي أقيم في قصر الصنوبر في بيروت. فألقى الجنرال غورو خطاباً عدّد فيه مآثر بلاد الأرز. وكان يجلس إلى يمينه البطريرك الياس الحويك. أمّا عن يساره فجلس المفتي الشيخ مصطفى نجا. وعلى الأثر أصدر المفوض السامي قراراً قضى بتعيين الجنرال ترايو حاكماً على لبنان الكبير على أن يباشر مهماته في أول تشرين الأول.

ويقول بشارة الخوري في معرض تعليقه على إعلان لبنان الكبير:

«... وخابت آمالنا في وجهة الإصلاح الإداري وتعسّر الفرنسيون من اللحظة الأولى في طريق الأعمال التي قاموا بها لتحسين الحالة العامة واستعانوا «بترضية الخواطر» وتقلّبوا مع الظروف ولا خطّة مثلى لهم في أعمالهم، وبدلاً من أن يرتفعوا فوق حزبيّاتنا الضيقة، نزلوا في مضمارها ولم يحالفهم التوفيق وظلّت الإدارة تتخبط في ذيول الخيبة».

مكاسب لبنان الكبير

حقق إعلان دولة لبنان الكبير عدّة مكاسب جغرافية واقتصادية وبشرية أبرزها:

١ ـ زيادة مساحة لبنان فأصبحت ١٠٤٥٢ كلم^2 بدلاً من ٣٦٠٠ كلم^2 تقريباً.

٢ ـ اكتسب لبنان مساحات زراعية مهمة في عكار وسهل البقاع وبعض المناطق الساحلية (صور وصيدا) والمرافىء البحرية الكبرى في بيروت وطرابلس وصيدا وعدداً من المرافق الأثريّة المهمّة في كلٍّ من صيدا وصور وبعلبك وطرابلس.

٣ ـ ارتفع عدد السكان من ٤١٤٠٠٠ نسمة في المتصرفية إلى ٦٢٨٠٠٠ نسمة. وأصبحت بيروت العاصمة بدلاً من بعبدا وانتقل الثقل السكاني إلى السواحل.

٤ ـ بات التوازن السكاني قائماً على تعاون إسلامي ـ مسيحي بعد أن كان في المتصرفية توازناً درزياً ـ مارونياً.

المفوضون الفرنسيون

في السنوات الست التي تلت تعاقب على الحكم في دولة لبنان الكبير بموجب نظامها المؤقت أربعة حكام فرنسيين، عيّنهم المفوض السامي، وهم: الكابيتان جورج ترايو (١٩٢٠ ـ ١٩٢٣)، بريفا أوبوار (١٩٢٣ ـ ١٩٢٤)، الجنرال فاندنبرغ (١٩٢٤ ـ ١٩٢٥)، ليون كايلا (١٩٢٥ ـ ١٩٢٦).

هذا في ما يتعلق بالحكام المحليين. أما منصب المفوضية العليا فقد تعاقب عليه ثلاثة مفوضين عسكريين فرنسيين كانوا على التوالي:

الجنرال هنري غورو
(١٨ تشرين الأول ١٩١٩ ـ ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٢)

من أبطال الحرب العالمية الأولى، أرسلته الحكومة الفرنسية مفوّضاً سامياً وقائداً للجيش الفرنسي في الشرق موكلة إليه مهمات صعبة، أبرزها تطبيق الانتداب على لبنان وسوريا وفرض الأمن والنظام. وأثناء فترة حاكميّته، زحفت قواته على المنطقة الشرقية وهزمت الجيش العربي في ميسلون في ٢٢ تموز ١٩٢٠. ثم واصلت تقدمها إلى دمشق، وفي نهاية الشهر غادر فيصل سوريا.

وحدثت كذلك فتن وثورات في جبال العلويين والدروز وبعض مناطق لبنان.

وفي ٢٥ تشرين الثاني ١٩٢٢ سافر إلى فرنسا لإقناع الحكومة هناك بزيادة عدد الجيش في المشرق لفرض الأمن. ولما فشل استقال من منصبه، وبقي المنصب شاغراً حتى أواسط نيسان ١٩٢٣.

الجنرال مكسيم ويغان (نيسان ١٩٢٣ ـ تشرين الثاني ١٩٢٤)

وصل إلى بيروت في ١٩ نيسان ١٩٢٣، واستطاع خلال فترة وجيزة وبفضل حزمه وعدله أن يفرض الأمن والنظام. غير أن فوز اليسار في فرنسا أدى إلى عزله من منصبه.

ويذكر أنه خلال هذه الفترة شهدت فرنسا نوعاً من عدم الاستقرار السياسي تجلّت بتغيير دائم للحكومات بين اليمين واليسار.

الجنرال موريس ساراي (كانون الثاني ١٩٢٤ ـ تشرين الثاني ١٩٢٥)

كان حادّ المزاج، وقد سعى إلى التقرّب من اللبنانيين فألغى الأحكام العرفية التي فرضت على لبنان منذ ١٩٢٠، وأمر بالعفو عن خمسين محكوماً، ووعد بتعيين حاكم وطني، ودعا إلى انتخاب مجلس نيابي جديد. غير أن سياسته المتقلبة ساهمت في اندلاع الثورة الكبرى في سوريا سنة ١٩٢٥، ممّا دفع الحكومة الفرنسية إلى إقالته من منصبه في ٨ تشرين الثاني ١٩٢٥ وتعيين هنري دو جوفنيل كأول مفوض سامٍ مدني على لبنان وسوريا.

نظام الحكم في دولة لبنان الكبير

تركز نظام الحكم على المفوض السامي، والحاكم ومساعديه والمجالس التمثيلية.

١ ـ المفوض السامي:

كان فرنسياً يمثل الجمهورية الفرنسية في لبنان وسوريا ومركزه بيروت. يتمتع بصلاحيات واسعة؛ فهو المشرف على السياسة الخارجية ومقرّر الضرائب، وله

إشراف واسع على الشؤون الاقتصادية يُصدر القرارات، ولديه جيش تحت أمرته تعاونه أجهزة متعددة أبرزها مكتب صحفي، ومركز استعلامات.

٢ ـ الحاكم ومساعدوه:

كان هو الآخر فرنسي الجنسية يعيّنه المفوض السامي ويتولّى السلطة التنفيذية (الأمن ـ الاقتصاد ـ الإدارة ـ الموظفين). يعاونه عدد من المديرين اللبنانيين يساعدهم موظفون لبنانيون ومستشارون فرنسيون، وكانت السلطة الفعلية بيد هؤلاء المستشارين. وقد أوجد الفرنسيون تسع دوائر تشبه الوزارات، وهي: الداخلية، والعدلية، والنافعة، والمالية، والاقتصاد، والصحة، والمعارف، والزراعة، والأحراج، والأمن العام.

٣ ـ المجالس التمثيلية:

تغيّرت المجالس الشعبية في لبنان خلال عهد الانتداب. ففي تموز ١٩٢٠ حلّ الجنرال غورو مجلس الإدارة وعيّن مكانه في شهر تشرين الأول اللجنة الإدارية لتقوم مقام مجلس الإدارة. وتُرك لأعضائها حقّ اختيار أحدهم رئيساً. وقد اعتقد كثيرون أن لحبيب باشا السعد حظاً كبيراً بالرئاسة. لكن، جرى انتخاب داود عمون رئيساً بإجماع الأصوات. وكان «الاقناع»، على حدّ تعبير شبل دموس، قد لعب دوره حتى آخر لحظة.

وعلى أثر إقصائه عن رئاسة اللجنة، استقال حبيب باشا منها بكتاب إلى غورو الذي رد عليه بجواب قال فيه: «ليس من رجل لا يستغنى عنه». ولم يشأ حبيب باشا مساجلة الفرنسيين، فاحتجب مدّة بانتظار ظروف أخرى أكثر ملائمة. ولكنه لم يقطع اتصاله الودّي بهم.

وفي آذار ١٩٢٢ أنشأ غورو مجلساً تمثيلياً للبنان الكبير انتخب أعضاؤه بالاقتراع الشعبي في نيسان. وكانت المقاعد في هذا المجلس قد وزعت كما المجالس السابقة وفق النسب الطائفية. وقد عقد المجلس التمثيلي اجتماعه الأول في ٢٥ أيار وانتخب حبيب باشا السعد رئيساً له. وفي السنتين التاليتين تعاقب على

رئاسته كلّ من نعوم لبكي في ١٩٢٣ وإميل إده في ١٩٢٤.

حلّ المجلس التمثيلي

في كانون الثاني ١٩٢٥، حلّ المفوض السامي الجنرال موريس ساراي المجلس التمثيلي ودعا إلى انتخابات جديدة في تموز. فحدث هذا الأمر، وكان من حظّ المجلس الجديد أن يشهد ولادة الجمهورية اللبنانية في ١٩٢٦، فيصبح أول مجلس للنواب فيها ويغدو لاحقاً مجلساً تأسيسياً لوضع الدستور.

التنظيمات الإدارية

كان قيام الجمهورية اللبنانية في ١٩٢٦ نتيجة للتطور السياسي والإداري الذي قام في لبنان منذ ١٩٢٠. ويعود ذلك إلى تعاون اللبنانيّين وتقبّلهم لمبدأ الانتقال المرحلي من حالة إلى أخرى.

وألحّ اللبنانيون بشكل أخصّ على أن يتسلّم أحد المسؤولين منهم مهام الحاكم الفرنسي، وأظهروا استعداداً واضحاً لقبول الإصلاحات الإدارية التي رغب الفرنسيون في إجراءها والتي يعود الفضل فيها إلى روبير دي كيه، السكرتير العام للمفوضية الفرنسية أثناء عهدي كل من غورو وويغان. فقسّموا لبنان إلى أربع محافظات، وقد صدر المرسوم التنظيمي لهذا الأمر في أول أيلول ١٩٢٠. والمحافظات هي: الشمال وجبل لبنان والبقاع ولبنان الجنوبي. وجعلت بيروت وطرابلس مدينتين ممتازتين، وعيّن على رأس كل محافظة محافظ كان مسؤولاً مباشرة أمام الحاكم.

وبدورها قسّمت المحافظات إلى أقضية على رأس كلّ منها قائمقام، وإلى مديريات وقرى وبلدات. ووضع الفرنسيون في هذه الفترة مجموعة القوانين الإدارية مثل قانون الانتخاب والبلديات ومسح الأراضي.

واهتمّ الفرنسيون بالنواحي الأمنية فأعيد تنظيم الدرك اللبناني الذي أنشىء في عهد المتصرفية فكانت قوى الدرك مسؤولة خارج بيروت وطرابلس حيث تقع المسؤولية على الشرطة. ونشطت قوى الأمن لوضع حدّ للاضطراب الذي عمّ

البلاد بعد مرحلة الحرب الكبرى، فأوقفت موجات الشغب والإجرام.

واهتمّوا أيضاً بالنواحي العلمية والاقتصادية، ففتحت المدارس الرسمية والخاصة، ووضعت بعض برامج التعليم الابتدائي والتكميلي سنة ١٩٢٤. كما أنشئت بعض المصالح المشتركة والشركات الخاصة (راديو أوريون)، ونفذ العديد من المشاريع العمرانية، مثل شق الطرقات وبناء الجسور ومشاريع ري وكهرباء وتسيير تراماواي بيروت.

التنظيم المالي

في آذار ١٩٢٠ قضى الجنرال غورو بإيجاد نقد خاص بسوريا ولبنان، وخصّ بإصداره فرعاً من البنك العثماني سُمّي «بنك سوريا ولبنان» الذي استمرّ بإصدار النقد اللبناني حتى سنة ١٩٦٤ عندما أسس «مصرف لبنان» المركزي الذي تولى هو إصدار عملة جديدة.

وكان لبنان يعتمد حتى نهاية الحرب العالمية الأولى العملة العثمانية. ومع دخول الحلفاء اعتمد العملة المصرية فالانكليزية. وقد قسمت الليرة إلى مئة قرش وجعلت قيمتها في حينه مساوية لعشرين فرنكاً فرنسياً.

التنظيم السياسي

أظهر المفوضون السامون اهتمامهم بتطوير الحياة السياسية في لبنان، فوعدهم الجنرال ويغان بإدخال بعض الإجراءات الدستورية التي ستمنح البلاد مزيداً من الاستقلال. لكن ويغان استدعي إلى باريس قبل أن يتمكن من الإيفاء بوعده. وغنيّ عن التعريف ما قام به الجنرال ساراي من أعمال كادت أن تطيح بكل إنجازات أسلافه، كما رأينا سابقاً.

الفصل الرابع

لبنان من إعلان الدستور حتى معاهدة ١٩٣٦

أسباب وضع الدستور

تعتبر ولادة الدستور اللبناني بداية لعهد الجمهورية اللبنانية في ظل الانتداب.

وكان وضع الدستور ناتجاً عن عدة أسباب نورد أهمها:

١ ـ مطالبة اللبنانيين المستمرّة بوضع دستور لبلادهم ينقلها من مرحلة الانتداب إلى مرحلة الحكم الوطني.

٢ ـ المادة الأولى من صكّ الانتداب التي كانت قد ألزمت الدولة المنتدبة بوضع نظام أساسي للبنان خلال ثلاث سنوات، من بداية تنفيذ الانتداب.

٣ ـ اندلاع الثورة السورية الذي أحرج الموقف الفرنسي وجعله أكثر قابلية لتلبية المطالب اللبنانية، فوافق على وضع الدستور اللبناني.

أعمال اللجنة الخاصة بوضع الدستور

دعا المفوض السامي دي جوفنيل المجلس التمثيلي المنتخب إلى الانعقاد لوضع دستور للبنان، وتحوّل بذلك المجلس إلى مجلس تأسيسي واختار لجنة من أعضائه لدرس المشروع وتحضيره.

ويشير النائب السابق يوسف سالم الذي كان أحد أعضاء اللجنة الخاصة بوضع الدستور إلى الموضوع بقوله: «لم يضيّع المجلس وقته بل انه بادر إلى انتخاب لجنة لوضع الدستور برئاسة موسى نمّور وعضوية ميشال شيحا وشبل دموس وعمر الداعوق ويوسف الخازن وبترو طراد وجورج تابت وفؤاد أرسلان.

وقد اختارت هذه اللجنة ميشال شيحا، وعيّنت المفوضية العليا كلاً من شارل دباس والمستشار القانوني مسيو سوشه لمؤازرة أعمال اللجنة، فوجهت هذه الأخيرة إلى الأعيان ورؤساء الطوائف وكبار الموظفين أسئلة تتعلق بالأسس التي يجب أن

يرتكز عليها الدستور، تناولت المواضيع التالية:

١ ـ ما هو شكل الحكومة: ملكية؟ دستورية؟ أو جمهورية؟.

٢ ـ هل يجب تأليف البرلمان من مجلس واحد أو مجلسين، واحد للنواب وآخر للشيوخ؟

٣ ـ هل تكون الحكومة مسؤولة أمام رئيس الدولة أم أمام المجلس النيابي؟

٤ ـ أيهما الأفضل: المسؤولية الوزارية الفردية أو المسؤولية الوزارية التضامنية؟

٥ ـ بالنسبة لمجلس الشيوخ: تعيين الأعضاء أو انتخابهم هو الأفضل؟

٦ ـ الطائفية: هل يجب اعتماد الطائفية أساساً لتوزيع المقاعد في المجلس النيابي؟

وقد بلغ مجموع الشخصيات التي وجهت إليها الأسئلة ١٨٩ شخصية، وقد أبدت ١٣٢ شخصية رأيها، وهي في غالبيتها مسيحية وشيعية. أما الأكثرية الإسلامية فاستنكفت ووجّهت العرائض التي تذكر بمطالبها السابقة القاضية بالوحدة مع سوريا على أساس اللامركزية.

وقد بدأ ميشال شيحا، المفكر والصحافي اللبناني الشهير، بوضع نصوص الدستور مستلهماً الدستور الفرنسي الصادر سنة ١٨٧٥، ومستمدّاً منه بعض النصوص. وأخذ يعرض المواد على رئيس اللجنة وبقية أعضائها للتدقيق فيها ولدراستها، والتعليق عليها وإبداء الرأي فيها. وبدأ مجلس النواب مناقشة مسودة الدستور في ١٩ أيار ١٩٢٦ واستغرق الأمر عدة جلسات إلى يوم ٢٢ أيار وفي ٢٣ أيار. ١٩٢٦ وافقت الجمعية التأسيسية على نصّ دستوري حوّل «دولة لبنان الكبير» إلى «الجمهورية اللبنانية».

وبعد أن أبرم دي جوفنيل الدستور، اتّخذ قراراً بتعيين مجلس للشيوخ كان الدستور قد لحظ إنشاءه من ستة عشر عضواً.

وفي ٢٦ أيار عقد المجلسان جلسة مشتركة تمّ فيها انتخاب شارل دباس، الصحافي الأرثوذكسي، أول رئيس للجمهوررية اللبنانية.

مضمون الدستور

تألّف الدستور عند إقراره من مئة مادة ومادتين قسّمت إلى ستة أبواب، وكل باب قسّم إلى عدة فصول:

١ ـ **الباب الأول**: يحدّد شكل الدولة وحدودها وحقوق اللبنانيين وواجباتهم.

٢ ـ **الباب الثاني**: ينصّ على عمل السلطات الثلاث التشريعية (مجلس النواب والشيوخ) والتنفيذية (رئيس الجمهورية ومجلس الوزراء) والقضائية.

٣ ـ **الباب الثالث**: تناول قضايا تتعلق بمجلس النواب ودوره: انتخاب رئيس الجمهورية وتعديل الدستور وأعمال مجلس النواب.

٤ ـ **الباب الرابع**: تناول قضايا تتعلق بالمجلس الأعلى والشؤون المالية والضريبية.

٥ ـ **الباب الخامس**: تناول أحكاماً تتعلق بالدولة المنتدبة وعصبة الأمم.

٦ ـ **الباب السادس**: تناول أحكاماً نهائية ومؤقتة تتعلق بالتوزيع الطائفي وشؤون مجلس الشيوخ.

وبموجب الدستور أصبح نظام الحكم جمهورياً برلمانياً يقوم على ثلاث سلطات:

١ ـ السلطة التشريعية: ويمثلها مجلسا النواب والشيوخ.

٢ ـ السلطة التنفيذية: ويمثلها رئيس الجمهورية والوزراء.

٣ ـ السلطة القضائية: وهي مستقلّة عن السلطتين السابقتين وتصدر أحكامها باسم الشعب اللبناني.

أثر وضع الدستور موضع التنفيذ

إن إقرار الدستور وبداية العمل بموجبه ركّزا الحياة السياسية في لبنان على أسس متينة وثابتة. وقد عكست بنوده وجهات نظر المستشارين الفرنسيين وأعضاء اللجنة التحضيرية، وخاصة ميشال شيحا الذي كان شديد التمسّك بلبنانيته، إضافة إلى سعة اطلاعه وواقعيته. وكان يرى أن المحافظة على لبنان توجب الحفاظ على التوازن بين الطوائف والانتباه جيداً لهذه الخصوصية. وقد جاء الدستور اللبناني ليكّرس مفهوم لبنان الوطني لجميع أبنائه، فثبّت حدود «لبنان الكبير» من حيث عدم قابليتها لأي تغيير، وألزم رئيس البلاد بيمين المحافظة على الدستور وعلى سلامة الأراضي اللبنانية. وتجنّب الغوص في مسألة التوزيع الطائفي للوظائف والمناصب وتركها كما وردت في المادة (٩٥) بصورة مؤقتة. وربما أدّى هذا الأمر فيما بعد إلى نشوء ثغرة في خاصرة النص نفذت منها وإليها أشياء كثيرة.

ردود الفعل التي رافقت إقرار الدستور

بعد إعلان الدستور قام العديد من اللبنانيين بإعلان رفضهم واستنكارهم للصلاحيات الواسعة والكثيرة التي منحها للسلطات الفرنسية المنتدبة. فهو قد أعطى الحكومة اللبنانية تصريف الشؤون الداخلية لكنه أطلق يد الفرنسيين في السياسية الخارجية، إضافة إلى إعطائه المفوض السامي الفرنسي الحق في نقض جميع القوانين التشريعية الأساسية التي لا يوافق عليها، وكذلك الحق بحلّ المجلس النيابي وتعليق الدستور، إضافة إلى أن المفوض السامي الفرنسي كان يتمتع أصلاً بصلاحيات واسعة؛ فهو بتعيينه مستشارين فرنسيين في مختلف الوظائف والدوائر الرسمية استطاع أن يمارس رقابة فعلية تطاول كافة الأمور والتفاصيل في كلّ المستويات الإدارية والتنظيمية.

جعل الدستور اللغتين العربية والفرنسية كلغتين رسميّتين وأمَّا العلم اللبناني فهو العلم الفرنسي المثلث الألوان تتوسطه الأرزة الخضراء. وبقيت هذه الأحكام مسار تنديد حتى إلغاء نظام الانتداب غداة الاستقلال عام ١٩٤٣.

التعديلات الدستورية

في تشرين الأول ١٩٢٧ عدّل الدستور للمرة الأولى، وقضى التعديل بإلغاء مجلس الشيوخ، وحصر السلطة التشريعية بمجلس النواب.

وفي نيسان ١٩٢٩ عدّل للمرة الثانية، فجعل مدة رئاسة الجمهورية ست سنوات غير قابلة للتجديد بدلاً من ثلاث سنوات. وبموجب التعديل الأول حصرت السلطة بيد مجلس النواب بعد أن كانت بيد مجلس الشيوخ والنواب، حيث كان رئيس الجمهورية يعيّن قسماً من أعضاء مجلس الشيوخ، وتكون مدّته ست سنوات فيما مدة المجلس النيابي هي أربع سنوات.

وفي مطلع سنة ١٩٣٠ كان لبنان آخذاً طريقه نحو التقدم كجمهورية تنعم بنظام حكومي صالح للعمل. ولكن ذلك لم يخفِ اعتراض اللبنانيين على السلطات الكثيرة الممنوحة للفرنسيين وقدرتهم على التدخل في الكبيرة والصغيرة. وبقيت مسألة اعتراض الأكثرية المسلمة هي العامل الأبرز خلال هذه المرحلة لأنها رأت في بعض مواد الدستور ما يعيق أحلام الوحدة، خاصة في الأجزاء التي أعيد ضمها إلى لبنان ورفضت القبول به كترتيب نهائي في ظلّ سيطرة مسيحية على الأوضاع السياسية.

الفصل الخامس

الحكم غير المباشر

رئاسة شارل دباس


شارل دباس

بعد إقرار الدستور اللبناني، اجتمع مجلس النواب والشيوخ في ٢٦ أيار ١٩٢٦ وتمّ انتخاب شارل دباس أول رئيس للجمهورية اللبنانية، فأقسم اليمين الدستورية أمام رئيس مجلس الشيوخ الشيخ محمد الجسر بحضور المفوض السامي.

ويذكر في هذا السياق أن اقتراح فرنسا ترشيح شارل دباس كان الهدف منه تخفيف حدة المعارضة الطائفية في البلاد، خاصة في صفوف السنة والشيعة والدروز. فهو أوثوذكسي ويمكن أن يكون أكثر قبولاً من أيّ زعيم ماروني. وقد رضي به مختلف الأفرقاء وشكّل نقطة تقاطع لمصلحة الجميع.

وقد أوكل تأليف وزارته الأولى إلى أوغست باشا أديب الذي كان قبلاً في مصر، واستمرّت الوزارة الأولى أقلّ من سنة.

وفي عهده وضع النشيد الوطني اللبناني الذي ألّف كلماته الشاعر رشيد نخلة ولحّنه الموسيقار وديع صبرا. ووضعت برامج شهادة البكالوريا اللبنانية وأسس المتحف الوطني.

سنة ١٩٢٩ أعيد انتخاب الدباس لولاية ثانية، فعاد وأسند رئاسة الوزراء إلى

أوغست أديب الذي شكل حكومتين متتاليتين دامتا حتى أيار ١٩٣٢ حيث انتهت المدة الدستورية لرئاسة الدباس.

ويذكر أنه أثناء الفترة الواقعة بين ١٩٢٧ و١٩٣٠ تسلّم رئاسة الوزارة ثلاثة موارنة هم: حبيب باشا السعد وإميل إده والشيخ بشارة الخوري. وقد شكّلت هذه الفترة بداية لتنافس طويل بين إده والخوري سيطبع السياسة اللبنانية بطابعه لفترة طويلة من الزمن.

وبعد انتهاء فترة رئاسة الدباس حدثت أزمة انتخاب رئيس جديد للبلاد بسبب الخلاف بين إده والخوري واتجاه بعض النواب إلى ترشيح الشيخ محمد الجسر لمنصب رئاسة الجمهورية. فما كان من المفوض السامي هنري بونسو إلا أن علّق الدستور وحلّ مجلس النواب في ٩ أيار ١٩٣٢، ومدّد ولاية شارل دباس لمدّة سنة قابلة للتجديد. وواجهت الرئيس دباس نقمة شعبية لقبوله بتصرف المفوض السامي فاضطرّ للاستقالة في كانون الثاني سنة ١٩٣٤.

ترشيح الجسر

لم يكن ترشيح الشيخ محمد الجسر لرئاسة الجمهورية إلا السبب الظاهر والمباشر لتعليق الدستور. أما السبب الأساسي فعائد إلى عدم ارتياح الفرنسيين إلى سلوك الزعماء اللبنانيين وقلة خبرتهم واكترائهم للأمور الاقتصادية، وعدم وعيهم للنتائج التي ترتبت على الأزمة الاقتصادية والضائقة المالية العالمية عام ١٩٢٩. فلبنان راح يعاني من جرّاء هذه الأزمة، وعجزت الحكومة الدستورية بسبب انهماكها وتناحرها عن إيجاد الحلول الناجعة. وبلغ من انغماس المجلس النيابي في ضيق الأمور أنه لم ينتبه للضيقة التي يعانيها اللبنانيون.

لكن الإجراء الفرنسي زاد في نقمة المواطنين، فالمسلمون انتقدوا الوصاية الفرنسية، والمسيحيون من أنصار بشارة الخوري ندّدوا بما أسموه طغياناً فرنسياً. فكان من نتيجة هذا الأمر أن حتّم لقاء وطنياً بين المسيحيين والمسلمين في لبنان الكبير.

رئيساً لمجلس المديرين

من أيار ١٩٣٢ إلى كانون الثاني ١٩٣٣، مارس شارل دباس السلطة الرئاسية

استناداً إلى قرار المفوض السامي الفرنسي. وقد عاونه مدراء الدولة بصفة مجلس مديرين.


حبيب باشا السعد

وفي ٢ كانون الثاني ١٩٣٣ استقال شارل دباس، فقبل المفوض الجديد داميان دو مارتيل استقالته وعيّن أحد أركان المفوضية الفرنسية العليا رئيساً للدولة لمدّة سنة واحدة واستمر مجلس المديرين في مهمته برئاسة عبد الله بيهم أحد الرموز الإسلامية في بيروت كأمين سرّ للدولة. وفي ٣١ كانون الثاني ١٩٣٤ صدر قرار المفوض السامي بتعيين حبيب باشا السعد رئيساً للجمهورية. وفي ٣١ كانون الأول ١٩٣٤ مدّدت رئاسة السعد سنة ثانية بموجب النظام المؤقت.

وتميّز حكم حبيب باشا السعد بالنزاهة والإخلاص فقلّص نفقات الدولة وحدّد عدد الموظفين وأجرى إصلاحات مالية وإدارية. وخلال عهده منح امتياز التبغ لشركة الريجي الفرنسية، ممّا أثار معارضة شعبية واسعة.

فترة تعطيل الدستور (١٩٣٢ ـ ١٩٣٤)

أثناء هذه الفترة تمّ انتخاب مجلس جديد للنواب من خمس وعشرين عضواً، وعيّن المفوض السامي سبعة منهم، من ضمنهم الخوري وإده والدباس. وأعلن أن الحياة الدستورية ستعود إلى البلاد على مراحل.

وفي أول شباط ١٩٣٤ فرض المفوض السامي، بدون الرجوع إلى مجلس النواب قانون الإجراء المدني بدل القوانين العثمانية التي كان معمولاً بها منذ ١٩١١.

ومهما قيل عن فترة الحكم الدستوري التي استمرت من ١٩٣٢ إلى ١٩٣٤، فإن الشعب اللبناني كان راضياً خلالها عن الأوضاع بشكل عام. فقد جرى تخفيض

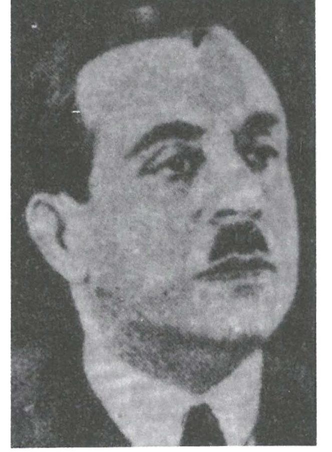
في ملاك الموظفين وفي الرواتب وعدد أفراد الدرك والشرطة، وأدخلت بعض الإصلاحات على النظم الإدارية والمالية واستخدم جانب كبير من الأموال للأشغال العامة.

وجرت انتخابات نيابية جديدة في ١٩٣٤ كانت بداية عودة الحياة السياسية إلى البلاد. لكن، لم يصر إلى تأليف حكومة جديدة وبقيت السلطة في يد أمين سرّ الدولة، وذلك حتى سنة ١٩٣٧. وكان الصراع بين إميل إده وبشارة الخوري قد بلغ مرحلة متطورة، فطالب أنصار الخوري بإعادة الحياة الدستورية وسمّوا أنفسهم «الكتلة الدستورية». وحصلت اتهامات واتهامات مضادة بين أنصار الفريقين وانتقلت أجواء الحملة إلى صفحات الجرائد التي شنّت الحملات العنيفة، كلّ واحدة باتجاه المواقع المقابلة. فتولت «الأوريان» الموالية لإده أمر الهجوم وردّت عليها «اللوجور» الموالية للخوري بتوجيه من ميشال شيحا أمر الردّ.

وفي كانون الأول ١٩٣٥ دعا المفوض السامي مجلس النواب إلى انتخاب رئيس للجمهورية خلفاً لحبيب باشا السعد لمدة ثلاث سنوات غير قابلة للتجديد. وتعيّن يوم ٢٠ كانون الثاني ١٩٣٦ موعداً للانتخاب.

رئاسة إميل إده

في كانون الثاني ١٩٣٦ تمّ انتخاب إميل إدة رئيساً للجمهورية. وخلال عهده أعيدت الحياة الدستورية بشكل كامل في ٤ كانون الثاني ١٩٣٧ وانتخب مجلس نيابي جديد تألّف من ٦٣ عضواً منتخبين و٢١ معيّنين وكان إميل إده قد انتخب بفارق صوت واحد ضدّ بشارة الخوري.



إميل إده

وتألفت حكومة جديدة برئاسة خير الدين الأحدب وتحقّقت عدة مشاريع عمرانية.

وبدأ بمفاوضات لعقد معاهدة مع فرنسا تحلّ مكان الانتداب. وكانت بريطانيا قد عقدت مثل هذه المعاهدة مع العراق عام ١٩٢٧، وألغت انتدابها عليه وأدخلته في عصبة الأمم، كدولة لها استقلالها الخاص في ١٩٣٢.

وسعت سوريا إلى الوصول لمثل هذا الاتفاق مع فرنسا، إلا أن عقبات عديدة اعترضت ذلك.

المطالبة بمعاهدة سورية ـ فرنسية

في مطلع العام ١٩٣٦ بدأت في دمشق حركة واسعة للمطالبة بتخفيض أسعار الكهرباء، وأضرب العمال السوريون مطالبين بعقد معاهدة بينهم وبين فرنسا. وقد حدثت موجة شغب جرت على أثرها حملة اعتقالات. ولم يتوقف مسلسل العنف هذا إلا بعد الدعوة التي وجهها المفوض السامي دي مارتيل لرئيس الكتلة الوطنية في دمشق هاشم الأتاسي للحضور إلى بيروت واتفاقهما على سفر وفد سوري إلى العاصمة الفرنسية بغية وضع معاهدة تنهي الانتداب. وقد توصّل الفريقان إلى توقيع اتفاق يقضي بإجراء مفاوضات من أجل التوصل إلى عقد معاهدة.

إستقبل الاتفاق الموقّع في أول آذار بحماس كبير كما سمح بعودة الحياة الطبيعية إلى مناطق الاضطرابات.

الكتلة الدستورية في لبنان تطالب بمفاوضات مماثلة

إن المفاوضات الفرنسية ـ السورية شجعت «الكتلة الدستورية» في لبنان على تقديم مذكرة إلى مجلس النواب في ٣ آذار تطالب فيها بإجراء مفاوضات مماثلة بين لبنان وفرنسا.

وفي هذه الأثناء كان إميل إده قد استبدل عبد الله بيهم في أمانة سرّ الدولة بأيوب ثابت. وكان هذا الأخير منتمياً إلى الطائفة الانجيلية، وكان ينتظر أن يعترض

المسلمون على تعيينه في هذا المنصب لأنه منذ ١٩٣٢ كان من نصيب أحد الزعماء المسلمين.

غير أن الأحداث التي جرت في سوريا قبيل الشروع بالتفاوض مع الفرنسيين لاقت صداها في بيروت، فأضربت الأحياء الإسلامية فيها وقامت التظاهرات في طرابلس وصيدا وطالب المسلمون من دعاة الوحدة مع سوريا بفصل الساحل والبقاع عن لبنان وضمّهما إلى سوريا.

مؤتمرات الساحل

جسّدت مؤتمرات الساحل مؤشّراً مهمّاً تبلورت فيه مطالب أغلبية النخب الإسلامية بالإلحاح على الوحدة السورية الشاملة. ففي عام ١٩٣٣ تداعى الزعماء المسلمون إلى عقد مؤتمر برئاسة سليم علي سلام هو مؤتمر الساحل الأول، وقد أجمعوا فيه على المطالبة بضم المناطق اللبنانية الإسلامية إلى سوريا.

وقد أرسل سليم سلام بضع مذكرات إلى وزارة الخارجية الفرنسية تعبر عن الأجواء السائدة في المؤتمر، ودعا إلى عقد «مؤتمر ساحل» آخر في ١٠ آذار ١٩٣٦، فصدرت عن هذا المؤتمر المقررات ذاتها التي صدرت عن المؤتمر الأول، والتي تقرّر فيها ما يلي:

١ ـ السيادة الوطنية.

٢ ـ الاستقلال التام.

٣ ـ تحقيق الوحدة عن طريق الاستفتاء العام.

وكان من بين الذين حضروا «مؤتمر الساحل» الثاني أعضاء من «الحزب السوري القومي». وقد اكتشفت السلطات المنتدبة وجود هذا الحزب عام ١٩٣٥.

كما أن رياض الصلح كان يقود هو الآخر تيّاراً يطالب بالوحدة السورية، ويطرح فكرة المعاهدة مع فرنسا، عاملاً على توحيد مسلمي لبنان مع القوميين السوريين وبعض المسيحيين المتضررين من سلطة الانتداب. وكان عضواً في الوفد

السوري الذي فاوض الفرنسيين حول المعاهدة، وقد طالب بإعادة النظر بالحدود اللبنانية وإعادة المناطق التي ضمّت إلى لبنان بحيث لا يستطيع الجبل الصمود أمام الوضع الجديد.

وعلى امتداد صيف وخريف ١٩٣٦ عرف لبنان اضطرابات دموية وصلت في بعض المدن إلى مرحلة احتلال المواقع ورفع الأعلام السورية، كما حصل في صيدا وطرابلس.

توقيع المعاهدة السورية ـ الفرنسية وانعكاساتها

في ٩ أيلول ١٩٣٦ وقعت المعاهدة السورية ـ الفرنسية، وقد تنازل بموجبها السوريون ضمناً عن الساحل والأقضية الأربعة.

كما تركت المعاهدة لفرنسا واللبنانيين معالجة مسألة الوجود الفرنسي. مقابل ذلك، نصّت على انتهاء الانتداب الفرنسي بعد مرور ثلاث سنوات على إبرامها، فيما احتفظت فرنسا وفق شروط معينة بقواتها المسلحة وقواعدها الحربية وسيطرتها الاقتصادية.

ظروف وضع المعاهدة اللبنانية ـ الفرنسية

كان لتوقيع المعاهدة السورية ـ الفرنسية أثر بالغ على مجرى واتجاه الأحداث في لبنان، فقد ساهمت إلى حدّ كبير في التقريب بين وجهات نظر فريقي النزاع في لبنان، أي أنصار الكيان اللبناني من جهة ومن جهة ثانية أنصار الكيان السوري.

وكانت بعض النخب الإسلامية، وبخاصة في بيروت، قد أخذت بالاقتناع بأهمية الكيان اللبناني بعد الفترة التي قضتها في كنف هذا الكيان.

لكن على المستوى الشعبي، أثار الحديث عن بدء مفاوضات بين لبنان وباريس موجة من الاضطرابات خاصة في المناطق التي ألحقت بلبنان. ففي طرابلس، وأثناء زيارة الرئيس إميل إده استقبل بشعارات الوحدة مع سوريا، مما أدى إلى صدامات مع الدرك وإغلاق سوق المدينة لفترة طويلة.

وبحسب وثائق عصبة الأمم، فإن أعمال العنف التي تزامنت مع الاعداد للمفاوضات الفرنسية ـ اللبنانية أسفرت عن عدد من القتلى والجرحى في بيروت وصيدا وطرابلس وإغلاق الأسواق في هذه المدن بعض الفترات. ويظهر أن أنصار الوحدة السورية كانوا منقمسين على أنفسهم عشية المفاوضات اللبنانية ـ الفرنسية؛ فالاتجاه الأوّل متشدد تمثل في مواقف بعض القيادات الطرابلسية والبقاعية ومواقف بعض العامليين (نسبة إلى جبل عامل).

أما الاتجاه الثاني فكان توفيقيّاً يبحث عن مخرج للتعايش المشترك بين اللبنانيين بمختلف طوائفهم. وقد تمثّل هذا الاتجاه بموقف بعض وجهاء بيروت الذين وجهوا دعوة إلى مؤتمر إسلامي في منزل عمر بيهم بتاريخ ٢٣ تشرين الأول، رفعت على أثره مذكره إلى المفوض السامي تطالب بإدراج فصل صريح في المعاهدة اللبنانية الفرنسية يعترف باللامركزية الإدارية بين المحافظات اللبنانية ويضمن المساواة بين الطوائف في الحقوق والواجبات.

سير المفاوضات

افتتحت المفاوضات اللبنانية ـ الفرنسية في بيروت، وقد ضمّ الوفد اللبناني فريقاً من الحكومة والنواب من مختلف الطوائف برئاسة إميل إده. أما الوفد الفرنسي فكان برئاسة المفوض السامي دو مارتيل.

وقد لخصّ سكرتير الدولة الفرنسي الأفكار الفرنسية المتعلقة بالمعاهدة بقوله: إن قاعدة النفوذ الفرنسي ومركز القوة البحرية في الشرق الأوسط هو لبنان حيث مصالح فرنسا هناك. ذلك كان الهمّ الأساسي الذي طغى على أجواء المفاوضات وحكمها.

لم تستغرق المفاوضات مدة طويلة، وقد اقترح الرئيس إده أن تكون مدّة المعاهدة إلى أجل غير محدّد. لكن هذا الأمر لم يلق تجاوباً من المفوض السامي. واستغرق الإعداد لها من ٢٢ تشرين الأول إلى ١٣ تشرين الثاني ١٩٣٦ حيث وافق عليها المجلس النيابي اللبناني.

وبموجب المعاهدة اعترفت فرنسا باستقلال لبنان ووعدت بأن توصي بانضمامه إلى عصبة الأمم بعد فترة تحضيرية لا تزيد عن ثلاث سنوات.

وتمّ الاتفاق على أن يكون لبنان حليفاً لفرنسا في الحرب والسلم فيسمح لها بتسهيلات عسكرية معينة، جوّاً وبحراً وبرّاً.

وقضت بأن تطلب الحكومة اللبنانية من فرنسا المساعدة الفنية عند الحاجة مع إشراف فرنسي على بناء وتنظيم الجيش اللبناني وتدريبه. وأن تقوم البعثات الدبلوماسية الفرنسية في الخارج برعاية مصالح اللبنانيين على أن يتمتع السفير الفرنسي بالأسبقية على بقية السفراء في بيروت، مع قيام تمثيل دبلوماسي بين البلدين.

ونصّت كذلك على أحكام مختلفة تتعلّق بحقوق الأجانب وامتيازات المؤسسات الأجنبية إضافة إلى شؤون مالية أخرى.

وألحقت بها رسائل متبادلة بين الرئيس إده والمفوض دي مارتيل توضح بعض المسائل المهمّة كتمثيل مختلف الطوائف والمناطق اللبنانية بصورة عادلة داخل الحكومة والمناصب الإدارية الكبيرة. وقد شارك النواب المسلمون في الموافقة على المعاهدة.

ومن خلال استعراض محضر جلسات المجلس النيابي في تلك الفترة يتبيّن أن أحداً من النواب لم يعترض باستثناء النائب خير الدين الأحدب الذي احتجّ على تعبير الكيان اللبناني. ورغم ذلك، كلّف الأحدب بتشكيل أول حكومة بعد توقيع المعاهدة.

إلا أن الزعماء المسلمين من دعاة الوحدة خارج المجلس وجدوا في المعاهدة تكريساً نهائياً للكيان اللبناني بحدوده القائمة فهبّوا إلى معارضتها.

وقامت مظاهرات عنيفة في المناطق الإسلامية في بيروت وأضربت أسواق طرابلس وحصلت اضطرابات طائفية في المناطق المختلطة أدت إلى سقوط عدد من الضحايا.

ففي ١٥ تشرين الثاني انطلقت تظاهرة من غرب بيروت معلنة استنكارها لمضمون المعاهدة وتمسّكها بالوحدة السورية، وفي اليوم نفسه، تجمّع عدد كبير من شبان المناطق المسيحية في بيروت، ومشوا في تظاهرة ردّدت شعارات تؤيّد المعاهدة مع فرنسا واستقلال لبنان. وفي ساحة الشهداء التقت التظاهرات مما أدى إلى حصول صدامات بين الفريقين وتحطيم عدد من واجهات المحلات التجارية، وسجّل وقوع عدد من الإصابات بين قتيل وجريح. ولكن كان لكل التدخلات مجتمعة فعل تهدئة في بيروت حيث أصدر وجهاؤها في ١٦ تشرين الثاني منشوراً موقّعاً من سليم سلام ورياض الصلح وعمر الداعوق وبشارة الخوري وهنري فرعون وحبيب أبو شهلا وسواهم، طلبوا فيه من اللبنانيين كافة وقف الحوادث الطائفية التي جرت بمناسبة توقيع المعاهدة.

وفي اليوم التالي ١٧ تشرين الثاني صادق المجلس النيابي على المعاهدة التي وقّعها الرئيس إده المفوض السامي وتمّ الاتفاق على سريانها ابتداء من ١٩٣٧.

نتائج توقيع المعاهدة

بعد إبرام المعاهدة في مجلس النواب اللبناني أعاد المفوض السامي الفرنسي العمل كلياً بدستور سنة ١٩٢٦. ففي ٤ كانون الثاني ١٩٣٧ أعلن دي مارتيل عودة الحياة الدستورية الكاملة. وفي اليوم ذاته دعا الرئيس إميل أده خير الدين الأحدب إلى تأليف حكومة تحلّ محلّ مجلس المديرين وتسلم السلطة بحسب الدستور.

ولدى حلول السنة ١٩٣٧ كانت حصلت تطورات أدت إلى اقتناع المسلمين بالكيان اللبناني. وتحت هذا السقف تمّ تعاون النقيض ونقيضه، كما حصل للرئيس إميل إده الذي اعتبر من أشدّ غلاة الاستقلال اللبناني والقائل بفينيقية لبنان مع خير الدين الأحدب الذي كان لوقت مضى من أشدّ المطالبين بالوحدة. وقد لامه أصدقاؤه المسلمون على ذلك. ونسب إليه قوله ردّاً على الحملات التي استهدفته بأنه «إذا قرر العرب الوحدة فيما بينهم فإن وجودي داخل السراي لن يمنعهم من تحقيقها».

«وبعد الأحدب تسلم رئاسة الوزراء الأمير خالد شهاب ثم تلاه الرئيس عبد الله اليافي.

مفوّض فرنسي جديد

في مطلع العام ١٩٣٩ قررت الحكومة الفرنسية استبدال مفوضها دي مارتيل بمفوض آخر هو غبريال بيو الذي أعلن «أن بلاده مصممة على البقاء في لبنان لتظهر مرة جديدة عربون صداقتها ولحفظ الأمن للمستقبل».

إستُقبل المفوض الفرنسي الجديد بإجماع المجلس النيابي على اقتراح تقدّم به بشارة الخوري ويؤكد ارتباط لبنان الدائم بفرنسا وثقته بجيشها حامي البلاد. وعلّل الشيخ بشارة اقتراحه بقوله: «إن دواعي ثقة واعتزاز لبنان هو ارتباط مصيره في الماضي والحاضر والمستقبل بدولة عظمى وباحة نبيلة».

لكن وصول المفوض السامي الجديد تزامن مع استعدادات فرنسية عسكرية لاحتمال نشوب الحرب في أوروبا. ولم يطل الأمر حتى اندلعت الحرب العالمية الثانية، فعمد بيو إلى حلّ المجلس النيابي وإقالة الحكومة بتاريخ ٢١ أيلول، وقام بتعيين عبد الله بيهم أمين سرّ للدولة يعاونه أحد المستشارين الفرنسيين.

وثبّت بيو في الوقت نفسه إميل إده رئيساً للجمهورية ورئيساً للدولة بالتعيين. لكن الأمر لم يطل، فاعتكف إده عن الحضور إلى مكتبه بعد قضم صلاحياته وتقليصها وبعد المشاكل العديدة التي حاول بشارة الخوري إثارتها في وجهه.

المعاهدة اللبنانية - الفرنسية في البرلمان الفرنسي

كانت المعاهدة تقتضي كي تصبح نافذة موافقة مجلسي النواب في لبنان وفرنسا عليها. وفي حين وقعها المجلس النيابي اللبناني واجهت صعوبات في فرنسا ولم تخرج المداولات بشأنها عن نطاق لجنة الشؤون الخارجية في الجمعية الوطنية الفرنسية.

وبرز موقف أحزاب اليمين الفرنسي الذي تمسّك بصيغة الانتداب لفرض

السيطرة على بلدان المشرق، وأمام إصرار اليمين عجزت حكومة ليون بلوم الاشتراكية عن إقرارها في الجمعية الوطنية لأن الوقت القصير الذي قضته في الحكم لم يسمح لها بمعالجة الموضوع.

وبفشل الجبهة الشعبية في الانتخابات وعودة اليمين إلى الحكم صرف النظر عن توقيع هذه المعاهدة في فرنسا.

الفصل السادس

لبنان أثناء الحرب العالمية الثانية

الحملة الحليفة على لبنان وسوريا

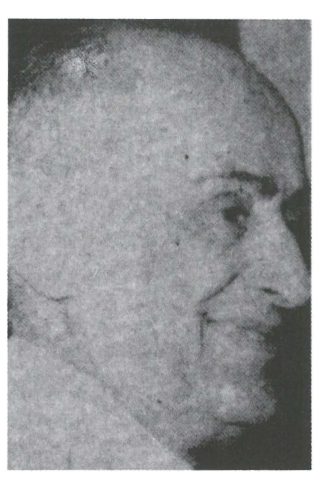
فرضت الحرب العالمية الثانية على اللبنانيين تضحيات جساماً وأمل بيو بتعليق الدستور وفرض حالة الطوارىء على البلاد أن يوطد دعائم الاستقرار. لكن، فيما كانت الاستعدادات العسكرية تجري في الشرق لمواجهة غزو محتمل تقوم به بلدان المحور اجتاح الجيش الألماني في ربيع العام ١٩٤٠ الدانمارك والنروج وهولندا وبلجيكا، فتراجع الحلفاء. وفي حزيران من العام نفسه، سقطت فرنسا بأيدي الألمان ووقّعت الهدنة في ٢٢ من الشهر نفسه ودخلت فرنسا تحت النفوذ الألماني وأصبح الماريشال بيتان رئيساً للدولة التي جعل مقرّها في مدينة فيشي.

وأعلن الجنرال شارل ديغول عبر ندائه الشهير من لندن في ٢٨ حزيران حكومة فرنسا الحرة ودعا إلى مقاومة الالمان حتى التحرير الكامل.

هذا الانقسام الفرنسي أدى إلى آثار سلبية على مجمل البلدان الواقعة تحت النفوذ أو الانتداب الفرنسي. ففي حين لم يكن للجنرال ديغول أي تأثير أول الأمر احتفظت حكومة فيشي بالسلطة الفعلية على بلادنا لحين حصول الهجوم البريطاني المدعوم بقوات «فرنسا الحرة».

وأعلن بيو عن مواصلة بلاده لرسالتها في المنطقة والتزامها بموقف حكومة فيشي، وقد بقي في منصبه في بيروت خمسة أشهر بعد استسلام فرنسا ثمّ تمّ استبداله بالجنرال هنري دانتز الذي راح يمارس مهماته تحت رقابة لجنة الهدنة الألمانية ـ الإيطالية التي حضرت خصيصاً إلى بيروت. وقد ترتب على ولاء سلطات الانتداب لحكومة فيشي أن أصبح لبنان منطقة عمليات عسكرية خاضعة للمحور مما أدى إلى فرض الحصار عليه من قبل الحلفاء فتفاقمت الأزمة التموينية وخاف الناس من المجاعة متذكرين الويلات التي مرت أثناء الحرب الأولى. وكانت المواد الغذائية قد ندرت بسبب الظروف المشار إليها فاستغل أخصام

الحكومة هذا الأمر وتأزّمت الحالة السياسية فاضطر إميل إده للاستقالة من رئاسة الدولة فيما غادر عمر بيهم أمانة سرّها في نيسان ١٩٤١.


ألفرد نقّاش

وعين المفوض السامي ألفرد نقاش رئيساً للدولة يعاونه مجلس مديرين يرأسه أحمد الداعوق ويضم يوسف نجار وفيليب بولس وفؤاد عسيران. وكانت الجهود التي بذلها الرئيس وحكومته قليلة الفعالية في مواجهة الأزمة التموينية. ولم يطل الأمر حتى بدأت بريطانيا وحكومة فرنسا الحرة عملية غزو للمنطقة ابتداء من فلسطين.

أسباب الحملة على لبنان وسوريا

غداة إعلان الفرنسيين في لبنان ولاءهم لحكومة فيشي ألحّ الجنرال ديغول على الانكليز لاحتلال لبنان، غير أن رئيس الحكومة البريطانية ونستون تشرشل كان يتريّث في تثبيت وتوزيع القوات البريطانية على أكثر من جبهة خاصة أن معركة بريطانيا لم تكن قد حسمت بعد.

إلا أن تطورات عدة أدت بالنتيجة إلى تبدّل الموقف الانكليزي؛ فابتداء من شباط ١٩٤١ هددت القوات الألمانية الوجود البريطاني في مصر وقناة السويس. وفي أيار ١٩٤١ احتل هتلر منطقة البلقان وأصبح على مقربة من الشرق الأوسط، وفي الوقت نفسه اندلعت في العراق ثورة رشيد عالي الكيلاني ضد الانكليز فهددت وجودهم هناك وتخوفوا من انفلات الوضع من أيديهم، خاصة وأن النفط كان يشكل عاملاً حيوياً لاستمرار صمودهم في الحرب، لذلك كان لا بدّ من غزو سوريا ولبنان واحتلالهما.

كيف سارت الحملة؟

في ٨ حزيران قامت الطائرات الحليفة بإلقاء آلاف المناشير الصادرة عن الجنرال كاترو إلى الشعبين اللبناني والسوري تدعوهما فيها إلى مساندة الحلفاء وتعدهما بمنح بلديهما الاستقلال.

وأعلن السفير الانكليزي في مصر (مايلز لامبسون) نداءً منسجماً مع هذا التوجه.

وتألفت الحملة من قوات بريطانية تابعة للمستعمرات الانكليزية والقوات الفرنسية «الحرّة» واخترقت في هجومها عدة محاور:

١ ـ **الأول**: محور الساحل من الناقورة باتجاه بيروت.

٢ ـ **الثاني**: محور الداخل عبر مرجعيون البقاع، النبطية جزين.

٣ ـ **الثالث**: محور الشرق من درعا في الأردن باتجاه دمشق. وقد التقت هذه القوات مع قوات بريطانية انطلقت من العراق.

وقد حصلت معارك عنيفة في مناطق مرجعيون والشوف وجزين استخدمت فيها مختلف أنواع الأسلحة بما فيها البحرية والجوية. ووصلت المعارك الجوية إلى سماء بيروت.

وطالب الرئيس ألفرد نقاش المفوض السامي بإعلان بيروت مدينة مفتوحة لكي يجنبها التدمير غير أن لجنة الرقابة الألمانية الإيطالية طلبت من دانتز عدم الاستجابة.

وبعد ٣٤ يوماً من المعارك انتصر الحلفاء في الدامور فطلب ممثل فيشي في الشرق الجنرال دانتز من القنصل الأميركي في بيروت التدخّل لمعرفة شروط البريطانيين بالنسبة لتوقيع هدنة بين الطرفين. ولما وجدها مقبولة دخل في مفاوضات جرت في مدينة عكا بغياب ممثلين عن حكومة فرنسا الحرة. فوقعت الهدنة في ١٤ تموز ١٩٤١. وقد احتجّ الجنرال ديغول على نتائج هذه المعاهدة

واعتبرها تتجاهل مصالح فرنسا ورفض التصديق عليها، وطلب تعديلها مهدداً بالانفصال عن الحلفاء. فاضطرت الحكومة البريطانية للموافقة على تعديلها بموجب اتفاق ليتلتون الذي نص على التالي:

١ ـ يمارس الجنرال ديغول في بلدان الشرق الواقعة تحت الانتداب الفرنسي الحقوق نفسها التي كانت لفرنسا.

٢ ـ تبقى معاهدة ١٩٣٦ القاعدة لمفاوضات يلتزم ديغول إجراءها مع لبنان وسوريا لتحديد الوضع الجديد الناشىء.

وبعد هذا التعديل قام الجنرال ديغول بزيارة الشرق واعداً اللبنانيين بتحقيق السيادة والاستقلال في خطاب ألقاه في بيروت بتاريخ ٢٦ تموز ١٩٤١.

تحسن الوضع الاقتصادي

ساعد دخول الحلفاء على تحسّن الوضع الاقتصادي فدخل لبنان منطقة الجنيه الاسترليني واستؤنفت العلاقات التجارية مع المنطقة العربية وأدخل الحلفاء معهم كميات كبرى من المواد الغذائية الرئيسية وقاموا بتوزيعها على المواطنين.

وازداد الانتاج المحلي الزراعي والصناعي لتأمين الحاجة المحلية وحاجة الجيوش الأجنبية في الشرق وتوفرت مجالات العمل أمام اللبنانيين بفضل بعض المشاريع التي نفذها الانكليز كمشروع سكة الحديد بين حيفا وطرابلس في لبنان.

الفصل السابع

إعلان الإستقلال الأول

في ٢٦ تشرين الثاني ١٩٤١ أقيم احتفال رسمي حضره رئيس الجمهورية ألفرد نقاش وأمناء سر الدولة وكبار الموظفين فيها حيث أعلن الجنرال كاترو لبنان دولة مستقلة ذات سيادة ومرتبط بفرنسا بمعاهدة صداقة وتحالف.

وفي ٢٨ تشرين الثاني أرسل الجنرال ديغول مذكرة إلى عصبة الأمم يدعو فيها كل الدول الأعضاء للاعتراف باستقلال لبنان.

لكن هذه التدابير الإدارية التي أعقبت إعلان الاستقلال لم تؤدِ إلى تغيير فعلي في الأوضاع السائدة. فعيّن المندوب السامي ألفرد نقاش رئيساً للجمهورية في الأول من كانون الأول وتشكلت الحكومة برئاسة أحمد الداعوق وأضيفت إلى الوزارة الجديدة حقيبة الشؤون الخارجية. وفي أوائل صيف ١٩٤٢ استقالت وزارة الداعوق وتألفت وزارة جديدة برئاسة سامي الصلح.

وكانت بريطانيا أول دولة تعترف باستقلال سوريا ولبنان، وعيّنت في شباط ١٩٤٢ الجنرال إدوار سپيرز رئيس «بعثة سپيرز» لدى سلطات فرنسا الحرة وزيراً مفوضاً لها في البلدين وجعل سپيرز مركز عمله في بيروت.

وتبعتها في هذا الاعتراف الولايات المتحدة الأميركية، وكانت مصر أول بلد عربي يعترف باستقلال لبنان. وقد شكّل الاعتراف البريطاني إحراجاً للفرنسيين لكن ظروف الحرب حتّمت على بريطانيا الاستمرار في إرضاء العناصر الوطنية في لبنان وسوريا، خاصة أن قوات رومل كانت تتقدم في ذلك الحين في أفريقيا الشمالية وتدق أبواب المنطقة.

واتهم الفرنسيون الانكليز بأنهم يسعون للحلول مكانهم في سوريا ولبنان واشتدّ التوتر بينهما بسبب هذا الأمر، وانعكس على الأوضاع الداخلية اللبنانية فحصلت تجاذبات عديدة من كلا الدولتين فحاولت فرنسا استمالة المسيحيين وتعاطفت بريطانيا مع مطالب المسلمين والقوميين العرب، وحتى أن أنصار بشارة

الخوري وكتلته الدستورية صنفوا في خانة الموقف الداعم لبريطانيا، عبر كميل شمعون الذي حمل إلى مقر البعثة البريطانية في بيروت رسالة موقعة من زعماء المعارضة يطلبون مؤازرتها لهم في تأييد مطالبهم.

الخلاف بين النقاش وكاترو

احتج اللبنانيون على بقاء السلطة الفعلية في أيدي الفرنسيين وطالبوا باستقلال كامل، وكان في طليعة المطالبين بذلك البطريركية المارونية. وتمكنت المعارضة اللبنانية من عقد مؤتمر وطني كبير في بكركي يوم عيد الميلاد في ٢٥ كانون الأول ١٩٤١ للمطالبة بإعادة الأوضاع الدستورية إلى البلاد، وقد ألقى البطريرك أنطون عريضة خطاباً جاء فيه:

ـ نطلب الاستقلال الناجز الذي يتطابق مع رغبات الشعب اللبناني.

ـ نريد استقلالاً مبنياً على الحرية في المعتقد والقول والعمل.

ـ نريد استقلالاً مبنياً على المساواة بالحقوق تأخذ كل طائفة منه حقوقها بنسبة أهميتها.

ورغم المطالبة اللبنانية بإعادة الحياة الدستورية حاول الفرنسيون المماطلة متذرعين بظروف الحرب في شمال أفريقيا، ولكن هزيمة الألمان في معركة العلمين في تشرين الثاني ١٩٤٢ اسقطت الذريعة من يد الفرنسيين فحاول الجنرال كاترو إعادة المجلس النيابي القديم الذي حلّه غبريال بيو سنة ١٩٣٩.

وبسبب تأثير المعارضة والبريطانيين دفعت سلطات الانتداب إلى اتباع سياسة مرنة نوعاً ما وحصل الجنرال كاترو على أذن أولي من «اللجنة الوطنية» المتمركزة في الجزائر بتقديم حلّ يسهلّ عودة الحياة الدستورية إلى بلدان المشرق. وخلال كانون الثاني ١٩٤٣ صدر إعلان من جان هللو بالقبول بحصول انتخابات عامة وترافق ذلك مع قيام الجنرال كاترو بمناقشة الزعماء اللبنانيين حول أفكار حلول معيّنة، واجتمع لأجل ذلك مع رياض الصلح الذي أكد أن التيار الذي يمثله يؤيد اتحاداً فيدرالياً بين لبنان والبلاد العربية ويعارض كل تقسيم للبنان وأظهر فشل

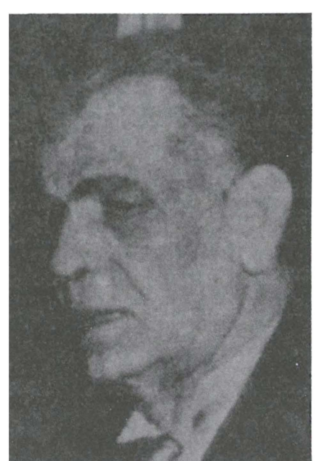
الانتداب في تشجيع المسيحيين على حساب المسلمين. وأبدى رياض الصلح استعداداً لمنح الفرنسيين امتيازاً ثقافياً واقتصادياً بشرط صيانة سيادة لبنان واستقلاله من كل إجحاف.

ومن الملاحظ أن الرئيس ألفرد نقاش لم يدعَ للمشاركة في الاتصالات التي قام بها كاترو مع بقية الزعماء اللبنانيين واعتبر أن هذا الأمر له علاقة بإرضاء المعارضة على حساب السلطة التي يمثلها. واتفق النقاش مع رئيس حكومته على إرسال مذكرة احتجاج للمفوضية الفرنسية ينكران فيها حقها في الإعلان عن إجراء انتخابات لأن ذلك يتعارض مع الاعتراف باستقلال لبنان عام ١٩٤١، وردّ كاترو برسالة شديدة اللهجة ذكرت بأن الانتداب الفرنسي لا يزال قائماً بموافقة عصبة الأمم.

وفي ١٨ آذار ١٩٤٣ خرجت مظاهرة لدعم موقف النقاش وسامي الصلح. إلا أن الجنرال كاترو أصدر في اليوم نفسه قراراً قضى بإقالة ألفرد نقاش وحكومته ليخلفهما أيوب تابت.

أيوب تابت

تسلّم أيوب تابت الحكم في ٢٥ آذار ١٩٤٣ وكانت مهمته تنحصر في إجراء انتخابات نيابية تؤدي إلى انتخاب رئيس جديد للجمهورية. فعمد إلى تشكيل حكومة ثلاثية من جواد بولس وخالد شهاب ومنه شخصياً، وأصدر مرسوماً تشريعياً في ١٧ حزيران ١٩٤٣ حدد بموجبه عدد مقاعد المجلس النيابي بأربعة وخمسين مقعداً موزعة كالتالي:



أيوب تابت

ـ ٣٢ مقعداً للطوائف المسيحية.

ـ ٢٢ مقعداً للطوائف الإسلامية.

وقد أثار هذا الأمر احتجاج الطوائف الإسلامية واعتبر تمادياً كبيراً في الانتقاص من حقوق المسلمين وكاد الأمر أن يتحول إلى بداية فتنة.

وتداعى الزعماء المسلمون للاجتماع في منزل المفتي محمد خالد وقرروا الآتي:

١ ـ الطلب من الفرنسيين إلغاء المرسوم.

٢ ـ الطلب بإجراء إحصاء جديد.

٣ ـ الاحتجاج لدى ممثلي فرنسا، وبريطانيا، وأميركا، ومصر والعراق.

٤ ـ مقاطعة الانتخابات.

وأثناء إعداد هذه البنود حضر إلى منزل المفتي المفوض السامي جان هللو وطلب من المجتمعين عدم التسرع، فإن النقص الحاصل في عدد النواب المسلمين سوف يعوض عن طريق التعيين رغم أن قانون الانتخابات لم يلحظ ذلك.

وتشكلت لجنة تمثيل من الزعماء المسلمين الذين حضروا اللقاء من رياض الصلح وعبدالله اليافي وأحمد الداعوق وعبدالله بيهم واجتمعت مرة جديدة في ٢٠ حزيران وقدمت عريضة إلى السلطات البريطانية تتناول موضوع الانتخابات وكررت مطالبتها بعودة الأقضية الأربعة التي ضمت إلى لبنان لأن لا فائدة ترجى من ذلك.

ودعت الجمعيات الإسلامية إلى مؤتمر عام انعقد في ٢١ حزيران وترأسه المفتي الذي تحدث عن اختلال التوازن الذي يؤدي إلى إثارة المشاكل والتباعد بين المجموعات والطوائف التي تشكل منها لبنان. ولذلك فإن المطالبة بالعدل والمساواة يجب أن تلقى التفهم من الآخرين حرصاً على مصالح الجميع وظهرت خلال المؤتمر بعض الدعوات التي عادت للمطالبة بالانضمام إلى بلاد العرب. وقد

مثّل هذا التوجّه عبد الحميد كرامي.

وسجلت مشاركة درزية مثّلها الأمير مجيد أرسلان وبهيج تقي الدين الذي أعلن أن الدروز يطلبون إزالة الإجحاف اللاحق بكل الطوائف الإسلامية لأن الإلفة لن تكون ما لم يشعر كل فرد في الوطن بأنه غير مغبون.

وبالنسبة للموقف الشيعي فقد عبّر عنه الشيخ العاملي سليمان ظاهر فأعلن تضامن الشيعة مع إخوانهم بكل الخطوات التي يتخذها المؤتمر. وفي نهاية المؤتمر أعلنت المقررات التي كانت اتخذت في منزل المفتي.

وأصرّت حكومة الرئيس تابت على إجراء الانتخابات في ٢٦ و٢٧ أيلول على أن يسبقها إحصاء عام للسكان توزّع على أثره نسب المقاعد النيابية تبعاً لأهميتها العددية.

وقد تجاوبت اللجنة التنفيذية للمؤتمر الإسلامي مع موقف الحكومة شرط إجراء الإحصاء تحت إشراف لجنة حيادية ويتم توزيع المقاعد على الطوائف بناء لنتائجه.

ويوم ٢٩ حزيران أجرى بعض الزعماء المسلمين بصفتهم الشخصية لقاء مع ممثل الحكومة البريطانية في بيروت وأبدوا تخوفهم من قيام السلطات الفرنسية بتزوير نتائج الإحصاء، وطرحوا أفكاراً عديدة تتعلق بمستقبل البلاد لناحية إعادة ضم المناطق الإسلامية إلى سوريا. لكن جواب المسؤول البريطاني لم يكن واضحاً إذ أنه لا يستطيع أن يأخذ أي أمر على عاتقه.

وتدخّلت مصر بزعامة النحاس باشا في الأمر محاولة إيجاد حل للمسألة بعد أن ناشده الزعماء المسلمون ذلك، فأرسل كتاباً إلى الجنرال كاترو أعرب فيه عن عدم ارتياح الشعب المصري للإجحاف اللاحق بالبعض في لبنان، وناشده إزالة آثاره السلبية لأن القضية اللبنانية يجب أن ينظر لها من منظار واسع ونسبة إلى القضية الشرقية برمتها. وأبلغه أنه لا يستطيع أن يبقى مكتوفاً إزاء نداء الزعماء المسلمين.

وتقدم النحاس باشا باقتراح يقضي بجعل عدد النواب المسيحيين ٢٩ مقابل ٢٥ نائباً مسلماً. وأدركت الحكومة الفرنسية المأزق الذي وضعت نفسها فيه فجاء الجنرال كاترو على عجل إلى بيروت محاولاً إيجاد مخرج معقول بعدما عجز هللو عن ذلك.

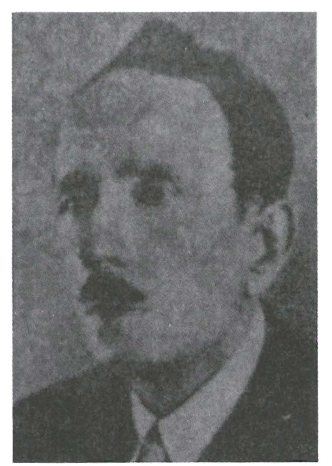
وبدأ كاترو لقاءات متعددة مع الأفرقاء المتنازعين وجرى لقاء مع المفتي الذي طالب بمعاملة اللبنانيين على السواء، إذ لا فرق بين لبناني ولبناني طالما أن المسلمين اعترفوا صراحة بالكيان اللبناني. وفي نهاية اللقاءات توصّل إلى صياغة حل ينسجم إلى حد ما مع ما كان النحاس باشا قد طرحه بالنسبة لعدد المقاعد النيابية وكيفية توزيعها، وعلى هذا الأساس يجب تعديل قانون الانتخاب وجعل عدد المسيحيين داخل المجلس ٣٠ مقابل ٢٥ مسلماً.

ولم يلق الحل موافقة الطوائف المسيحية، فالبطريرك والأساقفة عارضوه من جهتهم وكذلك كان موقف الرئيس السابق إميل إده.

وعلى رغم ذلك فقد أقيل أيوب تابت وعيّن بترو طراد رئيساً للجمهورية.

رئاسة بترو طراد

جاء بترو طراد لمهمة محددة هي إجراء الانتخابات النيابية بعد الأزمة التي أثيرت سابقاً وخاطب الشعب اللبناني في ٣ آب ١٩٤٣ داعياً إياه ليبرهن خلال الانتخابات بأنه يضع المصالح الخاصة جانباً في سبيل مصالح الوطن العليا والكبيرة، طالباً من المسيحيين أن يبرهنوا مرةً جديدة أنهم أخوة لسائر الطوائف.



بترو طراد

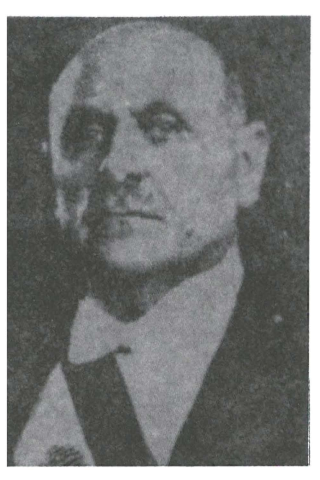
وفي ٢٩ آب و٥ أيلول جرت الانتخابات على دورتين وفازت الكتلة الوطنية في الجبل، بينما فازت الكتلة الدستورية في بقية المناطق.

وقد اكتسبت هذه الانتخابات أهمية بالغة لأنها هي التي سوف تحدد من يكون الرئيس الجديد للجمهورية.

الفصل الثامن

في الطريق نحو الاستقلال

بشارة الخوري رئيساً للجمهورية


بشارة الخوري

في ٢١ أيلول ١٩٤٣ اجتمع المجلس النيابي وانتخب صبري حمادة رئيساً له. وما لبث المجلس أن عقد جلسة ثانية خصّصت لانتخاب رئيس للجمهورية بحسب الدستور. وانتخب الشيخ بشارة الخوري رئيساً للجمهورية بغالبية ٤٤ صوتاً من أصل ٤٧ ووجدت ثلاث ورقات بيضاء. فيما تغيب عن حضور الجلسة النوّاب إميل إده وكمال جنبلاط وأسعد البستاني وجورج عقل وأحمد الحسيني وعبد الغني الخطيب وجميل تلحوق وأيوب ثابت.

حكومة العهد الجديد

كلّف رئيس الجمهورية رياض الصلح بتشكيل حكومة عهده الأولى.

وكان الرجلان قد اتفقا قبل ذلك على التعاون وفق أسس الميثاق الوطني، وكذلك على معظم البنود التي سترد في البيان الوزاري. وقد تألفت هذه الحكومة على النحو التالي:

رياض الصلح ـ رئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للمالية

حبيب أبي شهلا ـ نائباً للرئيس ووزيراً للعدلية والتربية الوطنية

كميل شمعون ـ وزيراً للداخلية والبريد والبرق

الأمير مجيد أرسلان ـ وزيراً للدفاع الوطني والزراعة والصحة العامة

سليم تقلا ـ وزيراً للخارجية والأشغال العامة

عادل عسيران ـ وزيراً للاقتصاد الوطني

وقد نالت الحكومة الثقة بالإجماع وامتنع نائب واحد عن التصويت. واستمرّت من ٢٥ أيلول ١٩٤٣ إلى ٢ تموز ١٩٤٤. أما بيانها الوزاري، ونظراً لكونه البيان الأول في حكومة دستورية فسوف نورده كاملاً لأهمّيته البالغة. وقد قال فيه بشارة الخوري: وردت مقاطع يجب أن تكتب من ذهب.

البيان الوزاري الأول

حضرات النواب المحترمين

لما رأيت ظروف الجهاد الوطني قد تبدّلت فأصبحت تقتضي الاضطلاع بالتبعات والمهمات الرسمية، أقبلت على خوض المعترك وحمل رسالة الشعب إلى هذه الندوة الكريمة مع حضرات الأعضاء والزملاء المحترمين. ثمّ لبيّت دعوة صاحب الفخامة رئيس الجمهورية، إذ دعاني لتولي أعباء الحكم تحدوني إليه كما حدتني في كل ما عملت حتى اليوم مصلحة بلادي العليا والفكرة الوطنية الغالية التي اعتنقها.

١ ـ عهد الاستقلال:

إن العهد الذي دخله لبنان اليوم عهد دقيق خطير لم يستقبل مثله من قبل. عهد تطلع إليه أحراره زماناً طويلاً، فهو عهد استقلال وسيادة وعزة وطنية توفرت له العوامل والإمكانيات التي تجعله استقلالاً صحيحاً إذا شاء بنوه أن يخلصوا في الخدمة، وإذا عرفوا كيف يعملون بثبات وعزم وباتحاد وفهم؛ فإنه فضلاً عن حقنا

الطبيعي الأصيل في الاستقلال والعيش الحرّ تقوم لدينا عوامل دولية هي اعترافات الحلفاء باستقلالنا وميثاق الأطلنطيك وعهدة الأمم المتحدة. وقد شفعت هذه العوامل كلها الانتخابات التي جعلت الشعب اللبناني هو مصدر السلطات لأول مرة منذ خمس وعشرين سنة، فنمت بذلك الأسباب التي تجعل الاستقلال الصحيح أمراً ممكناً. فالحكومة التي أتشرف برئاستها قد انبثقت مع مجلسكم الكريم عن إرادة الشعب وهي لن تعرف لها غيره مرجعاً، كما أنها لن تستوحي سياستها من غير مصلحته الوطنية العليا، فهي منه وله وحده أولاً وأخيرا، وهي من أجل أن يكون هذا الاستقلال وتلك السيادة الوطنية الكاملة صحيحين وحقيقة واقعية ملموسة قد حملت عبء المهمة في هذا الدور الخطير.

أيها السادة

قبلت مهمة الحكم على أنها وسيلة وصيغة جديدة للجهاد في سبيل هذا الوطن تلائم هذا العهد الاستقلالي الدستوري الجديد، وأنا على ثقة أنكم تشاركونني في تقدير خطورة الثقة التي حملتها أنا وزملائي، ونحن في مطلع عهد يتطلّب منا قلب أوضاع تأصلت مع الزمن وتركت حتى في النفوس آثارها العميقة. إننا نريد هذا الاستقلال استقلالاً صحيحاً ونريد سيادتنا الوطنية كاملة نتصرف بمقدراتنا كما نشاء وكما تقتضي مصلحتنا الوطنية دون سواها، هذا هو عنوان سياسة هذه الحكومة التي كان لي الشرف بتأليفها ورئاستها وهذه هي الغاية التي قبلت من أجلها هذه المهمة واضطلعت بأعبائها الجسيمة.

٢ ـ تنظيم الاستقلال:

وعلينا قبل كل شيء أن ننظّم هذا الاستقلال تنظيماً محكماً بحيث يصبح أمراً واقعياً، بل نعمة شاملة يتمتع بها اللبنانيون كافة. ولا يستقيم لوطن كيان واستقلال ما لم تنبض له قلوب بنيه جميعاً، فالقلوب الوطنية هي خير سياج للوطن وهي ألزم لحفظه وصيانته من سلاح المادة مهما يكن قوياً. فرائدنا الأول في تنظيم هذا الاستقلال سيكون إذن تأليف قلوب جميع اللبنانيين على حب وطنهم ونحن نعلم أن في طليعة ما يحببه إلى النفوس أن تتوفر فيه معاني العزة والإباء القومي،

فسنعمد إلى كلّ ما فيه تحقيق هذه العزة، سواء أكان ذلك في النصوص والمظاهر أم في الوقائع والحياة العملية. فسنبادر نحن وأنتم متعاونين إلى إصلاح الدستور اللبناني بحيث يصبح ملائماً كل الملاءمة لمعنى الاستقلال الصحيح. فإن حضراتكم تعلمون أن في الدستور اللبناني مواد لا يتفق وجودها وقيام الاستقلال وفيها ما يجعل لغير الشعب اللبناني وممثليه الشرعيين مشاورة في تسيير شؤونه، وستعمد الحكومة حالاً فتطلب إلى مجلسكم الكريم أن يجري في الدستور التعديلات التي تجرّده من هذه القيود فيصبح دستور دولة مستقلة. وهنالك المادة الحادية عشرة المتعلقة باللغة العربية فقد جعلت لغة لبنان الرسمية وجعلت اللغة الفرنسية أيضاً لغة رسمية في المواضع التي يحددها القانون، وهو قانون لم يصدر حتى اليوم، وسنسلك منذ الآن تلك الخطة المفترض تحديدها بذلك القانون بحيث تصبح اللغة العربية لغة الدواوين الرسميّة، وذلك إلى أن يتمّ تعديل المادة الدستورية المشار إليها بما يتفق مع شروط الاستقلال والسيادة الوطنية وبما جرت عليه الأمم المستقلة في دساتيرها. وهنالك، عدا الدستور، اتفاقات وأنظمة متعددة من شأنها أن تعطل بعض نواحي السيادة الوطنية فستعمد الحكومة إلى معالجتها بما يكفل حق البلاد وسيادتها كفالة تامة.

ويقتضي تنظيم الاستقلال أن تعمد الحكومة إلى تسلّم جميع صلاحياتها كحكومة دستورية شرعية لدولة مستقلة. وهي على ذلك ستقوم بالاتفاق مع شقيقتها سوريا على إدارة ما نعرفه اليوم بالمصالح المشتركة.

إن الاستقلال والسيادة الوطنية وديعة ثمينة وضعت بين أيدينا، وأن كل فرد من أفراد الوطن اللبناني العزيز مسؤول عنها، كلّ بحسب ما بيده. وأن الحكومة تتوجه من اليوم إلى كل من يتولى مهمة رسمية من أكبرها إلى أصغرها أن يتصرف على أنه فرد من شعب مستقلّ وأن يتحرّر من كلّ قيد ومرجع. كل لبناني إنما هو حكومته أو ممثلوها بالتسلسل ومجلس نوابه ورئيس دولته الأعلى. وليس لأحد من موظفي الدولة حق الاجتهاد في هذا الأمر. والحكومة عازمة على أن تحاسب حساباً عسيراً كلّ من يفرّط أيّ تفريط فيه مساس بمعنى الاستقلال.

٣ ـ تنظيم الحكم الوطني:

وفيما تنظم الحكومة الاستقلال وتستكمل أسبابه بحيث يكون صحيحاً، ستعمد إلى تنظيم الحكم الوطني ليصبح حكماً صالحاً تبرز فيه حسنات العهد الاستقلالي الدستوري حتى تستقر له الهيبة المفروضة والثقة الضرورية؛ الهيبة والثقة اللتان انتقصت منهما أساليب الماضي الشيء الكثير. فالاستقلال يجب أن لا يكون مجرد أنانية قومية وإرضاء لعزة النفس الوطنية فحسب، بل يجب أن يكون نعمة تشمل حياة الشعب. ومن أجل ذلك تريد هذه الحكومة التي تفهم الاستقلال هذا الفهم أن يشعر كل لبناني بمزايا العهد الاستقلالي الدستوري وتريد أن يظهر أثره في كل ناحية هذه هي الروح التي ستنفخ في كل مكان وعلى أساسها ستعمد إلى إدخال الإصلاحات المختلفة على آلة الحكم وعلى الحياة الوطنية السياسية العامة. إنها لن تنصرف إلى السياسة الضيقة التي ألهت اللبنانيين بأمور محلية محدودة وأورثت الاختلافات والأحقاد بينهم، بل هي ستبتعد بهم عنها كل الابتعاد لتخرج بهم إلى آفاق أوسع تليق بالذكاء اللبناني وبالنشاط اللبناني المشهورين، وأن الحكومة التي لي شرف رئاستها تريد أن تكون للبنان سياسة عليا يرتفع إليها ويساهم فيها كل لبناني فكراً وعملاً، على أن تلك السياسة من شروط ازدهار لبنان وقوته وتقدمه، وهي ستعمل بجدّ وإخلاص على جمع الصفوف وإزالة الأحقاد، لا سيما التي أضرمت في هذه المرحلة الانتخابية حتى تنصرف القوى والجهود إلى خدمة مصلحة البلد العليا الشاملة.

٤ ـ معالجة الطائفية والإقليمية:

ومن أسس الإصلاح التي تقتضيها مصلحة لبنان العليا معالجة الطائفية والقضاء على مساوئها. فإن هذه القاعدة تفيد التقدم الوطني من جهة وسمعة لبنان من جهة أخرى، فضلاً عن أنها تسمّم روح العلاقات بين الجماعات الروحية المتعددة التي يتألف منها الشعب اللبناني. وقد شهدنا كيف أن الطائفية كانت في معظم الأحيان أداة لكفالة المنافع الخاصة كما كانت أداة لإيهان الحياة الوطنية في لبنان إيهاناً يستفيد منه الأغيار. ونحن واثقون أنه متى غمر الشعب الشعور الوطني

الذي يترعرع في ظل الاستقلال ونظام الحكم الشعبي يقبل بطمأنينة على إلغاء النظام الطائفي المضعف للوطن.

إن الساعة التي يمكن فيها إلغاء الطائفية هي ساعة يقظة وطنية شاملة مباركة في تاريخ لبنان، وسنسعى لكي تكون هذه الساعة قريبة بإذن الله. ومن الطبيعي أن تحقيق ذلك يحتاج إلى تمهيد وإعداد في مختلف النواحي، وسنعمل جميعاً بالتعاون تمهيداً وإعداداً حتى لا تبقى نفس إلا وتطمئن كل الاطمئنان إلى تحقيق هذا الإصلاح القومي الخطير.

وما يقال في القاعدة الطائفية يقال مثله في القاعدة الإقليمية التي إذا اشتدّت تجعل من الوطن الواحد أوطاناً متعددة.

٥ ـ تعديل قانون الانتخاب:

وترى الحكومة أن في قانون الانتخاب الحالي عيوباً لم تخف آثارها على أحد، وكانت سبب شكاوي عديدة عادلة. فهي لذلك ستتقدم قريباً من مجلسكم الكريم بتعديل قانون الانتخاب تعديلاً يضمن أن يأتي التمثيل الشعبي أصحّ وأكثر انطباقاً على رغبة اللبنانيين، وهي تعتقد أن في إصلاح هذا القانون سبيلاً لكفالة حقوق جميع أبناء الوطن دون تمييز بينهم.

٦ ـ الإحصاء العام:

ومن الأمور التي يجب العناية بها لضمان تمثيل شعبي صحيح تمام الصحة إجراء إحصاء شامل تشرف عليه هيئة تجمع إلى الكفاءة النزاهة والتجرّد، وسنبادر إلى هذا العمل قريباً جداً.

٧ ـ التعاون مع الدول العربية المجاورة:

إن لبنان مدعوّ كغيره من بلدان العالم إلى التعاون الدولي تعاوناً يزداد وثوقاً يوماً فيوماً، والعصر يأبى العزلة التامة للدول كبيرها وصغيرها، ولبنان من أحوج الدول إلى هذا النوع من التعاون وموقعه الجغرافي ولغة قومه وثقافته وتاريخه وظروفه الاقتصادية تجعله يضع علاقاته بالدول العربية الشقيقة في طليعة اهتمامه.

وستقبل الحكومة على إقامة هذه العلاقات على أسس حثيثة تكفل احترام الدول العربية لاستقلال لبنان وسيادته التامة وسلامة حدوده الحاضرة. فلبنان وطن ذو وجه عربي يستسيغ الخير النافع من حضارة الغرب.

إن إخواننا في الأقطار العربية لا يريدون للبنان إلا ما يريده أبناؤه الأُباة الوطنيون. نحن لا نريده للاستعمار مستقراً وهم لا يريدونه للاستعمار إليهم ممرّاً فنحن وهم إذن نريده وطناً عزيزاً مستقلاً سيّداً حرّاً.

٨ ـ اعتراف مصر باستقلال لبنان:

ويسرني أن أحمل إليكم رسمياً نبأ اعتراف الشقيقة الكبرى مصر بلبنان دولة مستقلة، وأنتم ونحن جميعاً والشعب اللبناني كله يدرك مغزى هذا الاعتراف الذي امتنعت عنه مصر العزيزة من قبل ولم تقدم عليه إلا اليوم. فقد وثقت من أن استقلاله كائن هذه المرة استقلالاً صحيحاً كما وثقنا نحن، فجاءت تعترف به بعد أن جئنا نوطده ونصونه. ونحن نقدر الربح العظيم الذي ربحه لبنان بهذا الاعتراف.

فإذا نحن وجهنا من على هذا المنبر الشكر إلى الشقيقة مصر حكومة وشعباً وعلى رأسها حضرة صاحب الجلالة الملك فاروق المعظم، كما أتوجه بالشكر الخاص إلى حضرة صاحب الرفعة الصديق مصطفى النحاس باشا رئيس الحكومة المصرية الذي أعطى خير برهان على احترامه وحبه للبنان والتعاون على ما فيه مصلحة البلدين الشقيقين المستقلين.

٩ ـ فائدة التعاون:

وأنا واثق أن الحكومات العربية الأخرى ستحذو حذو مصر قريباً فتكون النتيجة البديهية لذلك أن يشبع لبنان من الاطمئنان إلى استقلاله واحترام حدوده فيقبل مختاراً على التعاون الذي تدعوه إليه شقيقاته العربية، على قدم المساواة والاحترام المتبادل لسيادة الفرقاء المتعاقدين الكلمة ويلبي كل دعوة إلى التعاون بينها وبينه ريشاركها في جهودها وأعياً تمام الوعي أن تعزيزها يعود عليه بالخير.

١٠ ـ علاقتنا مع الحلفاء:

أما مع فرنسا التي تربطنا وإياها روابط الصداقة، ومع الدولة الحليفة بريطانيا العظمى، والولايات المتحدة تلك الدول المجاهدة في سبيل حرية الشعوب، فتتابع حكومتنا أحسن الصلات المبنية على الودّ والاحترام وهي تقدّر المجهودات العظيمة التي تبذلها الأمم الديمقراطية الصديقة لإعلاء كلمة الحق والوصول إلى عالم أفضل تضمن فيه الحريات لجميع الناس. كما أنها تحيي هذه الأمم وتعد بأن تظل هذه البلاد مساهمة معها في ذلك المجهود العظيم بقدر ما تسمح به طاقتنا وإمكانياتنا.

ونحيّي في هذه المناسبة المساهمة السخية التي يساهمها مواطنونا من الجنود اللبنانيين المتطوعين الذين يجودون بدمائهم في سبيل نصرة قضية الحرية العالمية التي هي قضيتهم أيضاً إلى جانب إخوانهم جنود الحلفاء. ونتمنى لهذه الأمم نصراً قريباً حاسماً يريح العالم من عودة مثل هذه العاصفة الهوجاء التي أسالت غالي الدماء وكادت تجتاح أسس المدنيّة والعمران.

١١ ـ وزارة الخارجية والتمثيل الخارجي:

يهمني أن أشير هنا إلى وزارة الخارجية التي سنعتني بتنظيمها عناية تامة بعد أن أصبحت كل علاقاتنا بالدول ومخابراتنا لها تجري بواسطة هذه الوزارة. وممّا سنخصه بالعناية أمر التمثيل الخارجي، فسنبادر إلى تأسيسه على خير ما تقوم به مصلحة البلاد.

١٢ ـ الإصلاح الإداري:

إن الحكومة تريد أن يشعر بنعمة الاستقلال وفضائله كل فرد من اللبنانيين في كل مرافق الحياة فيلمس ميزاته في حسن الإدارة واستقامة العمل وشيوع المساواة وازدهار الاقتصاد الوطني. ومن أجل ذلك ستعمد في الإدارة إلى إدخال إصلاحات جمّة، أولها توسيع صلاحيات الحكام الإداريين محافظين وقائمقامين بحيث يصبح قضاء مصالح الناس سريعاً قليل الكلفة.

١٣ ـ الموظفون:

وتريد الحكومة من موظفيها كافة أن يقدروا تبعاتهم في تنفيذ هذه السياسة الجديدة، فإننا سنتقاضاهم ـ بالحزم الكامل ـ النزاهة والنشاط وصدق الخدمة وانتظام العمل وإحسان معاملة الجمهور. ونحن لقاء ذلك لن نألو جهداً في تحسين حالة الموظفين، ونحن نعرف ما يعانون من هذه الأزمة الشديدة ونشعر معهم ونعطف عليهم وعلى المتقاعدين كل العطف، عطفاً نعرف أنهم يرجون أن يتحوّل تحسيناً مادياً. عسى أن تمكنّا الظروف من هذا التحويل. وقد قررنا أن نمونهم من القمح المخصص للتموين العائلي على أن يحسم الثمن تقسيطاً من مرتباتهم، وسنعمل على إصلاح الملاك بما يؤمن العدل والمستقبل للموظف ويكفل للكفاءة حقوقها.

١٤ ـ القضاء:

ومن أهمّ ما تعتزم الحكومة تحقيقه تنظيم القضاء اللبناني تنظيماً نهائياً يتفق مع مقتضيات الاستقلال الذي يتمتع به لبنان. وإذا كان العدل هو أساس الملك فهو كذلك دعامة أساسية من دعائم الاستقلال الصحيح. فالحكومة ترى لزاماً عليها أن يؤمن التنظيم المقبل استقلال القضاء والقضاة على اختلاف درجاتهم ومراتبهم ليمارسوا واجباتهم المقدسة بروح العدل والتجرد والنزاهة والطمأنينة التامة، وستعيد النظر في ملاك القضاة اللبنانيين فترفع مستواهم إلى درجة يؤمن معها الاستقلال المادي الذي هو أساس الطمأنينة والاستقلال الأدبي.

وسنؤمن توزيع العدالة في شتى أنحاء الجمهورية بصورة تتفق مع رغبات وحاجات الأهلين، ومنها تأمين سرعة الفصل في قضاياهم وسنضمن لقضاء الملحقات ملاكاً يرفع مستواهم ويحول دون هجرة العناصر الصالحة منهم نحو العاصمة ومحاكمها هذه هي المبادىء الأساسية التي سيبنى عليها التنظيم القضائي الجديد. وستتخذ هذه المبادىء شكل مشاريع قوانين تعرضها الحكومة على مجلسكم الكريم في دورته العادية.

١٥ ـ التموين:

أما في ما يتعلق بالتموين فإن الوزارة قد اطمأنت إلى تأمين المقادير اللازمة من الحبوب لاستهلاك اللبنانيين مدة هذه السنة حتى الموسم المقبل. وقد بوشر تموين المؤسسات العامة والمعاهد العلمية والمستشفيات بالحبوب الصالحة للطحن لمدة ثلاثة أشهر أو ستة أو تسعة، وسيمون الأفراد عن ثلاثة أشهر دفعة واحدة. وستسعى الحكومة مع المراجع المختصة لزيادة كمية السكر والأرز المخصصة حالياً، وستعنى بتأمين الملابس للطبقة الفقيرة بواسطة المواد الأولية «من غزل القطن وغزل الصوف الموجودة في وزارة التموين».

١٦ ـ التبادل التجاري:

وستدأب الحكومة على تشجيع زيادة التبادل التجاري بين لبنان والأمم المتحدة وبلدان الشرق المجاورة وسائر الأقطار العربية. وقد تحققت أخيراً حرية الاستيراد والإصدار بين لبنان وسوريا وستشرف على طلبات تسهيل الاستيراد من الخارج عاملة على زيادة الاتصال بالأسواق العالمية.

١٧ ـ مكافحة الغلاء:

ومن الأمور التي ستبادر الحكومة إلى معالجتها بشدّة وحزم الغلاء. إنها ستدرس الأسباب فتعرف الحقيقي من المصطنع، فتعالج الأول بالوسائل الممكنة وتحارب الثاني بالضرب على أيدي المستغلّين وتفرض رقابة صارمة على التجارة لتمنع الاستغلال والاحتكار. ونحن في هذا الموضوع نفضل أن نفعل أكثر مما نقول وسنعمل بالاشتراك مع الحكومة السورية للسيطرة على الأسعار نظراً لتماسك العلاقة الاقتصادية بين البلدين.

١٨ ـ السياحة والاصطياف:

وستعنى الحكومة بمصلحة السياحة والاصطياف والإشتاء وستقدم إلى حضرات النواب مشروع قانون يقضي بتعزيز هذه المصالح وتنظيمها وتقوم بالدعاية الواسعة في مختلف الأقطار، ولا سيّما العربية لتعزيز هذا المورد.

١٩ ـ تشجيع الصناعة:

وستعنى الحكومة بتشجيع الصناعة الوطنية لتستغني هذه البلاد عن كلّ الصناعات الغربية التي يمكن الاستغناء عنها، كما تعمل على تأمين المواد الأولية اللازمة لها.

٢٠ ـ تحسين المواصلات:

وستولي شؤون المواصلات ما تستحقّه من اهتمام، فتسعى لتأمين وسائل التنقل والنقل الكافية، ولا سيّما السيارات ولوازمها آملة أن تلقى من قبل الحلفاء التسهيلات اللازمة بهذا الشأن. كما أنها ستعمل على إصلاح شبكات الطرق وزيادتها في جميع المناطق، ولا سيّما تلك التي ظلت مغبونة من هذه الناحية حتى اليوم.

٢١ ـ إصلاح النظام المالي:

وترى الحكومة القائمة أن النظام المالي يحتاج إلى إصلاح يكفل لفئات المكلفين المختلفة العدل والمساواة، وهي ستدرس أنواع الضرائب الموجودة وطرق الإصلاح التي تلائمنا لتأخذ بأفضلها وتجعل الضرائب على أساسها آملة أن تحقق ذلك قريباً.

٢٢ ـ الزراعة:

وقد أثبتت هذه الحرب أن الزراعة في طليعة العناصر التي ترتكز عليها حياة الأمة، لذلك ستعمل الحكومة على اتخاذ جميع التدابير المؤدية إلى تنمية الإنتاج الزراعي، ومنها توسيع المساحات الصالحة للزراعة وإمدادها بالآلات الزراعية وتعزيز وسائل الري. وستبذل كل جهد لاستيراد هذه الآلات والمواد الزراعية كالأسمدة الكيماوية والأدوية لمكافحة الأوبئة والأمراض وتحسين البذار.

وستسعى لتعزيز الثروة الخشبية المحلية في البلاد للتعويض عما قطع منها حتى الآن بتعزيز التحريج العام. وستواصل تشجيع الإنعاش الزراعي بتعميم القروض الزراعية، خصوصاً على صغار المزارعين، وتشجيع إنشاء الجمعيات

التعاونية الزراعية في البلاد. كما تقوم بتعميم الإرشادات الفنية على المشتغلين بالزراعة.

٢٣ ـ الصحة والإسعاف العام:

وفي ناحية الصحة والإسعاف العام ستوفر التدابير الواقية من الأوبئة والأمراض حفظاً لصحة الأهلين ومن يقطن البلاد من أجانب وجيوش حليفة. وستبذل جهداً خاصاً لمحاربة أزمة الأدوية وتموين البلاد بالأدوية والمصول واللقاحات وسائر العلاجات اللازمة، وستخابر الدول لتسهيل استيراد هذه المواد وتخصيص لبنان بما يحتاج إليه منها.

٢٤ ـ تنظيم العمل:

وستواجه الحكومة مشاكل العمل والعمال رغبة منها في أن تكفل للعامل خبزه مع كفالتها لحريته، وأن تكفل له مستقبله وحقوقه المشروعة، على أن يتفهم العمال مصلحة الوطن وضرورة التضامن مع صاحب العمل في سبيل تلك المصلحة. وستسهر على القوانين الموضوعة لحماية العامل وتضع منها ما ينقص. وهي منذ الآن ستسعى لإيجاد حلول تقيها خطر المشاكل المرتقب حصولها من انتهاء الحرب وانتشار البطالة.

٢٥ ـ المشروع الإنشائي العام:

ستضع مشروعاً إنشائياً عاماً واسع النطاق ينطوي على عدة مشاريع مختلفة، كالري وشق الطرق وتجديد المدن وإنعاش القرى، تفرض تحقيقه في مدة خمس سنوات، وستتقدم قريباً جداً إلى مجلسكم بهذا المشروع وتخصص له موازنة مستقلة على أن يكون قانوناً تتقيد به الحكومات المتعاقبة وسياسة عامة تتبعها دوائر الدولة.

٢٦ ـ كفالة العدل الاجتماعي:

ولا بد أن تلتفت إلى نتائج الغلاء وآثاره، ولا سيما بين الطبقات الفقيرة وستبادر إلى معالجة الفاقة والبؤس الناشىء عنهما بما أمكن من وسائل الإسعاف.

وهي لذلك ستمد المؤسسات الخيرية والإنسانية بأوفر ما يمكن من المعونة. وستدرس الحكومة بكثير من الدقة والاهتمام المشاريع العالمية الموضوعة في هذه الحرب لتحسين حال المجتمع ولإقامة العدل الاجتماعي، فتأخذ منها ما يلائم طبيعة هذه البلاد وما فيه كفالة القضاء على البؤس بألوانه.

٢٧ ـ مجهود المرأة:

ولا يمكن ذكر العمل الخيري والإنساني دون الإشارة إلى مجهود المرأة وإمكانياتها في هذا السبيل. وإن حكومتنا تنظر بكثير من العطف إلى النشاط الإنساني والوطني الذي تبذله نساؤنا، وإذا هي لم تعد بتوسيع حقوق المرأة السياسية برغم عطفها على روح الإقدام التي أوحت لبعض سيدات لبنان المطالبة بهذه الحقوق، فإنها تعد وعداً ثابتاً بأنها ستشجع كل حركة اجتماعية تقوم بها سيدات لخدمة الوطن والإنسانية.

٢٨ ـ الصحافة:

وستخصص الحكومة للصحافة العناية اللائقة بها كمدرسة للشعب ومرآة لشعوره. وهي تريد لهذه الأداة المدنية العسكرية الخطيرة أن ترتقي إلى الذروة لكي تكون فائدة الوطن منها وفيرة. وستدرس الحكومة أسس التنظيم الذي من شأنه أن يبلغ بالصحافة هذه المرتبة مع أصحاب العلاقة، وهي تعلم أن من بعض أسسها إيجاد نقابة للعاملين فيها وإمدادها بالمساعدات الأدبية والمادية المشروعة. فيجب أن تكون لصحافة لبنان وصحافيّيه المنزلة اللائقة بهم وترجو الحكومة أن تتمكن من حل مشاكل الصحافة الحالية حلاً مريحاً فيتمتع الصحافيون بقدر أوفر من الحرية والورق.

٢٩ ـ التربية الوطنية:

وتتجه أنظار الحكومة الحاضرة نحو التبعات الجسام التي يفرضها الاستقلال الحالي في شتّى مبادىء التربية الوطنية، فستسعى الحكومة بأن تربي النشء تربية وطنية صحيحة وبأن يوجه منذ الآن توجيهاً صريحاً نحو الحرية والعزة والاستقلال

وستتخذ الوسائل لتعزيز اللغة العربية - لغة الوطن اللبناني - في جميع المعاهد الموجودة في بلادنا وفي جميع فروع التعليم، وتاريخ البلاد وجغرافيتها وما إلى هاتين المادتين يجب أن ترعى حرمته المفروضة بحيث لا يخرج أبناؤنا وهم أعرف ببلاد غيرهم، فنحن نريد أن نخرج نشئاً واحداً موحد الهدف والشعور والوطنية.

وستجعل التعليم الابتدائي إجبارياً وتعمل على نشره وتعميمه في القرى اللبنانية حتى يقضي على الأمية قضاءً تاماً.

وستعنى الحكومة بوضع منهاج خاص بالتعليم الثانوي تتمشى عليه جميع المعاهد الخاصة.

وترى الحكومة أن توجد للشباب اللبناني آفاقاً جديدة غير التعليم العالي والمهن الحرة التي تضخمت في السنين الأخيرة، وذلك بتعزيز التعليم الزراعي والتعليم الصناعي ليبقى النشء مرتبطاً بالأرض ومعتنياً باستثمارها لما فيه خيره الخاص وخير البلاد عامة وليكون لديه من الحرف الصناعية ما يحول دون البطالة ويحوله عن تيار الوظائف ويضمن له عملاً مفيداً ويسدّ فراغاً كبيراً في حياتنا الاقتصادية.

٣٠ ـ الشباب والرياضة:

وستعنى خاصة بالتربية الرياضية في المدارس الرسمية وفي أوساط الشباب وستخصّ الشباب على اختلاف فئاته بالعناية الكاملة فتعمل على تقويته روحاً وجسداً حتى تكفل للوطن أجيالاً قوية معنوياً ومادياً. والحكومة تنتهز هذه الفرصة للتوجه في هذا العهد إلى الشباب وهي تعلم حماسته وحبه لوطنه معلنة اعتمادها على نشاطه وإخلاصه في بناء الصرح الوطني اعتماداً كبيراً.

٣١ ـ المهاجرون:

وستتصل حكومة لبنان بشطره المغترب الضارب في آفاق المعمور وراء الحياة والمجد. فنحن لا ننسى أن أولئك المهاجرين الكرام قد تلفتوا إلى كل نهضة وطنية قامت هنا وأمدّوها بما ملكوا، بل لا أستطيع أن أنسى تأييدهم لنا أيام كنا ندعوهم

إلى نصرة الوطن والدفاع عن حقوقه، ذلك فضلاً عن الذكر الرفيع الذي أقاموه لبلادهم حيث حلّوا وأقاموا. وستسعى الحكومة إلى توثيق الاتصال بيننا وبينهم حتى في زمن الحرب. فإذا ما وضعت أوزارها قام اتصال مباشر يعود على لبنان وعلى مهاجريه بالنفع الجزيل وتبادل المنافع المعنوية والمادية.

٣٢ ـ المعتقلون:

وأما اهتمام حكومتنا بأمر المعتقلين والمبعدين فقد سبق كل اهتمام، ومن أعرف مني بما يقاسيه المعتقلون من بؤس وألم وما يكابدونه من عناء وسقم وأنا الذي قضى في حياته في المعتقلات شطراً وفي المنافي شطراً. وقد وفقنا الله إلى نجاح المسعى، وبدأت قوافل المعتقلين تغادر المعتقلات وتتمتع بنعمة الحرية الكبرى. ونحن لن تغمض لنا عيون حتى يعود آخر معتقل إلى وطنه وأهله. وعلى أني آمل أن لا يمضي قليل حتى يكون جميع المعتقلين قد استعادوا حريتهم وسكنوا إلى ديارهم وذويهم.

أيها الزملاء الكرام،

لقد جاهدت هذه البلاد جهاداً طويلاً وصبرت على الآلام صبراً جميلاً وقدمت من التضحيات قدراً جزيلاً لكي ترى الاستقلال والسيادة ينشران على قننها البيضاء وسهولها ظلاً ظليلاً.

وها هي أمانيها محققة بإذن الله وبنعمة الألفة والاتحاد المكين بين أبنائها والوعي القومي النامي بين ناشئتها بفضل أولئك الذين جاهدوا وصبروا وكابدوا وضحّوا حتى بالنفوس.

فعن هذا المنبر العالي أبعث إلى أولئك جميعاً بتحية الولاء وأبعث بتحية الوفاء إلى ذكر الشهداء معاهداً الله والشعب وممثليه الكرام على أن نعمل بعزم وجهد وقوة على أساس هذا البرنامج الذي قدمته بين أيديكم والذي أرجو أن تمنحونا عليه أنا وزملائي الوزراء ثقتكم، أخذ الله بيدنا جميعاً لما فيه الخير والعزة للوطن وبنيه.

خلاف مع الفرنسيين

لم يلتحق ممثلا الكتلة الوطنية جورج زوين وجبرائيل المرّ بالحكومة ورفض الرئيس السابق إميل إده قبول الائتلاف الحكومي. وانعكس هذا الأمر على شعبيتها فبعض الأوساط رحّب وبعضها الآخر أحجم بسبب تعلقها بالانتداب.

ولم يرق الأمر للسلطات الفرنسية لأنها لم تستشر بالموضوع.

وهنا عاد الفرنسيّون لطرح أمر معاهدة لبنانية ـ فرنسية تكون بديلاً عن الانتداب، لكن الرئيس بشارة الخوري رفض معتبراً أن زمن الانتداب ولّى وانقضى. أمّا أمر توقيع معاهدة فهو ضرب من المستحيل في ظلّ الظروف الدولية الحالية.

واعتبر المندوب العام هللو أنه لا يجوز إلغاء الانتداب من طرف واحد وبالتالي أصرّ دوماً على أن الانتداب لا يزال قائماً طالما لا توجد هناك معاهدة مع الدولة الفرنسية تكون بديلة عنه، تضمن لها امتيازات متنوعة في لبنان تميّزها عن سائر الدول الأخرى.

إجتماع شتورة

سارعت الحكومة للمطالبة بتسليمها المصالح المشتركة، لكن المندوبية الفرنسية كانت تتهرب تحت ذريعة الظروف الدولية، ثم، ولكي تؤمن سكوت الدولة اللبنانية، سلمتها بعض المصالح القليلة الشأن ومن بينها مصلحة الباروك.

ولكن، مع تصاعد المطالبة، كُلّف المندوب العام هللو لبحث الموضوع بين الحكومتين اللبنانية والسورية. فعقد اجتماع مشترك في بلدة شتورة حضره الرئيس بشارة الخوري ورياض الصلح عن الحكومة اللبنانية وجميل مردم عن الحكومة السورية. وحضره أيضاً هللو المندوب الفرنسي الذي طلب إمهاله بضعة أيام للسفر إلى الجزائر ومراجعة لجنة فرنسا الحرة بهذا الأمر. وقد أراد هللو على ما يبدو كسب الوقت.

سافر ولم يعد

توجه المندوب الفرنسي هللو إلى الجزائر فيما الحكومة اللبنانية تنتظر لتقرّر أمر تعديل الدستور.

لكن تطوراً مهمّاً حصل أثناء غيابه تمثّل في مبادرة المفوضية العامة إلى إرسال كتاب لرئيس الجمهورية بشارة الخوري تبلغه فيه أن أيّ تعديل في مواد الدستور غير قانوني. ولا يجوز الإقدام عليه إلا بعد اتفاق بين الحكومتين الفرنسية واللبنانية، مكرّرة ما كان سبقها هللو إلى الإفاضة به همساً أمام الرئيس. وقاطعةً الطريق على أي تعديل محتمل. وقد أوحى الكتاب هذا بأن الحكومة الفرنسية تريد بديلاً للوضع الحالي وتطرح مسألة المعاهدة التي يجب أن تقوم مقام الانتداب.

وأجابت الحكومة اللبنانية في ردّها بما كان أسفر عنه اجتماع شتورة، وسارعت إلى درس موضوع التعديل من كافة جوانبه.

بيان لجنة فرنسا الحرة

دعت المفوضية الفرنسية الصحافيين العاملين في بيروت يوم ٥ تشرين الثاني ١٩٤٣ ووزعت عليهم البيان الصادر عن لجنة فرنسا الحرة، وجاء فيه:

«لجنة التحرّر الوطني الفرنسية قد كلفت المندوبية العامة إذاعة البيان التالي: درست لجنة التحرّر الوطني الفرنسية معرفة ما إذا كان يصح أن تنفرد الحكومة اللبنانية ومجلس النواب اللبناني في تعديل الدستور اللبناني، وبما أنه ليس من الممكن تحوير نصوص ناجمة عن موجبات دولية تعهدت بها فرنسا، وهي لا تزال نافذة، إلا بموافقة ممثل فرنسا، فقد توصلت لجنة التحرّر الوطني الفرنسية إلى الاستنتاج بأن السلطات الفرنسية لا يمكنها الاعتراف بصحة أي تعديل يجري بدون هذه الموافقة. إن لجنة التحرّر الوطني الفرنسية رأت من واجبها أن تعلن منذ الآن قرارها هذا، وتود في الوقت نفسه أن تشير إلى أن هذا القرار ليس إلا تطبيق قاعدة حقوقية عامة فإن احترام العقود هو أساس استقلال الدول وأساس حريتها. وعليه فإن لجنة التحرّر الوطني الفرنسية لا تشك مطلقاً في أن الأمة اللبنانية تعترف بصواب هذا التصريح وتفقه أنه في الواقع لا يتنافى في شيء مع عزم فرنسا على منح لبنان استقلاله التام عن طريق مفاوضات تجري بين الفريقين بروح تعاون

مخلص ودّي يجب أن يسود كما في الماضي العلاقات الخاصة التي تجمع بين لبنان وفرنسا».

وقام أحد مسؤولي المفوضية الفرنسية بزيارة الرئيس بشارة الخوري ليسلّمه البيان. لكن الرئيس الخوري أحاله إلى رئيس مجلس الوزراء وأفهمه بأنه عرف بقصة البيان من خلال الصحافيين اللبنانيين الذين قاموا بزيارته، وأوضح له بأن الدولة اللبنانية ماضية في عملها ولا شيء يستطيع أن يثنيها.

وعند رياض الصلح سمع المسؤول الفرنسي الكلام ذاته. وفي اليوم التالي قررت الحكومة اللبنانية الردّ على البيان الفرنسي ببيان صدر عنها.

الردّ على الردّ

جاء في ردّ الحكومة اللبنانية:

«ولما كان مجلس الوزراء يعتبر أن تعديل الدستور حق من حقوق السلطات الدستورية اللبنانية وفاقاً لأحكام المادة ٧٦ وما يليها من الدستور، فقد قدّمت الحكومة إلى المجلس النيابي مشروع تعديل الدستور في بعض مواده التي تتعارض مع استقلال لبنان التام المعترف به، مما كان باشر مجلس الوزراء درسه عملاً بالبيان الوزاري وتأميناً لتنفيذ الاستقلال بصورة عملية».

تعديل الدستور

حاول الفرنسيون بشتى الوسائل تعطيل النصاب في الجلسة المقرّرة لتعديل الدستور، ووصل الأمر بمدير الأمن العام الفرنسي في بيروت أن حاول منع بعض النواب من مغادرة مكتبه لحضور الجلسة. وحاول المندوب الفرنسي جان هللو الذي كان متواجداً في القاهرة التوسط لدى رئيس الجمهورية لتأجيل الجلسة لمدة أربع وعشرين ساعة حتى يتمكن من العودة إلى بيروت، لكن الجواب كان قاطعاً وقيل للرسول: «إنه لا يمكن إرجاء الجلسة دقيقة واحدة».

وتمّت الجلسة يوم ٨ تشرين الثاني ١٩٤٣ وكانت أخطر جلسة للمجلس النيابي في تاريخ لبنان وأبرزها وأعظمها.

وحاول الرئيس السابق إميل إده تقديم اقتراح لإحالة مشروع التعديل إلى لجنة

خاصة، لكن الحكومة رفضت الاقتراح وكذلك غالبية النواب. فانسحب إميل إده من المجلس. وعرض مشروع التعديل على المجلس فصدقه مادة مادة بإجماع الأعضاء.

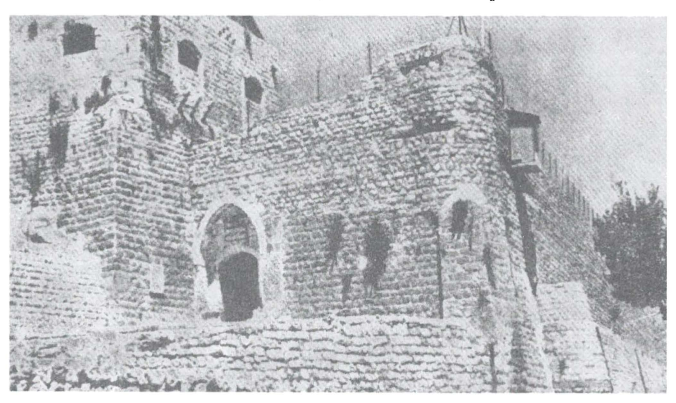
وقد تناول التعديل تسع مواد هي المواد التالية:

١ ـ ١١ ـ ٥٢ ـ ٩٠ ـ ٩١ ـ ٩٢ ـ ٩٤ ـ ٩٥ ـ ١٠٢. وقضت التعديلات بإلغاء المواد والفقرات المتعلقة بالانتداب والدولة المنتدبة وبعصبة الأمم وجعل العربية وحدها اللغة الرسمية في لبنان. ووقعه الرئيس بشارة الخوري على الفور ونشر في عدد خاص من الجريدة الرسمية، وأصبح سارياً اعتباراً من تاريخ ٩ تشرين الثاني ١٩٤٣.

وكردّ فعل غاضب على هذا التصرف من قبل الحكومة اللبنانية ألغت المندوبية العامة دعوة الوزراء إلى حفلة العرض العسكري بمناسبة ذكرى الهدنة في ١١ تشرين الثاني. وتضامناً مع مواقف الحكومة قاطع الرئيس الخوري الحفلة أيضاً.

حركة في الظلام

إعتبر الفرنسيون أن الاجراءات التي اتّخذتها الحكومة اللبنانية خرجت عن نطاقها المألوف وبالتالي فإنها تميّزت بالتحدّي والاستفزاز.



قلعة راشيا

ورغم أن المندوب العام جان هللو كان أكد أمام الجنرال سپيرز بأنه لن يقدم على أي إجراء، فقد تحرك الفرنسيون في الظلام ليلة ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣ فجاؤوا إلى منزل رئيس الجمهورية عند الثالثة والنصف فجراً وأفهموه بأنهم يحملون أمراً من المندوب السامي بالاعتقال، وأحاطوا منزله بالجنود ولم يسمحوا لأحد من أفراد العائلة أو الموجودين في المنزل بالقيام بأية حركة دون معرفتهم، واقتادوا الرئيس في سيارة عسكرية كانت متوقفة خارجاً ومطفأة الأنوار. وفي الطريق قال الضابط المرافق لمن معه في السيارة: «لا أذهب بكم إلى بعيد، ستكون في قلعة راشيا إلى صدور أمرٍ آخر».

لقد أقدم الفرنسيون بقرار من هللو على اعتقال رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة والوزراء كميل شمعون وسليم تقلا. وبعد ظهر يوم ١١ تشرين أحضر النائب عبد الحميد كرامي والوزير عادل عسيران وأصبح عدد الموجودين في قلعة راشيا ستة أشخاص.

رفض الأمر الواقع

عند انتشار خبر اعتقال أعضاء الحكومة صباح ١١ تشرين الثاني، نزل الناس إلى الشوارع وقام بعضهم بإحراق عربات للجيش الفرنسي في ساحة الشهداء. وقد توافد كثير من المواطنين إلى قصر الرئاسة للإعراب عن استنكارهم لتصرّف المندوبية الفرنسية.

حكومة في غياب الحكومة

كان يجب أن تستكمل الخطوة التي أقدم عليها المندوب الفرنسي هللو بتدابير سياسية. لذلك أصدر قرارات حلّ فيها مجلس النواب وأوقف العمل بالدستور وعيّن إميل إده رئيساً للدولة يساعده مجلس مديرين.

وثالثة في بشامون

وعلم المعتقلون وهم داخل قلعة راشيا بالتوارد بأن الثورة مشتعلة في بيروت وبموقف الجنرال سپيرز الرافض لتصرفات المندوب الفرنسي، وعلموا كذلك بأن

حكومة تألّفت في بشامون من حبيب أبي شهلا وصبري حماده ومجيد أرسلان، وبأن رئيس حزب الكتائب سجن هو الآخر.

كاترو يقابل بشارة الخوري

إزاء التطورات المتسارعة قدم الجنرال كاترو إلى بيروت وأرسل موفدين من قبله رجعوا بمعية رئيس الجمهورية إلى بيروت حيث تناقشا بكل الاجراءات المتخذة. وحاول كاترو الطلب من الرئيس بشارة الخوري أن يصار إلى تأجيل القرارات التي كانت اتّخذت لفترة أربعة أشهر، لكن الرئيس أفهمه بأن الأمر مستحيل واتفقا على أن يعود الرئيس إلى راشيا ويقوم كاترو بمقابلة رئيس الحكومة.

وقد أبلغ كاترو ضيفه السجين بأنه قريباً سيكون حراً طليقاً وبأنه يستطيع في القلعة أن يختلط برفاقه. وأبلغه كذلك أسفه لما حصل وبأن هللو أقيل من منصبه وأرسل إلى الجزائر.

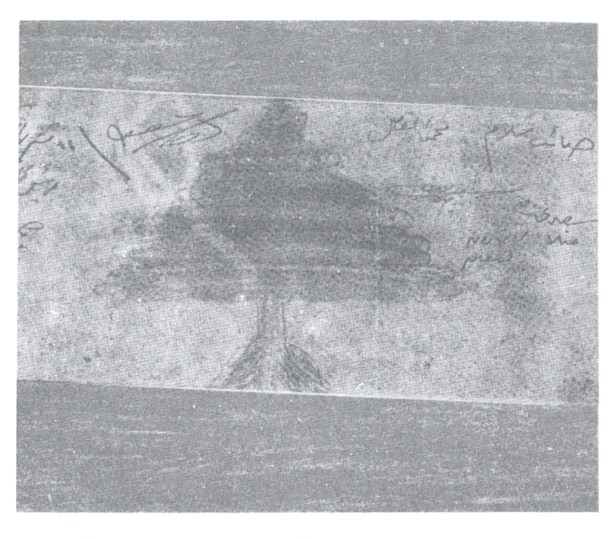
ولادة علم الاستقلال

إستطاع عدد قليل من النواب اختراق حواجز الجنود الفرنسيين والوصول إلى مجلس النواب. وهناك اتفقوا فيما بينهم على جعل العلم اللبناني باللونين الأحمر والأبيض تتوسطه الأرزة الخضراء رمز خلود لبنان. وقد رسم النواب العلم بأيديهم ووقعوا عليه.

وفي جلسة الحكومة بتاريخ ٧ كانون الأول ١٩٤٣ أقر تعديل المادة الخامسة من الدستور التي تتناول شكل العلم وغاب علم الانتداب إلى الأبد.

حكومة بشامون

كلّفت حكومة بشامون القيام بأعباء رئاسة الجمهورية والوزارة ريثما يطلق سراح المساجين وأكدت هذه الحكومة شرعيّتها واعتبرت كلّ الاجراءات الصادرة عن المندوب الفرنسي هللو باطلة لصدورها عن سلطة ملغاة أصلاً وفق أحكام الدستور اللبناني.



العلم اللبناني كما رسمه النواب

وقد اختارت أن تكون في بشامون، قريباً من بيروت لكي يتاح لها أن تتحرك بحرية أكبر، لأن جنود المستعمرات الفرنسية كانوا منتشرين في شوارع بيروت بكثافة ملحوظة. وقد أرسلت حكومة بشامون مذكرات إلى كلّ من بريطانيا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي تشرح فيها مجريات الأمور في لبنان وتحتجّ لديها على تصرف المندوب الفرنسي.

إنها الحرية

أطلّ يوم ٢٢ تشرين الثاني فخرج المعتقلون من قلعة راشيا، وفي كل قرية أو بلدة مروا بها في طريقهم نحو بيروت كان المواطنون يستوقفون الموكب ويطلقون الرصاص والأهازيج. إنه فجر جديد لا شكّ أطل على لبنان من عتمة الاعتقال إلى نور الحرية بفضل تماسك الزعماء والناس في كل مكان من أرجاء الوطن. واستطاع هذا الصمود الوطني الرائع أن يكون أقوى من الحراب الأجنبية.

وحضر الجنرال كاترو إلى زيارة رئيس الجمهورية في اليوم نفسه.

وفي اليوم التالي عاد فقابله للمرة الثانية وأبلغه أن لا تحفّظ لديه من أن تعود الحكومة اللبنانية مع المجلس النيابي لممارسة صلاحياتهما الدستورية.

وكان الجنرال سپيرز قد أتى بدوره وهنأ رئيس الجمهورية الذي يصف في كتابه «**حقائق لبنانية**» ـ الجزء الثاني ـ هذا اللقاء فيقول: «ووصل المستر ودسورث والجنرال سيبرز وتصافحنا وقصّا علينا ما حدث معهما في غيابنا ثم استعلما عن تسملنا مهام الشؤون فأخبرناهما بما جرى وشكرتهما على ما أسدته دولتاهما، وما أسدياه لنا من معونة في ضيقنا، فأجاب الجنرال سپيرز: «ساندناكم كثيراً، ولكن ثق يا فخامة الرئيس أنك لو ضعفت لحظة واحدة أو ساومت مقدار ذرّة لذهبت مساعداتنا جميعها من سياسية وعسكرية سدى، كالهباء المنثور...».

الميثاق الوطني

شكّل الميثاق الوطني الذي انبثق عام ١٩٤٣ القاعدة التي ارتكز عليها لبنان ومنه خرجت الصيغة التي صارت بقوة الدستور المكتوب هي شأن «إبرة» الميزان وصمام الأمان للنظام السياسي اللبناني وميثاق العيش المشترك.

وما يعرف عن نشأة الميثاق هو في الواقع مستمدّ من خطب وتصاريح لأبويه الحقيقيّين الشيخ بشارة الخوري ورياض الصلح.

كانت فترة حرجة في تاريخ لبنان فأتت اللحظة التاريخية مع الميثاق تضع جانباً أهواء وميول وعواطف الطوائف والجماعات وتأخذ الحقائق والإرادات لبناء الوطن والاستمرار فيه.

وبعد الميثاق، يجب ألا تكون عودة لما قبله، حيث التفرّق والتباعد إلى حدود الجفاء والاصطدام. بعد الميثاق ومعه يجب أن يكون الملتقى حيث تجتمع الفئات اللبنانية كلها لتوطد وجودها بالتكاتف والتضامن والتوازن فيتوطّد وجود لبنان.

وفي عودة إلى خطب الشيخ بشارة الخوري، وخاصة يوم تسلمه مهامه

الدستورية عام ١٩٤٣ نلاحظ هذا الميل أو بمعنى أصح هذه الرغبة لخدمة لبنان حيث يقول: «. . . فأسأل الله عز وجلّ أن يعيننا على خدمة هذا الوطن اللبناني المستقل، المتمتع بسيادة كاملة غير منقوصة، مهما كانت التضحية في سبيل هذه الخدمة كبيرة. هذا الوطن اللبناني الذي نضع حبَّه فوق كل شيء والذي يجب أن يظل للبلدان العربية المحيطة به جاراً أميناً وأخاً صادقاً تربطه بها روابط تعاون يسوده الود والإخلاص».

وفي معرض آخر يقول: «هذا الميثاق هو عهدٌ بين جميع اللبنانيين على اختلاف طبقاتهم وميولهم: استقلال صحيح، وسيادة قومية ومحافظة على دستور البلاد، لا انتقاص فيها ولا هوادة ومودة خالصة وتعاون وثيق بين الأقطار العربية ولبنان لمصلحة الجميع وعلى قدم المساواة وبروح العدل والإنصاف».

وخلال شهر كانون الأول ١٩٤٣ التقى رئيس الحكومة رياض الصلح مراسلي الصحف المحلية بعد أحداث ١١ تشرين الثاني، وأعلن إيمانه وثقته باستقلال لبنان التام وسيادته المطلقة ضمن حدوده المعترف بها.

وأضاف أن اللبنانيّين يجتمعون حول حقيقة أن لبنان يؤمن بالتعاون مع البلاد العربية، وهو ذو وجه عربي، معتبراً أن لبنان يقوم على دعامتين أساسيتين هما:

١ ـ اتحاد كل أبنائه في ما بينهم مهما تنوّعت طوائفهم.

٢ ـ اعتراف عصبة الأمم والبلدان العربية المجاورة به.

من ناحية ثانية، فإن طريقاً آخر من الباحثين والمدققين يعتبر من خلال تتبعه لسير الأحداث في لبنان منذ ولادته وحتى العام ١٩٤٣ أن جهود الرجلين جاءت تتويجاً للقاءات مختلفة ومتعددة بين اللبنانيين غايتها إيجاد صيغة للتعايش ضمن الكيان اللبناني. واتصفت تلك اللقاءات والقناعات في حينه بوضع حلول مؤقتة وآنية، لأن اللبنانيين لم يكونوا قد بلغوا مرحلة النضوج السياسي التي تسمح لهم بالتعبير عنها كما صارت إليه الأمور عام ١٩٤٣.

ويعتبر الرئيس صبري حمادة «أن الكلام عن الميثاق الوطني يعود إلى مرحلة

الستينات (من القرن التاسع عشر) عندما وضع بروتوكول متصرفية جبل لبنان يوم أنشىء أول مجلس إدارة فيها.

وقد حافظ الانتداب الفرنسي على جوهر بروتوكول ١٨٦٤ بالنسبة لرجحان التمثيل المسيحي في المجالس النيابية اللبنانية التي أعقبت ولادة لبنان الكبير.

من جهة أخرى، يرى الدكتور إدمون رباط أن اتحاد اللبنانيين المسيحيين بالمطالبة باستقلال لبنان ضمن حدوده الحاضرة وتخلّي المسلمين عن الارتباط بالوحدة السورية شكّلا سبباً في قيام الميثاق الوطني.

أما كاظم الصلح فيقول أن اجتماعاً بينه وبين بشارة الخوري ورياض الصلح انتهى إلى ما «يسمونه اليوم الميثاق الوطني». ثم يضيف في السياق نفسه أن «التفاهم حسبما نراه هو تطوير العلاقة بين الأطراف المعنية وتحويل لبنان من دولة ليس لها طابع واضح إلى دولة عربية مثل باقي الدول العربية وهذا ما جرى التفاهم عليه وهذا هو حقيقة الميثاق».

أما كمال جنبلاط فاعتبر أن: «هدف التسوية (الميثاق الوطني) جذب أكثر كمية عددية شعبية ومعنوية بغية مواجهة الاحتلال وتخليص لبنان من سيطرة الانتداب الفرنسي».

ويمكن في النهاية استنتاج معاني الميثاق في النقاط التالية:

١ ـ لبنان جمهورية مستقلة عن الغرب والشرق له سيادته.

٢ ـ رفض أنواع الوصاية والحماية أو الامتيازات الخاصة لأية دولة على أراضيه.

٣ ـ لبنان لجميع أبنائه على تعدد طوائفهم ومناطقهم.

٤ ـ لبنان ذو وجه عربي ولغة عربية وهو جزء لا يتجزأ من العالم العربي.

٥ ـ لبنان يحافظ على صداقته مع الدول والبلدان الأجنبية التي تعترف باستقلاله الكامل.

٦ ـ لبنان بلد الحريات يمارسها اللبنانيون بضمانة الدستور.

وعن علاقات لبنان غرباً وشرقاً يوضح الرئيس بشارة الخوري: «وسرنا على هذه الخطة تجاه الغرب والشرق؛ فمع الغرب أردنا استقلالاً لا معاهدة ولا ارتباطاً ولا امتيازاً ولا مركزاً ممتازاً بل صداقة الجميع ومعاهدة مع الجميع على أساس الند للند... وكما أردنا الاستقلال تجاه الغرب فقد أردناه كذلك تجاه الدول العربية الشقيقة فقلنا لها بصراحة وإيمان: نريد استقلالاً كاملاً ناجزاً».

ويبقى أن نشير إلى أن هناك اعترافاً لحظه الميثاق يقوم على توزيع الرئاسات على الطوائف الكبرى حيث رئيس الجمهورية مارونياً ورئيس مجلس النواب شيعياً. أما رئيس الحكومة فينتمي إلى الطائفة السنية.

وعن هذا الأمر يقول المؤرخ يوسف يزبك أن «الميثاق تضمّن اتفاقاً مبدئياً على توزيع الوظائف في السلطة والإدارة بالتساوي بين الطوائف دون تحديد».

الفصل التاسع

الأحزاب اللبنانية

مقدمة

تعود نشأة الأحزاب السياسية اللبنانية إلى ما بعد الحرب العالمية الأولى.

وأول حزب عرف في لبنان هو حزب الاتحاد الديمقراطي الذي نشأ عام ١٩٢٠ على يد مجموعة من المثقفين. ولكن سرعان ما انتشرت ظاهرة تشكيل الأحزاب، خاصةً مع إعلان الدستور عام ١٩٢٦، حيث نص في المادة ١٣ منه على أن «حرية إبداء الرأي قولاً وكتابةً وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلّها مكفولة ضمن دائرة القانون».

ويشهد لبنان تنوّعاً حزبياً بالرغم من صغر مجتمعه وقد ظهرت أحزاب وغابت أخرى، وانشقّت أحزاب عن أحزاب، في الفترة التي واجهها لبنان والمتغيّرات العديدة التي حصلت منذ مجيء الفرنسيين وحتى رحيلهم عند فجر الاستقلال.

١ ـ الكتلة الوطنية

ظهرت الكتلة الوطنية كتنظيم سياسي له مبادئه في العام ١٩٤٣، لكنها اشتهرت باسم (كتلة الرئيس إده) نسبة إلى مؤسسها إميل إده الذي كانت له نظرته للعمل السياسي ولمستقبل الوضع في لبنان والمحيط المشرقي.

وكان عمل إميل إده قد بدأ في هذا الإطار عند اندلاع الحرب العالمية الأولى بعدما سافر إلى مصر وأخذ يعمل هناك لإنشاء وتكوين فرقة من المتطوعين للاشتراك في الحرب إلى جانب الحلفاء سمّاها «الفرقة اللبنانية ـ السورية».

وبعد انتهاء الحرب الأولى، وأثناء انعقاد مؤتمر الصلح في فرساي، اشترك إميل إده في وفدين من الوفود اللبنانية الثلاثة التي زارت تباعاً العاصمة الفرنسية وطالبت باستقلال لبنان. ويشار هنا إلى أن إميل إده وطوال حياته السياسية لم

يخف ميله إلى الحماية الفرنسية، فهو كان موقناً بأن بلاده تحتاج لمثل هذه الحماية.

وعند تولي «الجنرال سراي» المفوضية الفرنسية العليا في بيروت، حاولت بعض الأوساط الفرنسية تشجيع فكرة تولي إميل إده منصب رئاسة الجمهورية؛ فهو من وجهة نظر هذه الجهات سيدعم المطالب والمصالح الفرنسية.

وحمل نعوّم مكرزل مؤسس جمعية النهضة اللبنانية عدداً من العرائض مذيّلة بتوقيع مغتربين لبنانيين تطالب بتولّي إميل إده حاكمية لبنان.

وقد تقلب إميل إده في عدة مناصب خلال مرحلة الانتداب:

١ ـ انتخب رئيساً للمجلس النيابي للبنان الكبير سنة ١٩٢٤.

٢ ـ عين رئيساً لمجلس الوزراء بتاريخ ١٢ تشرين الأول ١٩٢٩ وحتى ٢٠ أذار ١٩٣٠.

٣ ـ انتخب رئيساً للجمهورية اللبنانية في ٢ كانون الثاني ١٩٣٦ وبقي حتى ٤ نيسان ١٩٤١.

وفي مطلع العام ١٩٣٦، شهد مجلس النواب انقساماً متوازياً بين الكتلتين الرئيستين في البلاد الكتلة الدستورية التي يتزعمها بشارة الخوري، والكتلة الوطنية بزعامة إميل إده. فكان لكل من الزعامتين فريق يناصره وانعكس هذا الانقسام على المواطنين وخاصة في الأوساط المسيحية.

كان إميل إده مؤمناً «باللبننة» وبالأمة اللبنانية المتجذرة في التاريخ وصولاً إلى الأصول الفينيقية. فاهتمّ بمسألة حصول المغتربين على الجنسية الوطنية التي تتيح لهم معاودة الاتصال بالوطن الأم.

وأخذ عليه خصومه وقوفه ضدّ كل السياسات التي تعمل على فكّ ارتباط لبنان بالحماية الفرنسية، ويوردون في هذا السياق جملة أمور، منها دعمه لسياسة الفرد نقاش والمفوضية الفرنسية في مواجهة البطريرك الماروني والكتلة الدستورية

وبعض القادة المسلمين المطالبين بالاستقلال.

أما طرح اسم الكتلة الوطنية ونهجها فيبدو واضحاً في بيانها الانتخابي في صيف ١٩٤٣ والذي تضمن التالي:

١ ـ استقلال لبنان التام.

٢ ـ تعلق لبنان بقضية الأمم الحرة التي ساهم فيها اللبنانيون بجميع مواردهم منذ بداية الحرب وهم مستمرون في المساهمة حتى النهاية.

٣ ـ توثيق العلاقات الودية مع البلدان الشقيقة المجاورة على أساس الاحترام المتبادل والسيادة الكاملة.

٤ ـ لبنان بلد ديمقراطي بالكامل:

أ ـ يحترم جميع الأديان ولا يرتكز إلى أحدها للحكم.

ب ـ يضمن المساواة في الحقوق المدنية والسياسية لجميع اللبنانيين دون أي تمييز بينهم.

ج ـ يؤمّن لمختلف عناصر البلاد ومجموعاتها تمثيلاً عادلاً في الوظائف العامة على قاعدة الكفاءة والاستحقاق.

٥ ـ إصلاح الإدارة العامة في الدولة وتوسيع الصلاحيات في سائر الملحقات.

٦ ـ نشر التعليم وتعميمه وتثقيف الشباب اللبناني الثقافة اللبنانية الصحيحة.

٧ ـ تعميم سبل الوقاية والتدابير الصحية الضرورية في جميع المناطق.

٨ ـ تنمية الزراعة والتجارة والصناعة والموارد السياحية وتشجيعها.

٩ ـ تنفيذ برنامج عام للري وتأمين مياه الشفة إلى مختلف المناطق.

١٠ ـ إصلاح اجتماعي يتناول تحسين ظروف العمال.

١١ ـ صيانة مصالح اللبنانيين المغتربين.

١٢ ـ ضمّ جميع اللبنانيين في قومية موحّدة ـ الوطن اللبناني.

بعد أحداث ١١ تشرين الثاني ١٩٤٣ المعروفة تفرق الكتلويّون، خاصة بعد خروج إميل إده من المجلس النيابي وتعرّض مؤيّديه للملاحقة.

وفي ١٥ أيار ١٩٤٦ تقدم بناء لطلبه ثلاثة من نواب الكتلة، هم جورج عقل وأمين السعد وأسعد بستاني، بطلب منحهم ترخيصاً لتأسيس حزب الكتلة الوطنية وفقاً لبرنامج يعترف «باللبنانيين أمة واحدة ولبنان دولة مستقلة ذات سيادة».

أما في المجالات الاقتصادية فقد تضمّن التالي: «ميزة لبنان الجغرافية ونظمه الاقتصادية وتلك الموجودة في البلدان المجاورة تحتّم عليه المحافظة على اقتصاده الحر وحتى إعلان نفسه منطقة تعامل حرّة. وكل ذلك حتى يعود إليه نشاطه التجاري، على أن تؤمّن في الوقت نفسه الأسس الآيلة والكفيلة بحماية الصناعة الوطنية واليد العاملة وإعفاء الصناعات الوطنية من الرسوم الجمركية.

ارتكزت قاعدة الحزب على دعامتين أساسيتين:

١ ـ القاعدة الحزبية التي تضمّ المحازبين المنتسبين، وهي الفئة المسؤولة.

٢ ـ القاعدة الشعبية وهي تضمّ الأنصار والمحبذين، وهم يتأثرون بتوجّه الحزب ويلتزمون بمقرراته. ودور هذه القاعدة يبرز أثناء مواسم الانتخابات النيابية.

ومن الملاحظ أن تواجد الكتلة الوطنية أكثر ما تركّز في مناطق وبلاد جبيل، ولم يقم هذا الحزب مراكز ثابتة له في كافة المناطق واكتفى ببعض المراكز. وكانت بيوت كبار الكتلويين معدة لاستقبال المحازبين والأنصار.

وسمّي رئيس الحزب أو المسؤول الأول فيه عميداً وهو الذي يمثّله وينطق باسمه وينتخب من قبل هيئة مؤلفة من مجلس الحزب السياسي ولجنته التنفيذية. وكان إميل إده أول عميد للكتلة الوطنية.

الكتلة الدستورية

بعد وقف العمل بالدستور قام بعض النواب في مطلع العام ١٩٣٦ بالطلب

إلى المفوض السامي الفرنسي بإعادة العمل به. وأخذ هذا الفريق يجمع حوله الأنصار للمطالبة باسم «**الكتلة الدستورية**» برئاسة بشارة الخوري باستقلال لبنان. وقد ضمّت الكتلة الدستورية في أول الأمر نواباً مسيحيين ودروزاً، أخصهم الأمير مجيد أرسلان. وهي لا تختلف كثيراً عن الكتلة الوطنية لناحية تنظيمها وطريقة عملها.

وكانت الكتلة الدستورية معارضة للكتلة الوطنية وعرفت بانفتاح أكبر على العرب، حيث أيّد بشارة الخوري تنمية التعاون الاقتصادي والتجاري والثقافي والأدبي بين لبنان والأقطار العربية وطرح قيام اتحاد سياسي وعسكري على أن يحتفظ كل بلد باستقلاله وإدارة شؤونه المحلية.

واستمدّت الكتلة الدستورية قوتها من قوة زعاماتها المحلية وبعض المخاتير ورؤساء البلديات. وبعد دخول القوات الانكليزية إلى لبنان أثناء الحرب الثانية، عام ١٩٤١، سوف تتجه هذه الكتلة نحو الانكليز حيث ستجد فيهم سنداً يساعدها على الوصول إلى السلطة بإزاء منافستها الكتلة الوطنية القريبة من الفرنسيين. ويذكر في هذا السياق أن تقرّب بشارة الخوري من السياسة الانكليزية وتوجهاتها في لبنان قرّبه من الزعماء المسلمين، أمثال رياض الصلح وعبد الحميد كرامي وعادل عسيران، وفتح أمامه مجال العمل والتعاون معهم أثناء فترة الاستقلال وحتى في الفترات التي تلتها.

لكن بعد وصول بشارة الخوري إلى الرئاسة عام ١٩٤٣ خرج كميل شمعون من صفوفها وبردت العلاقات مع الأمير مجيد أرسلان والرئيس صبري حمادة. وبقي نفوذها مرتبطاً بالرئيس بشارة الخوري أثناء فترة رئاسته التي امتدت تسع سنوات (١٩٤٣ ـ ١٩٥٢)، فاستخدمها ككتلة نيابية لإقامة التحالفات بينه وبين الكتل الأخرى.

وقبل انتهاء فترة رئاسته عام ١٩٥٢، حاول بعض من في الكتلة الدستورية العمل لتجديد ولايته لكنه اصطدم برفض النواب والقواعد الشعبية لذلك التجديد.

وترى الكتلة الدستورية أنه من الضروري الاستمرار في التمسك بالميثاق

الوطني. وتعلن أن من أهدافها العمل على إشاعة الروح الوطنية لدى اللبنانيين والارتقاء فوق الأمور الطائفية والعمل على إلغائها بشكل تدريجي. وتعلن تمسّكها بمبدأ استقلال لبنان وسيادته ضمن حدوده الحالية وضرورة توثيق العلاقات مع الدول العربية في نطاق جامعة الدول العربية.

حزب الوحدة اللبنانية

عام ١٩٣٦، وفي غمرة الأحداث السياسية الكثيرة التي كانت جارية، وأمام الغموض الذي أحاط بمستقبل لبنان وترافق مع المحادثات الفرنسية السورية ومطالبة الوفد السوري بإعادة المناطق التي ضمت إلى لبنان الكبير عام ١٩٢٠، طلب توفيق لطف الله عوّاد في ١٥ أذار في عريضة رسمية قدّمها إلى الحكومة اللبنانية السماح له بتأسيس حزب سياسي غايته الدفاع عن وحدة الأراضي اللبنانية التي تتألف منها الجمهورية الحالية وقدّم الطلب باسمه وباسم إبراهيم مخلوف. وقد تشكّلت الهيئة القيادية من توفيق عوّاد الذي تولى الرئاسة وإبراهيم مخلوف للأمانة العامة وراوول حبيقة أميناً للصندوق.

وفي بيان عمّمه مكتب الحزب خلال أواخر سنة ١٩٣٦ جدّد المؤسّسون تمسّكهم بالمبادىء الأساسية التي أعلنوها، وهي:

١ ـ المحافظة على الكيان اللبناني بحدوده الحاضرة.

٢ ـ معارضة كلّ فكرة ترمي إلى الوحدة السورية، أو اقتطاع أجزاء من الأراضي اللبنانية، أو ما يسمّى الاتحاد اللامركزي.

٣ ـ معاملة جميع الطوائف وانصافها على أساس المساواة.

٤ ـ عقد معاهدة مع فرنسا تضمن استقلال لبنان وسيادته.

٥ ـ حرية لبنان الجمركية والاقتصادية والمالية.

٦ ـ إنشاء جيش وطني.

٧ ـ المحافظة على حقوق اللبنانيين وخاصة العمال منهم، وحمايتهم من

المزاحمة الأجنبية وتحديد ساعات العمل.

٨ ـ تأليف وفد يضمّ جميع العناصر الموالية للبنان يعاون رئيس الجمهورية لعقد المعاهدة مع فرنسا.

٩ ـ حلّ المجلس النيابي ودعوة الأمة لانتخاب مجلس تأسيسي يقرر الدستور الجديد.

١٠ ـ تعديل معاهدة لوزان في ما يختص بجنسية المهاجرين والاعتناء بهم في الخارج وتسهيل عودتهم إلى لبنان.

١١ ـ المطالبة بإجراء استفتاء في بلاد العلويين للاطلاع على رغبة الأهالي في مطالبتهم بالانضمام إلى لبنان.

١٢ ـ وضع قانون يحدد فيه سن التقاعد للبالغين الستّين من العمر وذلك لإفساح مجال العمل أمام الشباب المتعلم.

شكّل حزب الوحدة اللبنانية عدة فرق سماها «القمصان البيضاء» وهي الفرق شبه العسكرية التي كانت تابعة له.

واتّخذ شعاراً له مكوّناً من أرزة خضراء. أما علمه فهو باللون الأبيض في وسطه أرزة خضراء ونسر. في مطلع ١٩٣٧ أصدر جريدة «الوحدة اللبنانية» التي كانت تصدر أسبوعياً. وفي العام ١٩٤٤ دعت قيادته الأعضاء للانضمام إلى صفوف حزب الكتائب اللبنانيّة والكتلة الوطنية.

حزب الكتائب اللبنانية

نشأ هذا الحزب عام ١٩٣٦، وقد أسّسه الشيخ بيار الجميل.

إعترفت به السلطات الرسمية في نهاية العام ١٩٤٣ وتحوّل إلى حزب سياسي عام ١٩٥٢.

ينظر حزب الكتائب إلى لبنان على أنه جزء من بلاد البحر الأبيض المتوسط، كما أن موقعه الجغرافي يجعل منه جزءاً من العالم العربي. ولذلك فهو مؤهل

لرسالة خاصة، ولا يمكن أن يؤديها إلا إذا بقي له طابعه الخاص.

أما مبادىء الحزب فهي مستمدة من فكرة «القومية اللبنانية» وتنطلق من أن لبنان وطن مستقل بحدوده المبينة في الدستور.

واللبنانيون من مقيمين ومغتربين يشكلون أمة واحدة متميزة تجمعهم إرادة واحدة في الحياة المشتركة وتاريخ واحد ومصلحة اقتصادية واحدة ولغة وثقافة وأهداف وطنية وإنسانية مشتركة.

أصدر حزب الكتائب عام ١٩٣٩ جريدة العمل لتنطق باسمه. وتعرضت كغيرها من الصحف لمقصّ الرقابة خلال عهد الانتداب.

تتوزع السلطة داخل الحزب بين رئيسه الأعلى ومكتبه السياسي ومجلسه المركزي، وله تقسيمات حزبية إدارية تشابه التقسيمات الإدارية للجمهورية اللبنانية لناحية التوزيع المناطقي والانتخابي.

ورغم أن النظام الداخلي للكتائب لا يحدد الطائفة كشرط للانتساب إلى عضوية الحزب، فإن أكثرية أعضائه بقيت من الطائفة المارونية.

أما شعاره فهو «الله الوطن العائلة، في خدمة لبنان».

حزب النجادة

نشأ في عام ١٩٣٧، وبدأ كتنظيم شبه عسكري.

يضم في صفوفه المسلمين من أبناء الطائفة السنية. حلّته الدولة عام ١٩٤٩ وأعيد تشكيله كحزب سياسي عام ١٩٥٤. وحلّ مجدداً عام ١٩٥٨، ثم عاد إلى الظهور بعد انتهاء عهد الرئيس شمعون.

وهو عموماً أصغر حجماً من حزب الكتائب ونظرته إلى وضع لبنان وعلاقاته ضمن محيطه تختلف كلياً عن نظرة الكتائبيين لها.

على المستوى الداخلي يرى حزب النجادة إعادة النظر في المعايير التي تتمّ

بموجبها المشاركة السياسية، فينادي بإعادة النظر في الميثاق الوطني لأنه لا يضمن أمن وسلامة ووحدة لبنان بشكلٍ كافٍ. ويطالب بإصلاح اقتصادي على أسس ديمقراطية اشتراكية.

وعلى النطاق العربي يرى أن لبنان عربي وأن العرب أمة واحدة وأن الوطن العربي هو وحدة طبيعية، ولذلك ينبغي أن تكون القومية العربية فوق كل عصبية.

يتألّف شعار النجادة من الرموز التالية «بلاد العرب للعرب»، وهي جملة مقتبسة من قول الشريف حسين عند إعلان الثورة العربية الكبرى عام ١٩١٦ على الأتراك.

وتتألف أجهزة الحزب من:

١ ـ رئيس وأعضاء اللجنة العليا.

٢ ـ أعضاء المديريات.

٣ ـ مفوضو المناطق.

منظمة الغساسنة

في سنة ١٩٣٩ طرح ناصيف مجدلاني فكرة إنشاء تنظيم سياسي يحمل اسم «منظمة الغساسنة» لكنه لم يلق التأييد المطلوب.

وبعد مدّة من الوقت، تحمّس للفكرة جبران تويني، صاحب جريدة النهار، وكل من نسيم مجدلاني وجورج معماري، ونالوا رخصة وزارية عام ١٩٤٣، ومن أبرز أهداف هذه المنظمة:

أ ـ جمع شتات الشباب اللبناني وتربيته على أسس المحافظة على تقاليده القومية.

ب ـ إقامة تمرينات للأعضاء الشباب تتناول النظام وأصول إحترام الآخرين ومعرفة ما لكل واحد من حقوق وما عليه من واجبات، وبالتالي أين تبدأ حقوقه وأين تنتهي.

ج ـ المحافظة على كيان لبنان المعنوي والمادي وما يتفق مع ماضيه وتقاليده المستمدة من التاريخ.

تدير هذه المنظمة جمعية عمومية ولجنة عليا ولجان مناطق وفروع:

١ ـ تتألف الجمعية العمومية من أعضاء اللجنة العليا ومن رؤساء المناطق والفروع وأمناء السر ومفوضي الكشفية والرياضة.

٢ ـ تتألف اللجنة العليا من اثني عشر عضواً تنتخبهم الجمعية العمومية.

٣ ـ تتألف لجنة كل منطقة من اثني عشر عضواً ينتخبهم رؤساء لجان الفروع وأمناء السر وعمداء الرياضة والكشفية.

٤ ـ تتألف لجنة الفرع من تسعة أعضاء ينتخبهم الأعضاء العاملون التابعون لها.

شعار الغساسنة شارة حمراء وبيضاء وعليها كتابة باللون الأسود لكلمة «غساني».

الأحزاب العقائدية

الحزب القومي السوري

أُسّس هذا الحزب على يد انطون سعادة عام ١٩٣٢. وكان أستاذاً للغة الألمانية في الجامعة الأميركية في بيروت.

يقول سعادة في كتابه «نشوء الأمم»: «... بأن الأمة تجد أساسها قبل كل شيء آخر في وحدة أرضية معينة تتفاعل معها جماعة من الناس وتشتبك وتتحد مصالحها». ثم يضيف في مكان آخر أنه «لا يوجد حدود طبيعية في العالم تقدر أن تمنع أمة قوية من الامتداد وتوسيع مدى حيويتها وحياتها».

وتدور الفكرة التي يعتنقها حول أن السوريين يشكّلون أمة واحدة قائمة بذاتها. وأن أرض الهلال الخصيب ونجمته قبرص تتمتّع بوحدة جغرافية وطبيعية.

ولذلك فإن قضية استقلال سوريا هي قضية قومية مستقلة عن أية قضية ثانية، وينبغي أن تتمّ في إطار الوطن السوري دون تجزئة.

وكان الحزب يرفض فكرة قيام كيان لبناني مستقل. وقد واجه القوميون متاعب كثيرة في ممارسة نشاطهم وخاصة خلال عهد الرئيس الشيخ بشارة الخوري، حيث لوحقوا وسجن سعادة، ثم أُعدم عام ١٩٤٩. وعاد الحزب إلى ممارسة نشاطاته خلال عهد الرئيس كميل شمعون الذي اعترف به لكنه تعرض للانشقاق عام ١٩٥٧.

ولما كانت الصعوبات التي واجهها الحزب ناجمة عن مواقفه الفكرية والسياسية، فقد وجد زعماؤه أن عليهم تعديل تلك المواقف التي تتعارض مع الفكرة اللبنانية في واقع لا تسيطر عليه الطائفية والنظرة الضيقة فحسب، وإنما

كذلك تتعارض والأفكار القومية العربية الداعية إلى وحدة عربية شاملة.

وأول ما قاموا به على هذا الصعيد هو إبدال اسم الحزب الذي أصبح يعرف «بالحزب القومي الاجتماعي».

ثم أخذت نشاطاتهم تتمّ في إطار التسليم بالواقع اللبناني ككيان خاص قائم بذاته وله استقلاليته. ورفعوا شعار التعاون مع الدول العربية على أساس أن ما يجمع سوريا وجاراتها هو علاقة الجوار والمصالح المتبادلة.

ويذكر أن معظم أعضاء الحزب ينتمون إلى الطائفة الأرثوذكسية وأكثر مناطقه انتشاراً هي منطقة الكورة.

لكن هذا لم يمنع الكثيرين من بقية الطوائف من الدخول إلى صفوفه.

شعار الحزب العلم الأسود تتوسطه دائرة بيضاء في قلبها زوبعة حمراء.

الحزب الشيوعي

برز الحزب الشيوعي اللبناني في إطار انتقال لبنان من السيطرة العثمانية العسكرية والإقطاعية إلى السيطرة الفرنسية التي كان لها نظرتها في مجالات الاقتصاد والعمل.

وأول الأمر كان نشاط الشيوعيين اللبنانيين يتمّ من ضمن نطاق الحزب الشيوعي السوري، ثمّ تمّ الاتفاق بين الفريقين عام ١٩٤٣ على تحرّك الشيوعيين اللبنانيين في إطار حزب مستقل.

ويطلق الحزب على قانونه الأساسي لفظ «الميثاق» ولاتختلف برامجه بكثير عن برامج بقية الأحزاب الشيوعية.

وفي مرحلة استقلال لبنان عام ١٩٤٣ شدّد الحزب على ضرورة جلاء كل القوات الأجنبية الفرنسية والانكليزية عن الأرض اللبنانية.

ملحق رقم (١)

الدستور اللبناني الصادر في ٢٣ أيار ١٩٢٦

الباب الأول

أحكام أساسية

الفصل الأول

في الدولة وأراضيها

المادة ١ : لبنان الكبير دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ أما حدوده فهي المعترف له بها رسمياً من قبل حكومة الجمهورية الفرنسوية المنتدبة ومن لدن جمعية الأمم وهي التي تحدّه حالياً.

المادة ٢: لا يجوز التخلّي عن أحد أقسام الأراضي اللبنانية أو التنازل عنه.

المادة ٣: لا يجوز تعديل حدود المناطق الإدارية إلا بموجب قانون.

المادة ٤ : لبنان الكبير جمهورية عاصمته بيروت.

المادة ٥ : العلم اللبناني أزرق فأبيض فأحمر أقساماً عمودية متساوية تمثل الأرزة في القسم الأبيض منه.

الفصل الثاني

في اللبنانيين وحقوقهم وواجباتهم

المادة ٦: إن الجنسية اللبنانية وطريقة اكتسابها وحفظها وفقدانها تحدد

بمقتضى القانون.

المادة ٧: كل اللبنانيين سواء لدى القانون وهم يتمتعون بالسواء بالحقوق المدنية والسياسية ويتحملون الفرائض والواجبات العامة دون ما فرق بينهم.

المادة ٨: الحرية الشخصية مصونة وفي حمى القانون ولا يمكن أن يقبض على أحد أو يحبس أو يوقف إلا وفاقاً لأحكام القانون ولا يمكن تحديد جرم أو تعيين عقوبة إلا بمقتضى القانون.

المادة ٩: حرية الاعتقاد مطلقة والدولة بتأديتها فروض الإجلال لله تعالى تحترم جميع الأديان والمذاهب وتكفل حرية إقامة الشعائر الدينية تحت حمايتها على أن لا يكون في ذلك إخلال في النظام العام وهي تضمن أيضاً للأهلين على اختلاف مللهم احترام نظام الأحوال الشخصية والمصالح الدينية.

المادة ١٠: التعليم حرّ ما لم يخلّ بالنظام العام أو ينافي الآداب أو يتعرض لكرامة أحد الأديان أو المذاهب ولا يمكن أن تمسّ حقوق الطوائف من جهة إنشاء مدارسها الخاصة، على أن تسير في ذلك وفاقاً للأنظمة العامة التي تصدرها الدولة في شأن المعارف العمومية.

المادة ١١: اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية في جميع دوائر الدولة واللغة الإفرنسية هي أيضاً لغة رسمية. وسيحدد قانون خاص الأحوال التي تستعمل بها.

المادة ١٢: لكل لبناني الحق في تولي الوظائف العامة لا ميزة لأحد على الآخر إلا من حيث الاستحقاق والجدارة حسب الشروط التي ينصّ عليها القانون.

وسيوضع نظام خاص يضمن حقوق الموظفين في الدوائر التي ينتمون إليها.

المادة ١٣: حرية إبداء الرأي قولاً وكتابة وحرية الطباعة وحرية الاجتماع وحرية تأليف الجمعيات كلها مكفولة ضمن دائرة القانون.

المادة ١٤ : للمنزل حرمة ولا يسوغ لأحد الدخول إليه إلا في الأحوال والطرق المبّينة في القانون.

المادة ١٥ : الملكية في حمى القانون فلا يجوز أن ينزع عن أحد ملكه إلا لأسباب المنفعة العامة في الأحوال المنصوص عليها في القانون وبعد تعويضه منه تعويضاً عادلاً.

الباب الثاني

السلطات

المادة ١٦ : يتولى السلطة التشريعية هيئتان مجلس الشيوخ ومجلس النواب.

المادة ١٧ : تناط السلطة الاجرائية برئيس الجمهورية وهو يتولاها بمعاونة الوزراء وفاقاً لأحكام هذا الدستور.

المادة ١٨ : لرئيس الجمهورية ومجلس النواب حق اقتراح القوانين. أما القوانين المالية فإنه يجب أن تطرح بادىء ذي بدء على مجلس النواب ليتناقش فيها.

المادة ١٩ : في الأصل لا ينشر قانون إلا بعد أن يقره المجلسان. على أن القوانين التي تقترحها الحكومة ويصدقها مجلس النواب أو يشرعها مجلس النواب ويقرها بالاتفاق مع الحكومة لا تطرح على مجلس الشيوخ إلا بناء على طلبه.

إن القوانين المذكورة تبلغ مجلس الشيوخ فإذا شاء هذا المجلس أن يضعها قيد البحث وجب عليه أن يعلم الحكومة برغبته في خلال ثمانية أيام، حتى إذا انقضت هذه المهلة ولم يفعل حسب موافقاً عليها.

المادة ٢٠ : السلطة القضائية تتولاها المحاكم على اختلاف درجاتها واختصاصاتها ضمن نظام ينص عليه القانون ويحفظ بموجبه للقضاة وللمتقاضين الضمانات اللازمة.

أما شروط الضمانة القضائية وحدودها فيعينها القانون. والقضاة مستقلون في إجراء وظيفتهم وتصدر القرارات والأحكام من قبل كل المحاكم وتنفذ باسم الشعب اللبناني.

المادة ٢١: لكل وطني لبناني بلغ من العمر إحدى وعشرين سنة كاملة حق في أن يكون ناخباً على أن تتوفر فيه الشروط المطلوبة بمقتضى قانون الانتخاب.

الفصل الثاني

السلطة المشترعة

المادة ٢٢: يؤلف مجلس الشيوخ من ستة عشر عضواً يعين رئيس الحكومة سبعة منهم بعد استطلاع رأي الوزراء وينتخب الباقون وتكون مدة عضو مجلس الشيوخ ست سنوات ويمكن أن يعاد انتخاب الشيوخ الذين انتهت مدة ولايتهم أو أن يجدد تعيينهم على التوالي.

المادة ٢٣: يشترط في عضو مجلس الشيوخ أن يكون لبنانياً بالغاً من السن خمساً وثلاثين سنة كاملة. ولا يشترط في صحة انتخابه أو تعيينه عضواً في مجلس الشيوخ أن يكون مقيماً في لبنان الكبير في موعد الانتخابات وسيوضع قانون خاص تعين بموجبه مناطق الانتخاب وأهلية المنتخبين وكيفية انتخابهم.

المادة ٢٤: ينتخب أعضاء مجلس النواب وفاقاً للقرار ١٣٠٧ المؤرخ في ٨ آذار سنة ١٩٢٢ الذي يبقى نافذاً إلى أن تضع السلطة المشترعة قانوناً جديداً للانتخابات.

المادة ٢٥: إذا حل مجلس النواب وجب أن يشتمل قرار الحل دعوة للمنتخبين لإجراء الانتخابات الجديدة وهذه الانتخابات يجب أن تنتهي في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر.

الفصل الثالث

أحكام عامة

المادة ٢٦: بيروت مركز الحكومة والبرلمان.

المادة ٢٧: عضو البرلمان يمثل الأمة جمعاء ولا يجوز أن تربط وكالته بالنيابة بقيد أو شرط سواء من منتخبه أو من قبل السلطة التي تعينه.

المادة ٢٨: يجوز الجمع بين النيابة أو المشيخة ووظيفة الوزارة على أن لا يتجاوز عدد الوزراء الذين يؤخذون من المجلس الثلاثة.

المادة ٢٩: على النائب الذي ينتخب أو يعين شيخاً والشيخ الذي ينتخب نائباً أن يختار إحدى وكالتي النيابة وأن يعلن اختياره في خلال ثمانية أيام من إعلان نتيجة انتخابه أو إبلاغه قرار التعيين. وإذا لم يفعل فإنه يحسب قابلاً المقعد الجديد.

أما أحوال عدم الجمع الأخرى والأحوال التي تفقد معها الأهلية للنيابة أو المشيخة فيعينها القانون.

المادة ٣٠: كل من المجلسين مختص بالفصل في صحة نيابة أعضائه ولا يجوز إبطال انتخاب ما إلا بغالبية الثلثين من مجموع أعضاء المجلس المطلقة.

المادة ٣١: العقود عادية كانت أم استثنائية هي واحد للمجلسين وكل اجتماع يعقده أحدهما أو كلاهما في غير المواعيد القانونية يعد باطلاً حكماً ومخالفاً للقانون.

المادة ٣٢: يجتمع المجلسان في كل سنة في عقدين عاديين فالعقد الأول يبتدىء يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من شهر آذار وتتوالى جلساته حتى نهاية شهر أيار والعقد الثاني يبتدىء يوم الثلاثاء الذي يلي الخامس عشر من شهر تشرين الأول وتخصص جلساته بالبحث في الموازنة والتصويت عليها قبل كل عمل

آخر وتدوم مدة هذا العقد ستين يوماً.

المادة ٣٣: إن افتتاح العقود العادية واختتامها يجريان حكماً في المواعيد المبينة في المادة الثانية والثلاثين ويحق لرئيس الجمهورية أن يدعو المجلس إلى عقود استثنائية أما مواعيد افتتاح العقود الاستثنائية وختامها فتحدد بموجب مرسوم ويعين برنامج أعمال الدورة الاستثنائية في قرار الدعوة ويكون رئيس الجمهورية مجبراً على دعوة المجلسين إلى دورة استثنائية إذا طلبت ذلك الأكثرية في كل منهما ثلث أعضاء مجلس النواب.

المادة ٣٤: لا يكون اجتماع أحد المجلسين قانونياً ما لم يحضره أكثر من نصف الأعضاء وتتخذ القرارات بغالبية الأصوات وإذا تعادلت الأصوات سقط المشروع المطروح للمناقشة.

المادة ٣٥: جلسات المجلسين علنية على أنه لكل منهما أن يجتمع في جلسة سرية بناء على طلب الحكومة أو خمسة من أعضائه وله أن يقرر إعادة المناقشة في جلسة علنية في المبحث نفسه.

المادة ٣٦: تعطى الآراء بالتصويت الشفوي أو بطريقة القيام والجلوس إلا في الحالة التي يراد فيها الانتخاب فتعطى الآراء بطريقة الاقتراع السري. أما فيما يختص بالقوانين عموماً أو بالاقتراع على مسألة الثقة فإن الآراء تعطى دائماً بالمناداة على الأعضاء بأسمائهم وبصوت عال.

المادة ٣٧: حق طلب عدم الثقة في مدة العقدين العاديين مطلق لكل نائب ولا تجري المناقشة في هذا الطلب ولا يقترع عليه إلا بعد انقضاء خمسة أيام على الأقل من تاريخ إيداعه أمام عمدة المجلس وإبلاغه الوزير المقصود بذلك. وتجري المعاملة نفسها في مجلس الشيوخ.

إذا لم يطرح أحد الوزراء مسألة الثقة فلا يمكن وضعها على بساط البحث من قبل أحد المجلسين إلا في عقد عادي.

المادة ٣٨: كل اقتراح قانوني لم ينل موافقة البرلمان لا يمكن أن يطرح ثانية للبحث في العقد نفسه.

المادة ٣٩: لا تجوز إقامة دعوى جزائية على أي عضو من أعضاء البرلمان بسبب الآراء والأفكار التي يبديها مدة نيابته.

المادة ٤٠ : لا يجوز أثناء دور الانعقاد اتخاذ اجراءات جزائية نحو أي عضو من أعضاء البرلمان أو إلقاء القبض عليه إذا اقترف جرماً جزائياً إلا بإذن المجلس الذي ينتمي إليه ما خلا حالة التلبس بالجريمة (الجرم المشهود).

المادة ٤١ : إذا خلا مقعد في أحد المجلسين يجب الشروع في انتخاب الخلف أو تعيينه وفقاً لمقتضى الحال في خلال الشهرين. ولا تتجاوز مدة نيابة العضو الجديد أجل نيابة العضو القديم الذي يحل محله.

أما إذا خلا المقعد في المجلس قبل انتهاء عهد نيابته بأقل من ستة أشهر فلا يعمد إلى انتخاب خلف.

المادة ٤٢ : تجري الانتخابات العامة لتجديد هيئة المجلسين أو تعيين الشيوخ غير المنتخبين في خلال الستين يوماً السابقة لانتهاء مدة النيابة.

المادة ٤٣ : لكل من المجلسين أن يضع نظامه الداخلي.

المادة ٤٤ : عند افتتاح عقد تشرين الأول يجتمع كل من المجلسين برئاسة أكبر أعضائه سناً ويقوم العضوان الأصغر سناً بينهم بوظيفة سكرتير ويعمد إلى تعيين الرئيس ونائب الرئيس والسكرتيرين كل منهم على حدة بالاقتراع السري وبالغالبية المطلقة من أصوات المقترعين وتبنى النتيجة في دورة الاقتراع الثالثة على الغالبية النسبية وإذا تساوت الأصوات فأكبر المرشحين سناً يعد منتخباً.

المادة ٤٥ : ليس لأعضاء المجلسين حق الاقتراع ما لم يكونوا حاضرين في الجلسة ولا يجوز التصويت وكالة.

المادة ٤٦ : لكل من المجلسين دون سواه أن يحفظ النظام في داخله بواسطة رئيسه.

المادة ٤٧ : لا يجوز تقديم العرائض إلى أحد المجلسين إلا خطاً ولا يجوز تقديم العرائض بصورة شفوية أو دفاعية.

المادة ٤٨ : التعويضات التي يتناولها أعضاء البرلمان تحدد بقانون.

الفصل الرابع

السلطة الاجرائية

أولاً: رئيس الجمهورية

المادة ٤٩ : ينتخب رئيس الجمهورية بالاقتراع السري بغالبية الثلثين من مجموع أصوات الشيوخ والنواب ملتئمين في مجمع نيابي ويكتفى بالغالبية المطلقة في دورات الاقتراح التي تلي. وتدوم رئاسته ثلاث سنوات ولا تجوز إعادة انتخابه مرة ثانية إلا بعد ثلاث سنوات لانقضاء مدة ولايته. ولا يجوز انتخاب أحد لرئاسة الجمهورية ما لم يكن حائزاً على الشروط التي تؤهله للنيابة.

المادة ٥٠ : عندما يقبض رئيس الجمهورية على أزمة الحكم عليه أن يحلف أمام البرلمان يمين الإخلاص للأمة والدستور بالنص التالي:

«احلف بالله العظيم أني أحترم دستور الأمة اللبنانية وقوانينها واحفظ استقلال الوطن اللبناني وسلامة أراضيه».

المادة ٥١ : رئيس الجمهورية ينشر القوانين بعد أن يكون وافق عليها المجلسان أو أن يكون وافق عليها مجلس النواب ضمن الشروط المنصوص عليها في المادة التاسعة عشرة ويؤمن تنفيذها بما له من السلطة التنظيمية وليس له أن يدخل تعديلاً أو أن يعفي أحداً من التقيد بأحكامها وله حق العفو الخاص. أما العفو الشامل فلا يمنح إلا بقانون.

المادة ٥٢: مع الاحتفاظ بنص المادة الثالثة بصك الانتداب يتولى رئيس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات الدولية وإبرامها ويطلع المجلسين عليها حينما تمكنه من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة والمعاهدات التجارية وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة فلا تعد مبرمة إلا بعد موافقة المجلسين عليها.

المادة ٥٣: رئيس الجمهورية يعين الوزراء ويسمي منهم رئيساً ويقيلهم ويعين عدداً من الشيوخ عملاً بالمادة الثانية والعشرين ويولي الموظفين مناصب الدولة ما خلا التي يعين القانون شكل التعيين لها على وجه آخر ويرأس الحفلات الرسمية.

المادة ٥٤: مقررات رئيس الجمهورية يجب أن يشترك معه في التوقيع عليها الوزير أو الوزراء المختصون ما خلا تولية الوزراء وإقالتهم قانوناً.

المادة ٥٥: يحق لرئيس الجمهورية أن يتخذ قراراً في مجلس الوزراء بحل مجلس النواب قبل انتهاء عهد النيابة على أن يبين فيه الأسباب الموجبة وذلك بعد موافقة مجلس الشيوخ بغالبية ثلاثة أرباع من مجموع أعضائه. أما الأسباب التي يحق لرئيس الجمهورية بموجبها حل مجلس النواب فهي:

أولاً: تمرد المجلس عن الاجتماع في عقد عادي أو استثنائي على رغم دعوته من قبل رئيس الجمهورية مرتين متواليتين.

ثانياً: في حال رد الموازنة برمتها بقصد شل يد الحكومة كلها عن العمل.

ثالثاً: في اتخاذ مقررات من شأنها إخراج البلاد على البلاد أو على الانتداب.

وفي هذه الحال تجتمع الهيئات الانتخابية وفاقاً لأحكام المادة الخامسة والعشرين ويدعى المجلس الجديد للاجتماع في خلال الأيام الخمسة عشر التي تلي إعلان نتيجة الانتخابات.

ولا يجوز على الإطلاق أن يحل مجلس النواب مرة ثانية للعلة التي حل من أجلها المجلس السابق.

المادة ٥٦ : رئيس الجمهورية ينشر القوانين التي تمت عليها الموافقة النهائية في خلال شهر بعد إحالتها إلى الحكومة. أما القوانين التي يتخذ أحد المجلسين قراراً خاصاً بوجوب استعجال نشرها فيجب عليه أن ينشرها في خلال خمسة أيام.

المادة ٥٧ : لرئيس الجمهورية الحق أن يطلب إعادة النظر في القانون مرة واحدة في خلال المهلة المعينة لنشره ولا يجوز أن يرفض طلبه. وعندما يستعمل الرئيس حقه هذا يصبح في حل من نشر القانون إلى أن يوافق عليه المجلسان بعد مناقشة أخرى في شأنه وإقراراه بالغالبية المطلقة من مجموع الأعضاء العاملين في كل من المجلسين.

المادة ٥٨ : إذا اختلف مجلس النواب ومجلس الشيوخ رأياً في شأن قانون ما فلرئيس الجمهورية أن يدعوهما إلى مجلس عام للتناقش في هذا القانون فإذا وافقت عليه الهيئة مجتمعة بالغالبية المطلقة من مجموع الأعضاء فإنه يحسب مصدقاً نهائياً ويعمد رئيس الجمهورية إلى نشره.

المادة ٥٩ : لرئيس الجمهورية تأجيل انعقاد البرلمان إلى أمد لا يتجاوز شهراً واحداً وليس له أن يفعل ذلك مرتين في العقد الواحد.

المادة ٦٠ : لا تبعة على رئيس الجمهورية حال قيامه بوظيفته إلا عند خرقه الدستور وفي حال الخيانة العظمى.

أما التبعة فيما يختص بالجرائم العمومية فهي خاضعة للقوانين العامة ولا يمكن اتهامه بسبب هذه الجرائم ولعلتي خرق الدستور والخيانة العظمى إلا من قبل مجلس النواب بموجب قرار يصدره بغالبية ثلثي مجموع أعضائه ولا تجوز محاكمته إلا أمام المجلس الأعلى المنصوص عليه في المادة الثمانين ويعهد بوظيفة النيابة العامة لدى المجلس الأعلى إلى قاضيين تعينهما محكمة التمييز بهيئتها العمومية كل سنة.

المادة ٦١ : يكف رئيس الجمهورية عن العمل عندما يتهم وتبقى سدة الرئاسة خالية إلى أن تفصل القضية من قبل المجلس الأعلى.

المادة ٦٢: في حال خلو سدة الرئاسة لأية علة كانت تناط السلطة الاجرائية وكالة بمجلس الوزراء.

المادة ٦٣: مخصصات رئيس الجمهورية تحدد بموجب قانون ولا تجوز زيادتها ولا إنقاصها مدة ولايته.

ثانياً: رئيس مجلس الوزراء

المادة ٦٤: يتولى الوزراء إدارة مصالح الدولة ويناط بهم تطبيق الأنظمة والقوانين كل بما يتعلق بالأمور العائدة إلى إدارته وبما خص به.

ثالثاً: مجلس الوزراء

المادة ٦٥: لا يلي الوزارة إلا اللبنانيون.

المادة ٦٦: يتحمل الوزراء إفرادياً تبعة أفعالهم تجاه المجلسين ويعد بيان خطة الحكومة ويعرض على المجلسين بواسطة رئيس الوزراء أو وزير يقوم مقامه.

المادة ٦٧: للوزراء أن يحضروا إلى المجلسين أنى شاؤوا وأن يسمعوا عندما يطلبون الكلام ولهم أن يستعينوا بمن يرون من عمال إدارتهم.

المادة ٦٨: عندما يقرر أحد المجلسين عدم الثقة بأحد الوزراء وفاقاً للمادة السابعة والثلاثين وجب على هذا الوزير أن يستقيل.

المادة ٦٩: لا يصدر قرار عدم الثقة بأحد الوزراء ما لم يكن ثلاثة أرباع المجلس على الأقل حضوراً. أما إذا طرح الوزير نفسه مسألة الثقة فيكتفي بوجود الأكثرية العادية.

المادة ٧٠: لمجلس النواب أن يتهم الوزراء بارتكابهم الخيانة العظمى أو بإخلالهم بالواجبات المترتبة عليهم ولا يجوز أن يصدر قرار الاتهام إلا بغالبية الثلثين من مجموع أعضاء المجلس وسيصدر قانون خاص تحدد بموجبه شروط مسؤولية الوزراء الحقوقية.

المادة ٧١: يحاكم الوزير المتهم أمام المجلس الأعلى.

المادة ٧٢: يكف الوزير عن العمل فور صدور قرار الاتهام بحقه وإذا استقال فلا تكون استقالته سبباً لعدم إقامة الدعوى عليه أو لإيقاف المعاملات القضائية.

الباب الثالث

أ ـ انتخاب رئيس الجمهورية

المادة ٧٣: قبل موعد انتهاء ولاية رئيس الجمهورية بمدة شهر على الأقل أو شهرين على الأكثر يلتئم المجلسان في «مجمع نيابي» بناء على دعوة رئيس مجلس الشيوخ لانتخاب الرئيس الجديد وإذا لم يدع المجلسان لهذا الغرض فإنهما يجتمعان حكماً في اليوم العاشر الذي يسبق أجل انتهاء ولاية الرئيس.

المادة ٧٤: إذا خلت سدة الرئاسة بسبب وفاة الرئيس أو استقالته أو سبب آخر فلأجل انتخاب الخلف يجتمع المجلسان فوراً بحكم القانون وإذا اتفق حصول خلاء الرئاسة حال وجود مجلس النواب منحلاً تدعى الهيئات الانتخابية دون إبطاء ويجتمع المجلسان بحكم القانون حال الفراغ من الأعمال الانتخابية.

المادة ٧٥: إن المجمع النيابي الملتئم لانتخاب رئيس الجمهورية يعتبر هيئة انتخابية لا هيئة اشتراعية ويترتب عليه الشروع حالاً في انتخاب رئيس الدولة دون مناقشة أو أي عمل آخر.

ب ـ في تعديل الدستور

المادة ٧٦: يحق للمجلسين، مباشرة أو بناء على اقتراح رئيس الجمهورية، أن يقرروا إعادة النظر في الدستور بعد قرار يتخذه كل منهما على حدة بغالبية الثلثين من مجموع أعضائه المطلقة تحدد فيه المواضيع التي يراد تنقيحها، ويشار إليها بصورة واضحة.

المادة ٧٧: عندما يتفق المجلسان على المواد المراد تنقيحها يلتئمان في مجمع نيابي للتناقش في التعديلات المقترح اجراؤها ولا تعتبر مقرراته قانونية إلا بعد أن يوافق عليها واحد وثلاثون عضواً.

ت ـ في أعمال مجلس النواب

المادة ٧٨: يرئس المجمع النيابي رئيس مجلس الشيوخ وتكون عمدة مجلس الشيوخ عمدة المجلس النيابي.

المادة ٧٩: لا يكون التئام المجمع النيابي قانونياً ما لم تجتمع فيه الغالبية المطلقة من كل من المجلسين وتصدر قراراته بثلثي أصوات الحاضرين من الأعضاء إلا في ما استثنته المادة التاسعة والأربعون والمادة السابعة والسبعون.

الباب الرابع

تدابير مختلفة

أ ـ المجلس الأعلى

المادة ٨٠: يتألف المجلس الأعلى من سبعة شيوخ ينتخبهم مجلس الشيوخ وثمانية من أعلى القضاة اللبنانيين رتبة حسب درجات التسلسل القضائي أو باعتبار القدمية إذا تساوت درجاتهم ويجتمعون تحت رئاسة أرفع هؤلاء القضاة رتبة وتصدر قرارات التجريم من المجلس الأعلى بغالبية عشرة أصوات وسيصدر قانون خاص تعين بموجبه أصول المحاكمات التي يجري عليها هذا المجلس.

ب ـ في المالية

٨١: تفرض الضرائب لأجل المنفعة العمومية ولا يجوز إنشاء وجباية ضريبة في لبنان الكبير إلا بموجب قانون شامل تنطبق أحكامه على كل الأراضي اللبنانية دون استثناء وسيصدر قانون خاص يوحد الضرائب المالية بين جميع سكان أراضي لبنان الكبير.

المادة ٨٢: لا يجوز تعديل ضريبة أو إلغاؤها إلا بقانون.

المادة ٨٣: كل سنة في بدء عقد تشرين الأول تقدم الحكومة لمجلس النواب موازنة شاملة نفقات الدولة ودخلها عن السنة القادمة ويقترع على الموازنة بنداً بنداً.

المادة ٨٤: كل اقتراح قانون يرمي إلى إحداث نفقة جديدة، وكل نفقة تنشأ أو تزاد على الموازنة أو تؤخذ من الأموال الاحتياطية وكل حذف أو إنقاص يتناول اعتماداً مرصداً في الموازنة الجارية لا يمكن إقرارها إلا بالغالبية المطلقة من مجموع أصوات الأعضاء في كل من المجلسين.

المادة ٨٥: لا يجوز أن يفتح اعتماد استثنائياً كان أم إضافياً إلا بقانون خاص وإذا اضطرت الحكومة لفتح اعتمادات استثنائية أو إضافية حال انفراط عقد المجلسين فعليها أن تدعوهما فوراً للالتئام.

المادة ٨٦: إذا لم يقر المجلسان موازنة سنة ما قبل افتتاحها فإن الضرائب والتكاليف والرسوم والمكوس والعائدات الأخرى تجبى كما في السابق وتؤخذ ميزانية السنة السابقة أساساً ويضاف إليها ما فتح من الاعتمادات الإضافية الدائمة ويحذف منها ما أسقط منها من الاعتمادات الدائمة وتأخذ الحكومة نفقاتها من الحاصل شهراً فشهراً على القاعدة الاثني عشرية.

المادة ٨٧: إن حسابات الإدارة المالية النهائية لكل سنة يجب أن تعرض على المجلسين ليوافقا عليها قبل نشر ميزانية السنة الثانية التي تلي تلك السنة وسيوضع قانون خاص لتشكيل ديوان المحاسبات.

المادة ٨٨: لا يجوز عقد قرض عمومي ولا تعهد يترتب عليه إنفاق من مال الخزانة إلا بموجب قانون.

المادة ٨٩: لا يجوز منح أي التزام أو امتياز لاستغلال مورد من موارد ثروة البلاد الطبيعية أو مصلحة ذات منفعة عامة أو أي احتكار إلا بموجب قانون وإلى زمن محدود.

الباب الخامس
أحكام تتعلق بالدولة المنتدبة وبعصبة الأمم

المادة ٩٠: إن الأحكام المقررة في هذا الدستور يعمل بها مع الاحتفاظ بما للدولة المنتدبة من الحقوق والموجبات الناتجة عن المادة ٢٢ من عهد جمعية الأمم ومن صك الانتداب.

المادة ٩١: عندما تسمح الظروف تطلب دولة لبنان الكبير قبولها في جمعية الأمم مستعينة بتوسط الدولة المنتدبة.

المادة ٩٢: تؤكد الجمهورية اللبنانية في هذا الدستور حسن قصدها في المحافظة على روح السلام والوفاق مع الدول الأخرى خصوصاً الدول المجاورة الواقعة ضمن نطاق الانتداب الفرنساوي التي يرغب لبنان في توثيق عرى الولاء معها في جو هادىء من الوئام على شرط المعاملة بالمثل.

المادة ٩٣: تتعهد الجمهورية اللبنانية بمقتضى هذا الدستور تعهداً رسمياً أن تحكم الدولة المنتدبة بتسوية الخلافات التي من شأنها أن تعكر جو الأمن ولذلك فالجمهورية اللبنانية مستعدة لإبرام الاتفاقات بينها وبين جيرانها وكل الدول الأخرى الراغبة في الاتفاق معها على أن تتضمن هذه الاتفاقات نصاً صريحاً يقضي بإلزام الدول المتعاقدة على التحكيم الإجباري في كل خلاف.

المادة ٩٤: تتفق الحكومة اللبنانية فيما بعد مع ممثل الدولة المنتدبة لانشاء وكالة لبنانية في باريس ووظائف ملحقين لبنانيين بدور الاعتماد السياسية والقنصليات الفرنسوية في المدن الأجنبية حيث تدعو الحاجة إلى ذلك بالنسبة لعدد اللبنانيين المقيمين فيها.

وتبذل الحكومة الفرنسوية كل ما في وسعها في سبيل توثيق العرى التي تربط اللبنانيين المهاجرين بوطنهم الأصلي.

الباب السادس

أحكام نهائية مؤقتة

المادة ٩٥ : بصورة مؤقتة وعملاً بالمادة الأولى من صك الانتداب والتماساً للعدل والوفاق تمثل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الدولة.

المادة ٩٦ : توزع الكراسي في مجلس الشيوخ وفاقاً لأحكام المادة الـ ٢٢ والـ ٩٥ على الطوائف بالنسبة الآتية: ٥ موارنة ٣ سنيون ٣ شيعيون ٢ أورثوذكس ١ كاثوليك ١ درزي ١ أقليات.

المادة ٩٧ : إن المجلس النيابي الحالي بعد موافقته على هذا الدستور يبقى متابعاً أعماله إلى انتهاء أجل نيابته ويدعى مجلس النواب.

المادة ٩٨ : تسهيلاً لوضع هذا الدستور موضع الإجراء في الحال وتأميناً لتنفيذه بتمامه يعطي لفخامة المفوض السامي للجمهورية الفرنسوية الحق بتعيين مجلس الشيوخ الأول المؤلف وفاقاً لأحكام المادة الـ ٢٢ والـ ٩٦ إلى مدى لا يتجاوز سنة ١٩٢٨.

المادة ٩٩ : على مجلس الشيوخ المنشأ حديثاً حينما يدعوه المفوض السامي للانعقاد للمرة الأولى أن يعمد إلى انتخاب رئيس ونائب رئيس وسكرتيرين على الطريقة المنصوص عليها في المادة الـ ٤٤ من هذا الدستور وله في كل مرة يجدد انتخابه أن يعمد إلى الطريقة نفسها وعلى مجلس النواب أيضاً في كلّ مرة أن يجدد انتخابه ويدعى للاجتماع للمرة الأولى أن يعمد إلى انتخاب هيئة موظفيه على الشكل المشار إليه في المادة الـ ٤٤.

كل هيئة تنتخب في كل من المجلسين على هذه الصورة يجب أن لا تتجاوز مدتها أكثر من عقد شهر تشرين الذي يلي.

المادة ١٠٠ : في خلال شهر من إنشاء مجلس الشيوخ يلتئم المجمع النيابي

بناء على دعوة من رئيس مجلس الشيوخ لانتخاب رئيس الجمهورية.

المادة ١٠١ : ابتداء من أول أيلول سنة ١٩٢٦ تدعى دولة لبنان الكبير الجمهورية اللبنانية دون أي تبديل أو تعديل آخر.

المادة ١٠٢ : يوضع هذا الدستور في عهدة الجمهورية الفرنسوية بصفة كونها منتدبة من لدن عصبة الأمم وقد ألغيت كل الأحكام الاشتراعية المخالفة لهذا الدستور.

ملحق رقم (٢)

في ما يلي نصوص التعديلات الدستوريّة التي تمّت في جلسة المجلس النيابي في ٨ تشرين الثاني ١٩٤٣ :

المادة الأولى: «لبنان الكبير دولة مستقلة ذات وحدة لا تتجزأ. أما حدوده فهي المعترف بها رسمياً من قبل حكومة الجمهورية الفرنسية المنتدبة ومن لدن جمعية الأمم، وهي التي تحده حالياً».

نص التعديل:

المادة الأولى: «لبنان دولة مستقلة ذات وَحدة لا تتجزأ وسيادة تامة. أما حدوده فهي التي تحدّه حالياً. شمالاً: من مصبّ النهر الكبير على خط يرافق مجرى النهر إلى نقطة اجتماعه بوادي خالد الصاب فيه على علو جسر القمر».

شرقاً: خط القمة الفاصل بين وادي خالد ووادي نهر العاصي (أورونت) ماراً بقرى معيصرة ـ حربعانة ـ هيت ـ ابش ـ فيصان على علو قريتي برينا ومطربا. وهذا الخط تابع حدود قضاء بعلبك الشمالية من الجهة الشمالية الشرقية والجهة الجنوبية الشرقية، ثم حدود أقضية بعلبك والبقاع وحاصبيا وراشيا الشرقية.

جنوباً: حدود قضاءَي صور ومرجعيون الجنوبية الحالية.

غرباً: البحر المتوسط.

المادة ١١ : «اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية في جميع دوائر الدولة، واللغة الفرنسية هي أيضاً لغة رسمية، وستحدد بقانون خاص الأحوال التي تستعمل بها».

نص التعديل:

المادة ١١ : «اللغة العربية هي اللغة الوطنية الرسمية أما اللغة الفرنسية فتحدّد الأحوال التي ستستعمل بها بموجب قانون».

المادة ٥٢ :«مع الاحتفاظ بنص المادة ٣ من صك الانتداب يتولى رئيس الجمهورية الخ . . .».

نص التعديل:

«يتولى رئيس الجمهورية المفاوضة في عقد المعاهدات الدوليّة وإبرامها ويُطلع المجلس عليها حينما تمكّنه من ذلك مصلحة البلاد وسلامة الدولة. أما المعاهدات التي تنطوي على شروط تتعلق بمالية الدولة، والمعاهدات التجارية، وسائر المعاهدات التي لا يجوز فسخها سنة فسنة، فلا تعُدّ مُبرمةً، إلا بعد موافقة المجلس عليها».

ألغيت البنود الـ ٩٠ و٩١ و٩٢ لأنها تتعلق بحقوق وواجبات للدولة المنتدبة. وأُلغي البند الـ ٩٤ لأن فيه محاولة اتفاق مع الدولة المنتدبة لإنشاء وكالة لبنانية في باريس.

المادة ٩٥ : «بصورة مؤقتة، وعملاً بالمادة الأولى من صك الانتداب والتماساً للعدل الخ . . .».

نص التعديل:

المادة ٩٥ : بصورة مؤقتة والتماساً للعدل والوفاق تُمثَّل الطوائف بصورة عادلة في الوظائف العامة وبتشكيل الوزارة دون أن يؤول ذلك إلى الإضرار بمصلحة الوطن».

المادة ١٠٢ : «يوضع هذا الدستور في عهدة الجمهورية الفرنسوية بصفة كونها منتدبة من لدن عصبة الأمم، وقد ألغيت كل الخ . . .».

نص التعديل:

المادة ١٠٢ : «أُلغيت كل الأحكام الاشتراعية المخالفة لهذا الدستور».

ملحق رقم (٣)

العلم اللبناني

نص البند الخامس من الدستور اللبناني المذاع في نوار ١٩٢٦ على أن: «العَلم اللبناني أزرق فأبيض فأحمر، تتوسط الأرزة القسم الأبيض منه».

وفي ٧ من كانون الأول ١٩٤٣ عُدِّل هذا النص بقانون دستوري جديد هذا هو:

المادة ٥: العَلَم اللبناني أحمر فأبيض فأحمر، أقساماً أفقية، تتوسط الأرزة القسم الأبيض بلون أخضر، أما حجم القسم الأبيض فيساوي حجم القسمين الأحمرين معاً، أما الأرزة فهي في الوسط، يلامس رأسها القسم الأحمر العلوي وتلامس قاعدتها القسم الأحمر السفلي. ويكون حجم الأرزة موازياً لثلث حجم القسم الأبيض».

ملحق رقم (٤)

إعلان لبنان الحرب على ألمانيا واليابان

في الجلسة التي عقدها المجلس النيابي بعد ظهر الثلاثاء في ٢٧ من شباط ١٩٤٥، أجمع النواب على القرارين الآتيين:

١

«يوافق المجلس الحكومة على طلبها إعلان لبنان الحرب على دولتي المحور: ألمانيا واليابان، اعتباراً من منتصف ليل ٢٧ شباط سنة ١٩٤٥».

٢

«لما كان لبنان قد انتصر لقضية الدول الديموقراطية في نضالها ضد قوى الظلم والطغيان.

وكان قد ساهم في المجهود الحربي مساهمة فعلية، ولأقصى حدٍ ممكن، وكان فعلاً بحالة حرب مع دولتي المحور ألمانيا واليابان منذ بداية الحرب الحاضرة، وكان قد أعلن رسمياً هذه الحرب.

ولما كان من حقه أن يُعتَبر في عداد الدول المشتركة في النضال الحاضر، وأن يشترك فعلاً في التنظيم العالمي المقبل أسوةً بسائر الدول.

فالمجلس يقرر تكليف الحكومة القيام بالاتصالات اللازمة لتحقيق هذه الغاية».

المراجع

1 - L’empire Ottoman les Arabes et les grandes puissances, 1914 - 1920.

Antoine Hokayem - Marie claude Bihar. les editions universitaires du Liban.

١ ـ **تاريخ لبنان الحديث** ـ دكتور كمال صليبي ١٩٦٧.

٢ ـ **الحدود الجنوبية للبنان بين مواقف نخب الطوائف والصراع الدولي ١٩٠٨ ـ ١٩٣٦** ـ الدكتور عصام خليفة.

٣ ـ **حقائق لبنانية** ـ بشارة خليل الخوري، الأجزاء ١ ـ ٢ ـ ٣. الدار اللبنانية للنشر الجامعي.

* الوزارات اللبنانية وبياناتها ١٩٤٣ ـ ١٩٨١. جمع وتقديم جان ملحة ـ مكتبة لبنان.

* العمل الشهري العدد ٧، ١٩٧٧.

* تاريخ لبنان من الاحتلال إلى الجلاء ١٩١٨ ـ ١٩٤٦ د. علي عبد المنعم شعيب ـ دار الفارابي.

المحتويات



Edito Creps
International